

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

للتواصل وطلب المذكرات

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

اشترك بقيمة رمزية معنا لنشر العلم ((قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ)) [سبأ : 39]

حساب جاري:

CC 76650 81 CLE 51

M.KERMEZLI BENAISSA

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن تتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2013

جامعـــــة الجزائر- بن يوسف بن خدة -

كليـــة العلوم السياسية والإعلام

قســم العلــوم السياسيــة والعلاقات الدولـي

أ ية الطاقة ودورها توجيه السياسة ا ارجية الصينية

1993-2007

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب :

علي العطري

ديب

إشراف الأستاذ :

د. عبـــد الحفـــيظ

لجنة المناقشة والتحكيم:

أ.د- بن حليمة عمور .... رئيسا

د- عبد الحفيظ ديب........ مشرفا

أ.د- إسماعيل دبش........... عضوا

أ.د- بلقاسم بومهدي.......... عضوا

السنة الجامعية: 2009/2008

بـسم ا الرحمن الرحيم

" وقـل رب زدنـي علما "

صدق ا العظيم

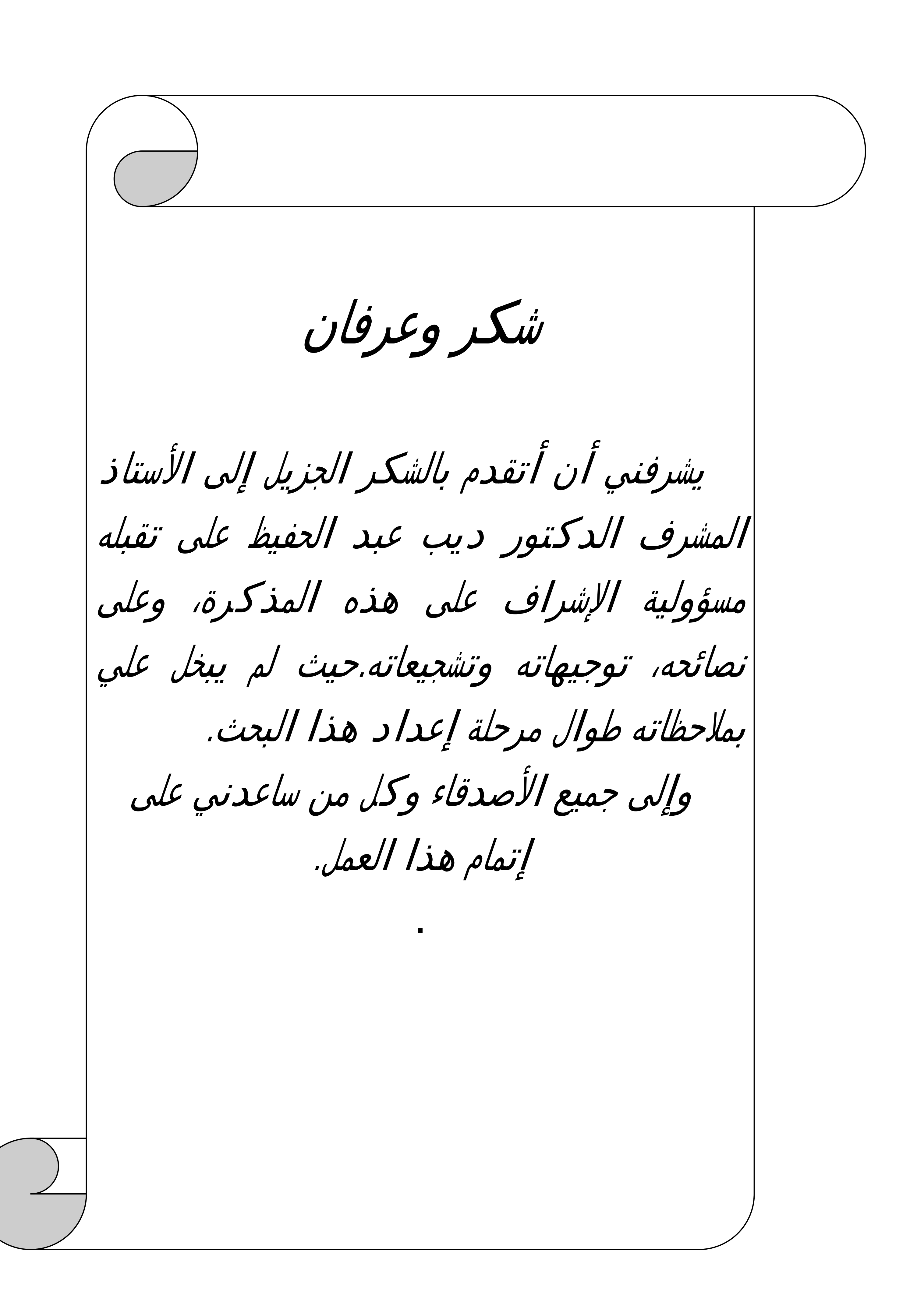


إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين

وكل أفراد عائلتي

.



شكر وعرفان

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور ديب عبد الحفيظ على تقبله مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه، توجيهاته وتشجيعاته.حيث لم يبخل علي بملاحظاته طوال مرحلة إعداد هذا البحث.

وإلى جميع الأصدقاء وكل من ساعدني على إتمام هذا العمل.

.

مقدمـــــــــــــــــة

مقـدمــــة

إن معرفة توجهات أية قوة صاعدة تمر عبر تتبع مسار سياستها الخارجية، من خلال دراسة محدداتها، أدواتها، وأهدافها. وبما أن الصين تعد من القوى الصاعدة الكبرى التـي لها مجال تأثير وتحرك كبيرين، بصفة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أدى هـذا الوضع إلى اهتمام واسع النطاق بالشؤون الصينية داخل كل دول العالم الأساسـية تقريبـا، والتي تماشت مع الصين بشكل ما، سواء تعلق الأمر بموقف سياسي أو تبادل اقتصادي أو تحرك بشري أو صفقة تسليحية. فلم يعد من الممكن تجاهل التوجهات الصينية بالنسبة لأي دولة ذات مصالح تتجاوز حدودها. كما أن دراسة أهدافها وتوجهاتها أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والدارسين لموضوعات السياسة الدولية.

وعليه فلقد أصبحت الصين وبفضل التنامي المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبيـة الثنائيـة. فهـي وبمعـدلات نموهـا الاقتصادي الأعلى من نوعها في العالم، ووزنها الاستراتيجي علـى المسـتوى الإقليمـي والدولي، ومؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، وكثافتها السـكانية العاليـة، وإرثها الحضاري والتاريخي والثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمـام مختلـف مؤسسـات الفكـر والمعاهد الأكاديمية المتـخصصة عبر أنحاء العالم، لمـحاولة معرفة الســر الكــامن وراء الصعـود الصيني المتميز، ولاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية والعالمية.

من أجل ما تقدم فإن الدراسة الموضوعية لأي جانب من جوانب السياسـة الخارجيـة الصينية، لا تستقيم إذا تجاوزنا حقيقة أهداف الصين. فقـد وضـعت ومنـذ نهايـة عقـد السبعينيات خيار إقامة "الصين الكبرى" ضمن أولوياتها الاستراتيجية. وسبيلا إلـى ذلـك اعتمدت طريق التنمية الإقتصادية ونبذ المسلك الثوري، الذي كان سائدا في عهـد الـزعيم الصيني ماوتسي تونغ. ورغم الإنجازات التي حققتها الصين خلال الفتـرة 1978-1989 فإن التغيير الذي أصاب البيئة الدولية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمتمثل في تعاظم دور العامل الاقتصادي كأحد أهم مقومات قوة الدول، ألزمها بضرورة إحداث تغيير واسع في مضمون سياستها الخارجية، بإعطائها صيغة أكثر براغماتية مبنية على المصالح. حيث

أدركت الصين أن تأثيرها ونفوذها على مستوى الساحة العالمية يتناسب طردا مع ما تملكه من عناصر القوة المادية،أي أنه كلما زادت قوة الصين الدولية، كلما كانت بحاجـة أكثـر لتوسيع نطاق سياستها الخارجية، وتوطيد علاقاتها الدولية، انطلاقا مما تمليـه مصـالحها القومية، وبالتالي تزداد قدرتها على التأثير.

ولما كانت الطاقة أساس التطور الإقتصادي والصناعي في عصرنا الحاضر، والـذين بدورهما يمثلان أساس القوة المادية للدول في مرحلة ما بعد الحـرب البـاردة، وباعتبـار الصين دولة مستوردة للنفط منذ بداية التسعينيات، فلقد أولتها الصين أهميـة كبـرى فـي سياستها الخارجية. وعليه فمنذ أن انخرطت الصين في الإقتصاد العالمي سنة 1978 اتضح لها بفعل نموها الإقتصادي السريع أن وصولها إلى المـوارد الإقتصـادية والتكنولوجيـة والمعدنية العالمية أمر جوهري في نجاحها المستقبلي. والواردات الطاقوية مثال على حتمية اعتمادها المتزايد على الموارد الخارجية.

من هنا يمثل عامل الطاقة أداة محورية لفهم أبعاد السياسة الخارجية الصينية وأهدافها لتفكيك تلك العلاقة التفاعلية بين مخرجات السياسة الخارجية مـن اسـتراتجيات، مواقـف وقرارات من جهة، وتأثير المتغيرات التفسيرية المختلفة على هذه المخرجات مـن جهـة ثانية. ذلك أن انتقال الصين من مرحلة المصدر المنتج إلى المستهلك الصافي عـام 1993 دفع صانع القرار الصيني إلى الإدراك بأن الأمن الطاقوي أصبح يعـرف انطلاقـا مـن إفرازات البيئة الخارجية. هذا ما ينم عن تحول مهم في مضمون السياسة الخارجية الصين التي اتسعت لتستوعب مناطق استراتيجية جديدة لم تكن ضمن نطاق أولوياتها.

كما أن خصوصية التعطش الصيني للطاقة استنادا إلى كونها المسـتهلك والمسـتورد الثاني للنفط في العالم، بعدما كانت خلال فترة قريبة في عام 1993 تصدر النفط إلى الدول الخارجية، هذا الاستهلاك الاستثنائي للطاقة عمق الشعور الصيني بضرورة ضمان أمنهـا الطاقوي كجزء من تحقيق أمنها القومي، وهنا شهدنا دلالة عميقة للبعد الطـاقوي للسياسـة الخارجية الصينية لأن أمنها القومي واستقرارها السياسي والاجتماعي أصبح يـدرك مـن خلفية اقتصادية. خصوصا إذا ما أضفنا إلى هذه المتغيرات تنامي النزعة التنافسـية بـين أقطاب البيئة الدولية حول مصادر الطاقة واندلاع تسابق عالمي غير مسبوق نحو مختلـف المناطق المنتجة حول العالم.

مبررات اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، لم يكن بصورة اعتباطيـة، بـل لعبت مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، دورا في اختيـار الموضـوع وتوجيـه الدراسة وتحديد معالمها.

1- المبررات الذاتية

أ- اهتمام الباحث بالدراسة حول الطاقة وأهميتها في العلاقات الدولية، ودورها في دفع قوة الدول، خصوصا الكبرى منها.

ب- اهتمام الباحث بالدراسة حول الصين، في ظل تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادي عالية أدت بها لأن تكون مستهلك رئيسي للطاقة في عالم اليوم. واختيار الموضوع كما هو موضح يساعد على التحليل بغية تكوين رؤية علمية تطلعية حول مقومات القوة الصينية ومحددات سياستها الخارجية، للوصول إلى مدى أهمية الطاقة في سياستها الخارجية.

ج- رغبة الباحث في تناول مجال السياسة الخارجية، والدراسات الإستراتيجية.

2- المبررات الموضوعية

أ- قلة الدراسات السياسية_خصوصا باللغة العربية_التي تدرس أهمية الطاقة في السياسة الخارجية، سواء للدول المصدرة أو المستهلكة، رغم أهمية الموضوع.

ب- القوة المتنامية للصين على مستوى الساحة الدولية، والدور الاستراتيجي للطاقة في تعزيز هذه القوة.

ج- بروز الصين كمنافس قوي على مصادر الطاقة العالمية.

أدبيـات الدراسـة

في إطار البحث المراد دراسته، هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تقاطعت مع هذه الدراسة، أو تناولت بعض عناصرها نذكر منها:

1-بحث للطالب شاعة محمد بعنوان، السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(1991_2000). تم فيه دراسة وتحليل السياسة الخارجية الصـينية بصـفة عامـة وذلك في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. حيث تمت معالجة إشكالية تتمحور حول تتبـع مدى نسبة التغيير والاستمرارية، في السياسة الخارجية الصينية. وخلصت الدراسة إلى أن

هذه السياسة الخارجية تميزت بالاستمرارية أكثر من التغيير. ذلك من خلال مواصلة القادة الصينيين من تحقيق نفس الأهداف المسطرة، أي مواصلة سياسة الانفتاح مع الحفاظ علـى الخصوصيات الصينية، والتركيز على العوامل الاقتصـادية. وكـذا تطـوير المنظومـة العسكرية، والتكنولوجية لمواكبة التطورات العالمية، وحماية مصالحها المتنامية. إضافة إلى تدعيم مركز الصين الإقليمي والدولي.

أما في دراستنا، فسوف يتم تناول السياسة الخارجية الصينية، لكن من زاوية دور الطاقة في توجيهها.

2-دراسة للباحثة، خديجة عرفة محمد بعنوان، الصين وأمن الطاقة رؤية مسـتقبلية. تـم التطرق في هذه الدراسة إلى الوضع النفطي للصين، ومعدلات الاستهلاك الحالي للطاقة في الصين، وكذلك الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة. وخلصت الدراسة إلى أن تحقيـق أمـن الطاقة يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه الصين في المستقبل، وذلك في ظـل التنـامي المطرد للاقتصاد، والتزايد الكبير في عدد السكان. وما يصاحب ذلك من تزايد في استهلاك الطاقة.

أما في هذا البحث، فسوف نحاول تجاوز الدراسة الوصفية لأوضاع الطاقة في الصين، إلى الدراسة التحليلية لدور الطاقة في تعزيز القوة الصينية، وكذلك أثر هذا الدور على توجهات الصين الخارجية.

الإشكـاليــة

إن دراسة موضوع الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، يعتبر محاولة علمية لتحليل المشكلة التي تعترض الدول المستهلكة الكبرى، التي تعتبر الصين أحد أهمها، والمتمثلة في سعيها الدائم لتأمين مصادر الطاقة، للحفاظ على، وتدعيم قوتها الاقتصادية والعسكرية. حيث أن الطاقة في عالم اليوم هي عمود الاقتصاد، وعصب التقدم. لذلك فسعي الصين لتأمين الطاقة، يعد من أولويات السياسة الخارجية الصينية.

إن المشكلة التي تعترض الصين، هي عجز مصادرها الطاقوية عن تلبية احتياجات اقتصادها المتنامي من جهة. ووجود عدد كبير من الدول المتنافسة على الطاقة، من جهة أخرى.

على ضوء ما سبق فان إشكالية البحث تكون كما يلي:

بالنظر إلى الأهمية الكبرى لعامل الطاقة في تدعيم قوة الصين المتنامية، كيف يؤثر هذا العامل في توجيه السياسة الخارجية الصينية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن حصرها في:

1- ما هي المحددات العامة التي تتحكم في توجيه السياسة الخارجية الصينية؟

2- ما أهمية ومكانة الطاقة في السياسة الخارجية الصينية؟

3- كيف تنعكس أهمية عامل الطاقة على مواقف وتوجهات الصين الخارجية؟

الفـرضيـات

إن الفرضية الرئيسية لهذا البحث تكون كالآتي:

إن استمرار تنامي قوة الاقتصاد الصيني، وبالتالي توسع نفوذها على المستوى الدولي مرتبط بمدى نجاح سياستها الخارجية في القدرة على الوصول إلى الدول المنتجة للطاقة قصد تأمين مصادرها.

من هذه الفرضية تتفرع مجموعة من الفرضيات أهمها:

1-إن توجهات السياسة الخارجية الصينية تتحكم فيها مجموعة من المحددات المتفاوتة الأهمية. كلما زادت أهمية محدد من المحددات. كلما كان تأثيره واضحا فيها.

2-إن أهمية الطاقة للصين، تدفع بها لأن تسلك سياسة خارجية تمكنها من تغطية وتأمين احتياجاتها الطاقوية.

3-إن مدى ارتباط الصين بالدول الخارجية ومواقفها منها، تلعب الطاقة دورا مؤثرا في تحديده.

الإطـار النظـري

إن أي دراسة علمية لابد ولها من إطار نظري يحدد معالمها ويساعد على التفسير ولتحليل. لتحديد وفهم العلاقة بين الأسباب والنتائج. ونظرا لطبيعة هذا البحث فإنه يجب الاعتماد على مجموعة من النظريات المساعدة.

1-نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية: تركز هذه النظرية علـى صـنع القـرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على كيفية عمل الـدول ولماذا تعمل كما هي تجاه قضية معينة(صانعوا القرار الخارجي الصيني وإدراكهم لأهميـة الطاقة لاستمرار اقتصاد بلادهم). كما تركز هذه النظرية على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره. كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها تجـاه الإطـراف الخارجية التي تتفاعل معها.

ويتجلى اعتمادنا لهذه النظرية عند دراسة توجهات القيادة الصينية المتمثلة في الحزب الشيوعي الحاكم ورؤيتهم لمدى أهمية الطاقة لتنامي قوة الاقتصاد الصـيني واسـتمرارية التنمية التي تمنحهم الشرعية، والذي ينعكس على التوجهات الخارجية نحو الدول المنتجـة للطاقة. وكذلك التنافس مع الدول المستهلكة للدفاع عن مصالحها.

ب- نظرية اللعب: تستخدم نظرية اللعب أو المباريات في دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب فهي أسلوب منطقي ورياضي يستخدمه رجال السياسة أو الفاعل السياسي من أجل تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر.

بصيغة أخرى نظرية اللعب تفترض وجود مجموعة من متخـذي القـرارات الـذين تتداخل أهدافهم التي يعملون من اجلها والذين تتوفر لكل منهم بعض السيطرة الجزئيـة أو المحدودة على الموقف الذين يتعاملون معه جميعا. والخطط واستراتيجيات الحركـة التـي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم وإنما تأخذ في اعتبارها أيضا مصالح الآخرين.

في هذه الدراسة يمكننا الاستعانة بهذه النظرية باعتبار التنافس بين الصين والدول الأخرى على الطاقة كلعبة إستراتيجية تتصارع فيها المصالح.

إذا كانت النظريات السابقة الذكر تساعدنا في تحليل السلوك الخارجي الصـيني مـن زاوية السعي نحو تأمين مصادر الطاقة وما يتطلبه هذا السلوك من اعتماد سياسة خارجيـة محددة. فإنه من المفيد الاستعانة بما يعرف بالمقاربة الواقعية في العلاقات لدولية. لكونهـا جد مناسبة لتفسير العلاقة الترابطية بين القوة والمصلحة. حيث أن الصين تسـتخدم قوتهـا

الاقتصادية لتحقيق مصالحها عبر العالم في مجال الطاقة. هذه الأخيـرة بـدورها تـؤمن استمرارية القوة الصينية.

الإطـار المنهـجي

في إطار هذا البحث تم استخدام مجموعة من المناهج المناسبة للدراسة هي:

أ-المنهج التاريخي: إنه من النادر أن تخلو أي دراسة علمية من اسـتخدام هـذا المـنهج فالمنهج التاريخي لا يعني فقط سرد الوقائع التاريخية ووصفها. وإنما أيضا الاستفادة مـن الجانب التفسيري التحليلي الذي يمدنا به هذا المنهج في دراسية الظواهر الماضـية التـي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها. أو دراسة ظاهرة حاضـرة لهـا امتـدادات فـي الماضي.

إن الهدف من استخدام المنهج التاريخي في دراستنا هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد ظاهرة سعي الصين العالمي لتأمين مصادر الطاقة.

ب-المنهج المقارن: وهو الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر.

يظهر استخدام المنهج المقارن في هذا البحث مـن خـلال المقارنـة بـين أهـداف واستراتيجيات كل من الصين والدول الكبرى الأخرى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية للتنافس على مصادر الطاقة في العالم.

الإطـار المفاهيمـــي

الطاقـة: إن المفهوم العام للطاقة يتمثل في كونها القدرة على القيام بعمل ما، فكل عمل، فكريا كان أم ماديا، يحتاج لإنجازه إلى كمية ملائمة من الطاقة. إذا فالطاقة هي شرط مسبق لأي نوع من الحركة أو النشاط.

أما مصادر الطاقة فهي مجموعة الموارد الطبيعية، والمتمثلة أساسا في النفط، الغـاز الطبيعي، الفحم الحجري، والمستعملة في مختلف النشاطات اليومية، مـن تسـيير لحركـة

المواصلات إلى نشاط للمؤسسات والاختراعات، التي تحتاج إلى هذه الموارد التي تحـرك عملية النشاط الصناعي ودوران العجلة الاقتصادية.

السياسة الخارجية: السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية.

لكن البعض يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بـل ان الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربيـة والمنظمـات الدوليـة كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق او تختلف مع الدول التابعة لها. وقد حاول الكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفا محددا لها فالدكتور" بلاندوا ولتون" عرفها بأنها " منهج تخطـيط للعمـل يطوره صانعوا القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهـدف تحقيـق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية".

الإستراتيجيـة: لها عدة تعريفات من بينها أنها أداة من أدوات السياسة الخارجيـة وهـي مظهر من مظاهر فن السياسة وفن السياسة لا يعني سوى فن إدارة التعامـل مـع الـدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية.فالإستراتيجية إذا تستخدم كأداة لتحقيـق المصـالح القومية.

ويعرفها الجنرال الفرنسي "اندريه بوفر" على أنها فن استخدام القـوة للوصـول إلـى أهداف السياسة مع استخدام الوسائل المتوفرة لدينا أفضل استخدام.

تصميم البحـث

للقيام بالبحث المراد دراسته، وللإلمام بمختلف جوانبه. ارتأينا تقسـيمه إلـى ثلاثـة فصول:

في الفصل الأول تم التطرق إلى المحددات العامة للسياسة الخارجية الصينية، والتـي تنعكس على توجهاتها الكبرى. فتم تنـاول المحـددات الطبيعيـة والبشـرية، والسياسـية والعسكرية والاقتصادية، مع تبيان تأثير كل محدد من هـذه المحـددات علـى السياسـة الخارجية للصين.

أما في الفصل الثاني، تناولنا فيه الطاقة باعتبارها كمحدد فـي السياسـة الخارجيـة الصينية بدءا بذكر مختلف مصادر الطاقة الداخلة في تفاعلات السياسة العالميـة وإبـراز أهمية كل منها، وكذا حدود استعمالها. انطلاقا من ذلك تم تحديد وتحليـل أهميـة الطاقـة بالنسبة للصين في مختلف القطاعات، مع وصف للأوضاع الطاقوية الراهنة فـي الصـين والتوقعات المستقبلية لها. ومن خلال إبراز الأهمية الكبرى للطاقة في الصين، قمنا بوصف وتفسير تعاظم البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية.

انطلاقا من مكانة الطاقة كمحدد في سياسة الصين الخارجية، تم في الفصـل الثالـث وصف و تحليل اثر الطاقة على توجهات الصين الخارجية، بدءا بعلاقاتها مع الدول المنتجة للطاقة في مختلف المناطق بالعالم. وكذلك اثر الطاقة على تزايـد التنـافس بـين الصـين والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارهما أهم مستهلكين عالميين للطاقة. وفي الأخيـر تـم التطرق إلى الانعكاسات الإستراتيحية للسعي العالمي الصيني لتأمين الطاقة على مختلـف مواقفها من القضايا الدولية.

الفصـل الأول

المحددات العامة للسياسة الخارجية

تمهيـــد

انطلاقا من الاتجاهات المنهجية المشكلة للعلاقات التفاعلية بين محـددات السياسـات الخارجية من جهة وسلوكيات صانع القرار الخارجي من جهة ثانية، على اعتبار أن البعـد العام في دراسة السياسات الخارجية للدول الذي يستوعب التوجهات الكبرى لها، يفتـرض مسألة أساسية تتمثل في مدى تبعية هذه التوجهات بما تحويـه مـن قـرارات وسـلوكيات واستراتيجيات للمحددات العامة الدافعة نحو تشكيلها ومدى انعكاس هذه الأخيرة على توفير سياقات حركية تمنح مرونة استراتيجية لصانع القرار.

وعليه فإن التطرق إلى أي جانب من جوانب السياسة الخارجية لأي دولة من الـدول يستلزم أولا تناول مجموعة محدداتها، والتي تلعب الدور الأول في بلورة و صـياغة هـذه السياسة.الأمر الذي يفرض علينا قبل التطرق إلى أهمية الطاقة في تحديد توجهات الصـين الخارجية تناول المحددات العامة للسياسة الخارجية الصينية،حتى يتسنى لنا معرفـة مـدى أهمية الطاقة لكل من هذه المحددات في فصول لاحقة من الدراسة.

المبحث الأول:المحددات الجغرافية والبشرية

تمثل المحددات الجغرافية والبشرية أهمية كبرى في توجيه السياسة الخارجية للدول. حيث أنها تشكل الركيزة الأولى في تكوين القوة القومية للدولة، كما يرى علماء الجغرافيا السياسية "geopolitics" . إذ أن الجغرافيا السياسية تظل اعتبارا حاسما في الشؤون الدولية. يقال إن نابليون قد قال يوما أن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياستها الخارجية[1].

بالنسبة للصين، إن العوامل الطبيعية والبشرية تلعب دورا جوهريا في سياستها الخارجية. فاتساع حجمها الجغرافي مكنها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، وكذلك أعطاها وفرة وتنوعا في الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى عمقها الإستراتيجي. فالصين دولة قارية الإتساع، وتمتلك موارد باطنية وثروة طبيعية وبشرية هائلة، الشيء الذي أدى ببعض الباحثين، مثل الفرنسي "فرانسوا جوايو" ، إلى القول بأن مساحتها الإقليمية محدد رئيسي ومقوم مهم لتصبح قوة إقليمية[2] . إن هذه الميزات كلها، انعكست بشكل كبير على السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول:المحدد الجغرافي

01/ الموقع والمساحة:

تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي. تبلغ مساحة يابستها 9.6 مليون كيلومتر مربع فتأتي في المركز الثالث بعد روسيا وكندا[3].

إن هذه المساحة الشاسعة قد سمحت للصين بامتلاك عمق استراتيجي كبير، حيث أن المسافة من الجنوب إلى الشمال حوالي 5500 كلم، ومن الشرق إلى الغرب حوالي 5200 كلم [4]. إن هذا العمق جد مهم في تدعيم وزن الدولة الإستراتيجي الدفاعي. من حيث اتساع المجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم للصفوف واستدراج قوات العدو وتفتيتها

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى:الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي، عمان ، الأهلية للنشر و التوزيع، ط 01 ، 1999، ص 54.

[2] Maxime Lefebvre, **précis des relations internationales**, (paris 1997), p 34.

[3] دار النشر باللغات الأجنبية، **الصين 2006**، بكين، 2006، ص 03.

[4] نفس المرجع، ص 03.

وإفنائها، وأيضا القدرة على الرد، خاصة في حال التعرض لهجوم نووي. ومن جهة أخرى يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة، مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد. هذه العوامل كلها تمنح لصانعي القرار الخارجي الصيني القوة والثقة الكافيين للمناورة أمام الدول الأخرى.

يلعب العامل الجغرافي في الصين أيضا دورا مهما من ناحية الجغرافيا السياسية باقتسامها حوالي 20000 كلم من الحدود البرية مع 14 دولة، أهمها كوريا الشمالية من الشرق، وروسيا ودول آسيا الوسطى من الشمال، والهند وباكستان وأفغانستان من الغرب وفيتنام من الجنوب. هذا العدد الكبير للدول المجاورة للصين، أدى في الماضي إلى العديد من الصراعات والمشاكل الحدودية بين الصين ومعظم هذه الدول. حيث عرفت الصين العديد من التوترات المتباينة والمناوشات الحدودية، وأحيانا بعض الأزمات الخانقة، كتلك التي حدثت مع الإتحاد السوفيتي والهند في ستينات القرن الـ 20. ولقد أثبت التاريخ أن مسألة الحدود هي أكثر العوامل الجغرافية وضوحا في التأثير على السياسة الخارجية والمؤدية إلى العديد من النزاعات بين الدول.

تشرف الصين أيضا على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية منها، مثل طريق الحرير"SILK ROAD "، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر ومضيق فرموزا. وأيضا تحتوي على العديد من الموانئ الدولية التي توفر لها تسهيلا ودعما كبيرا في مجال تجارتها الخارجية. أهم هذه الموانئ وأكبرها ميناء " شنغهاي".

في السابق، لعبت مساحة الصين الشاسعة وصعوبة تضاريسها، خصوصا في الجهة الغربية، دورا في إعاقة الاتصال بالعالم الخارجي. هذه الطبيعة الجغرافية ساهمت في خلق مجتمع صيني منغلق، ومعتمد على ذاته، الشيء الذي انعكس على السياسة الخارجية الصينية في الماضي، والتي اتسمت بحذر شديد في التعامل مع الدول الخارجية. لكن انطلاقا من سنة 1978، تغيرت هذه الصورة، وبدأت الصين أكثر فأكثر بالإنفتاح على العالم الخارجي. وذلك سعيا منها لكسر حاجز العزلة الذي عاشت فيه طويلا، ومحاولة منها المشاركة الفعالة في القضايا الدولية، قصد تعزيز مكانتها العالمية.

من جهة أخرى، فإن تواجد الصين الجغرافي وموقعها في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وقربها من دول العالم الثالث، أثر على سياستها الخارجية تجاه هذه الدول.

فبالرغم من قوة الصين الاقتصادية ووزنها الإستراتيجي في العالم، فهي مازالت تعتبر نفسها من عالم الجنوب، وتركز في سياستها الخارجية على ما يعرف بتعاون جنوب-جنوب، وذلك بتطوير علاقاتها مع هذه الدول، لمساعدتها كي تحذو حذوها في مجال التنمية، من أجل كسب هذه الدول كحليف استراتيجي، حيث إن التجارب أثبتت بأن دول عالم الجنوب شكلت دائما السند الفعال لمطالب الصين الدولية، وعلى رأسها دخولها منظمة الأمم المتحدة في 1971.

إن أهم القضايا الجغرافية بروزا في السياسة الخارجية الصينية، هي قضية جزيرة تايوان، هذه القضية التي لها أهمية سياسية وأمنية وإستراتيجية واقتصادية جوهرية بالنسبة للصين. وعلى أساسها تحددت السياسة الصينية تجاه الدول الخارجية، انطلاقا من مواقف هذه الدول من القضية. فالصين ترفض رفضا مطلقا مجرد التفاوض حول إمكانية استقلال الجزيرة. وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من التراب الصيني. وتعتبر أي محاولة خارجية للتدخل في القضية، خصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تدخلا في شؤونها الداخلية ومساسا بسيادتها وسلامة وحدتها الوطنية، باعتبار أن الصين تعتبر مشكلة تايوان مشكلة إقليمية داخلية. وتكرر الصين مرارا على أنها مستعدة لاستعمال كافة الوسائل، السلمية والقهرية لإسترجاع الجزيرة إلى بلدها الأم إذا رأت الصين ذلك ضروريا. وهذا ما يؤكده دوما القادة الصينيون في كل المناسبات. فعلى سبيل المثال في سنة 2000 ، قد جاء في الكتاب الأبيض الذي تنشره القيادة الصينية ما يلي: " إذا ما حدث أمر طارئ يؤدي إلى انفصال تايوان عن جمهورية الصين الشعبية، أو في حال تدخل أي دولة أجنبية مباشرة في تايوان، أو في حال رفض السلطات في تايوان الحوار حول عودة الجزيرة إلى بلدها الأم فإن الصين سوف تتخذ كافة التدابير اللازمة، حتى العسكرية منها إذا اقتضت الضرورة من أجل حماية الوحدة الوطنية "[1]. وقد تزايد اهتمام الصين باسترجاع جزيرة تايوان بصفة خاصة، بعد نجاحها في استرجاع هونغ كونغ (Hong Kong) من بريطانيا سنة 1997.

بالإضافة إلى أهمية تايوان بالنسبة للصين من الناحية الجغرافية، تشكل أهمية اقتصادية كبرى، نظرا لاقتصاد تايوان القوي والمتنامي. وكذلك أهمية إستراتيجية أمنية وذلك لقربها الشديد من الصين، حيث لا يفصل بينهما سوى مضيق فرموزا، وهو ما يمثل

[1]Dingli Shen, **La République Populaire de la Chine:défense antimissile et sécurité nationale,** politique étrangère, n 04,(décembre 2001), p 96.

خطرا على أمن الصين القومي في حال استقلال الجزيرة وتحالفها مع إحدى الدول الخارجية المعادية للصين، بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

2/ الموارد والثروات الطبيعية

تلعب الموارد الطبيعية المتوفرة لأي دولة دورا هاما، ولها تأثير مباشر على سياستها الخارجية، لأن هذه الموارد تعد مقوما رئيسيا من مقومات قوة الدول. فالسياسة الخارجية للدولة ترسم انطلاقا من الموارد المتاحة لها. وذلك تجنبا لفشل استراتيجياتها الكبرى، في حال تناقض الموارد المتاحة، مع الطموحات الخارجية. عموما، إن الموارد التي تملكها الدولة تؤثر في قدرتها على انتهاج سياسة خارجية مستقلة. رغم أنه لا توجد دولة صناعية في عالمنا المعاصر، تملك من الموارد ما يكفي لإتباعها سياسة خارجية مستقلة استقلالا كاملا.

بالنسبة للصين، فإن التنامي السريع والقوي لإقتصادها، قد أثر على استهلاكها وحاجتها للموارد الطبيعية، المتمثلة أساسا في الموارد الطاقوية، وبصفة خاصة النفط والغاز الطبيعي. ففي السابق وبالتحديد قبل سنة 1993. كانت الصين دولة مصدرة للنفط وتتمتع باكتفاء ذاتي منه وتعتمد على إنتاجها المحلي، لكن بعد ذلك التاريخ، أصبحت الكميات المنتجة من الطاقة في الصين غير كافية، لمتطلبات اقتصادها، حيث تجاوز الطلب قدرتها الإنتاجية، فتحولت إلى دولة مستوردة للنفط. الشيء الذي أثر على توجهات سياستها الخارجية، التي أصبحت أكثر تركيزا على إقامة علاقات مع الدول المنتجة للطاقة حول العالم.

سوف نتناول في هذا الباب، الموارد الطبيعية التي تمتلكها الصين وتأثير ذلك على سياستها الخارجية. لأن امتلاك الصين لهذه للموارد يضاعف من أهميتها قوتها الإقليمية والعالمية. فالصين دولة جد غنية بالموارد المائية، وتجري داخلها أكثر من 1500 نهر تزيد مساحة حوض كل منها عن 1000 كم مربع. ونظرا لأن الأنهار الرئيسية بالصين تنبع من هضبة شنغهاي-التبت، التي تشكل تفاوتا كبيرا في ارتفاع منسوب المياه من منابعها إلى مصابها، فإن الصين غنية بموارد الطاقة المائية، إذ تصل الطاقة المائية الكامنة إلى 680 مليون كيلوواط. وبذلك تحتل المركز الأول في العالم[1]. ويعتبر نهر " اليانغستي" أطول نهر في الصين، وثالث أطول نهر في العالم، بعد نهر النيل في إفريقيا، ونهر الأمازون في

[1]دار النشر باللغات الأجنبية، مرجع سابق، ص 05.

أمريكا الجنوبية، يبلغ طوله 6300 كيلومتر، وهو جد غني بموارد الطاقة المائية. ويعتبر نهر اليانغستي شريان رئيسي للمواصلات المائية، يربط بين شرق وغرب البلاد. وهنالك أيضا "النهر الأصفر"، ثاني أطول أنهار الصين، يبلغ طوله 5464 كيلومتر. وفي حوض النهر الأصفر مروج جيدة وزراعة متطورة وموارد معدنية وفيرة[1]. كما تتوفر الصين على مجموعة كبيرة من البحيرات، أهمها بحيرة شنغهاي التي تبلغ مساحتها 4583 كيلومتر مربع.

تتمثل أهمية هذه الموارد المائية أساسا في الجانب الإقتصادي، أين تتمركز أعداد كبيرة من الإستثمارات الخارجية. نظرا لسهولة النقل البحري والتصدير. حيث ساعدت الصين على تطوير تجارتها الخارجية، وانفتاحها على العالم. وتتجلى أهميته الموارد المائية بالنسبة للصين أيضا، في مجال صيد السمك، حيث تقدر المساحة المخصصة للصيد أكثر من 1500000 كيلومتر مربع. الشيء الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى عالميا في صيد الأسماك، بكمية تتعدى ثلاثة مليون طن سنويا، وهي مرشحة للارتفاع، بعد الصفقات المبرمة مع عدد من الدول مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لممارسة الصيد في أعالي البحار[2] .

تتمتع الصين بأراضي زراعية جد غنية، تبلغ مساحتها حوالي 130 مليون هكتار وتحتل بذلك إحدى مراكز الصدارة في العالم. لكن بسبب كثرة سكان الصين، فإن نصيب الفرد في كل منها قليل، خاصة وأن معدل نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية يمثل ثلث مستواه العالمي فقط. وتقدم الزراعة حوالي 30% من إجمالي الناتج القومي.

فيما يتعلق بالمعادن، تحتوي الصين على أغلب الأنواع المعروفة في العالم، وكميات احتياطها غنية. ففيها حتى اليوم 158 معدنا قد تم تحديد احتياطها. ساعد توفر الصين على كميات كبيرة ومتنوعة من هذه المعادن، على تطوير قطاع الصناعة، خصوصا بعد إجراء الإصلاحات الإقتصادية انطلاقا من سنة 1978، وبدأ الإهتمام بقطاع الصناعة كأساس للنهوض الاقتصادي الصيني، حيث أنه قبل ذلك التاريخ، كانت الصين بلدا زراعيا.

أما بالنسبة لمصادر الطاقة، تعد الصين أولى دول العالم إنتاجا للفحم، بلغ إنتاجها عام 2000 حوالي 1170 مليون طن، والصين أيضا أكثر دول العالم بالنسبة لإحتياطي الفحم إذ

[1] نفس المرجع، ص 08.

[2] Pierre trolliet, **Chine:géographie humaine et économique**, Encyclopédie universalis, 2000, p 13.

يقدر الإحتياطي ب 3000 مليار طن، أي حوالي 6/1 احتيـاطي العـالم. ويمثـل الـنفط والغاز الطبيعي، أكثر أنواع الموارد الطبيعية تأثيرا فـي السياسـة الخارجيـة الصـينية خصوصا بعد سنة 1993، حيث أنه انطلاقا من هذا التاريخ، سجلت الصين عجـزا فـي إنتاجها المحلي من النفط، مقارنة باستهلاكها منه، بسبب معدلات النمو الهائلة لإقتصـادها وأصبحت بذلك مستوردا صافيا للنفط، بعد أن كانت مصدرة له.

تمتلك الصين مجموعة من الحقول النفطية تتركز أساسا في إقليم سيكيانغ البري وحقولا بحرية قرب سواحل شنغهاي، ويعتبر حقل "داكينغ Daqing"، أكبر حقل للنفط في الصين. كما تطل الصين على بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة متنازع عليها يعتقد أنهـا تحـوي احتياطات هائلة من البترول والغاز الطبيعي[1] .

المطلب الثاني:المحددات البشرية

إن مدى قوة العامل البشري أمر مهم في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة. لأن عنصر السكان هو أساس القوة القومية، فتاريخيا كانت القوة للدول ذات الحجم السكاني الكبير، ومن النادر قيام دولة، تتبوأ مكانة قوية ومؤثرة على الساحة الدولية، وعدد سـكانها قليل. فالسكان يشكلون عصب القوة اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى، وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقـوات تقليدية ضخمة، وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورا هاما فـي المجتمـع الدولي برغم التطور التكنولوجي المستمر[2]. هذا بالإضافة إلى مجموعة عوامـل ومعـايير نوعية أخرى تتحكم في قوة وثبات السياسة الخارجية، التي من بينهـا التجـانس العرقـي والديني، نسبة ودرجة التعليم في المجتمع، ومدى كفاءة وفعالية اليد العاملة المتوفرة.

بالنسبة للصين، فهي أكثر دول العالم تعدادا في السكان، بلغ عدد سكانها 1.32 مليـار نسمة سنة 2004[*]، وهي بذلك تحتوي على حوالي خمس سكان العالم. توزيع السكان فـي الصين ليس متوازنا. فالمناطق الساحلية الشرقية كثيفة السكان، والمناطق الغربيـة قليلـة والأرياف كثيرة السكان، والمدن قليلة . وتعتبر الصين دولة موحـدة متعـددة القوميـات وتتكون من 56 قومية، ولما كانت قومية " هان " أكثر القوميات الصينية تعدادا (91.6%

[1] مايكل كلير، **الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة:عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي ،2002، ص 18.
[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول و النظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 180.
[*] هذا الرقم يشمل منطقتي هونغ كونغ و ماكاو و أيضا جزيرة تايوان.

من مجموع السكان)، تسمى القوميات الأخرى" الأقليات القومية "[1]. وبالتالي فـإن أغلـب الصينيين ينحدرون من سلالة عرقية واحدة. وهم يشتركون في الديانة البوذية التـي تمثـل الديانة الرسمية للصين. وأيضا يشتركون في قيم وعـادات منسـجمة وموحـدة أساسـها ومصدرها الفلسفة الكونفوشيوسية*. هذا التجانس العرقي ساعد الصين على تبنـي سياسـة خارجية ثابتة ومستقلة. هذا رغـم وجـود بعـض مشـاكل الأقليـات كمشـكلة التبـت والأقليات المسلمة في آسيا الوسطى، والتي تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويـل بالنسبة لتطور سياسات الصين، ولقضية الوحدة الوطنية[2].

1- أثر العامل البشري على التطور الإقتصادي الصيني: إن العدد الكبير للسكان قد يكون سببا من أسباب تخلف الدولة، وعبئا اقتصاديا عليها، في حال عجزت هده الدولة عن توفير مناصب العمل لهذه الأعداد، فتنتشر البطالة، وتكثر الآفات الاجتماعية. لكن الحال مختلـف بالنسبة للصين، حيث يتم توفير ما بين 10 إلى 15 مليون منصـب شـغل سـنويا، هـذه الوظائف تساهم في زيادة حجم الاستهلاك الداخلي. وعليه فإن العدد الهائل من السكان فـي الصين له مزايا كثيرة من وجهة نظر استراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي، حيث تـدخل أعداد غفيرة وضخمة من السكان ضمن قوة العمل، وعلى أهبة الاستعداد للتوسع في كـل من الإدخار والإنفاق[3]. وهذا ما يلعب دورا في تعاملات الصين الإقتصادية الخارجية. فلـو لم تكن سوق الصين بهذه الضخامة المعروفة عنها، فإنها لن تجذب نوع الاستثمار الأجنبي اللازم لتحفيز عملية التحديث، وإذا لم تكن قوة العمل واسعة النطاق، فإن الصين لن تكـون مركز الصناعة القليلة التكلفة. كذلك، فإنه من دون السوق المحلية الهائلة، لما كانت الصين قوة اقتصادية رائدة في العالم. وبفضل عدد السكان فيها، تحتل الصين المراتب الأولى مـن حيث تدفق رؤوس الأموال، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكل الشركات الأجنبية تتنافس على الفوز بإحدى الصفقات التي تمكنها من الدخول لأكبر سوق استهلاكية في العالم، فمثلا قد سال لعاب الشركات الأجنبية منذ سنوات طويلة لفكرة بيع فرشاة أسـنان واحـدة لكـل صيني[4]. حيث تجني أرباح بيع ما يفوق 1.3 مليار فرشاة.

---

[1] دار النجم الجديد، **الصين:حقائق و أرقام 2004**، بكين، 2004، ص ص 76 77.

* الكونفوشيوسية هي فلسفة ارتكزت عليها الحضارة الصينية، سميت كذلك نسبة إلى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس(450،550 ق.م).

[2] دانييل بورشتاين،إرنيه دي كيزا، **التنين الأكبر:الصين في القرن الواحد و العشرين**، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، سلسلة عالم المعرفة،عدد 271، جويلية 2001، ص 264.

[3] نفس المرجع، ص 220

[4] أوديد شينكار، **العصر الصيني:القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21**، ترجمة: مركز التعريب و البرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 01، 2005،ص 24.

كما أن الصناعة الصينية لها القدرة على المنافسة الدولية، بفضل الإنخفاض في أجور اليد العاملة، الذي يقلل من تكلفة المنتجات الصينية مقارنة مع الـدول الأخـرى. فالعمـال الصينيين راغبون في العمل بأقل من 100 دولار في الشهر، وحصلوا على تعلـيم يعـادل وربما، أفضل من العامل المتوسط في الصناعة التحويلية الأمريكية، وهم أكثـر انضـباطا وأكثر حماسة، لديهم رغبة في العمل ساعات أطول في ظـروف أكثـر صـعوبة[1]. هـذا الإنخفاض في الأجور، سببه العدد الكبير من العمال والكفاءات والإطارات الذين تمـتلكهم الصين.

إن العدد الهائل لسكان الصين لا يجب النظر إليه على أساس أنه يحتوي فقـط علـى إمدادات غير محدودة من العمال المتواضعين، بل أيضا على أساس أنه يضم عـدد كبيـر ومتزايد من العلماء، والمهندسين، والتقنيين المهرة، وقد جرى توظيف العديـد مـنهم فـي مراكز أبحاث وتطوير حكومية التمويل، أو في مراكز تكنولوجية بارزة أسستها شـركات أجنبية متعددة القوميات. وتستخدم الصين إستراتيجيتين أساسيتين بهـدف تحسـين العامـل البشري لديها[2] :

- الإستراتيجية الأولى تتمثل بالتزامها بإصلاح النظام التعليمي بشكل جذري.
- أما الإستراتيجية الثانية فتتمثل بالسعي الحثيث نحو استرجاع العلماء والمهندسين الـذين تركوا البلاد، وذلك بهدف تعزيز فرص التعليم في البلاد. وينظر إلى عملية الإعـادة فـي الوطن هذه، كطريقة لجلب القدرات المبدعة في الوقت الذي تجري فيه عملية تغيير للثقافة التنظيمية داخل المؤسسات ومنظمات الأبحاث الصينية، وبسبب ذلك يتوفر مزيج قوي مـن المعرفة المحصلة في الخارج، وتلك التي في الداخل.

من زاوية أخرى، يؤثر العدد الهائل لسكان الصين على استهلاكها للموارد الطبيعيـة وفي مقدمتها مصادر الطاقة، فمن المتوقع أن يصبح الشعب الصيني، بحلـول 2010 مـن أكبر مستهلكي الموارد الطبيعية في العالم، خصوصا مع بداية انتشـار السـيارات والآلات التي تعمل بالوقود بين أوساط الصينيين.

2-الجاليات الصينية كأداة للسياسة الخارجية: تلعب الجاليات الصينية دورا هامـا فـي تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية، وبصفة خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا أو ما

---

[1] دانييل بورشتاين، ارنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 120.

[2] أوديد شينكار، مرجع سابق، ص 136.

يعرف باسم النمور الآسيوية. حيث تراهن الصين على هذه الطبقة لتحقيق مصالحها وتقوية علاقاتها الخارجية، خصوصا في الجوانب الاقتصادية، فهم يشكلون أهمية اقتصادية كبيـرة ويعتبرون من بين الفاعلين الأساسيين في اقتصاديات جنوب شرق آسيا، كمـا أن الصـين ستحتكر الدعم السياسي لجالياتها ذات الثراء الهائل والقوة الاقتصادية، التـي تعـيش فـي المهجر في سنغافورة، وبانكوك، وكوالا لامبور، ومانيلا، وجاكرتا، إلـى جانـب تـايوان وهونغ كونغ. والتي ستتغلغل في كل من آسيا الوسطى والشرق الأقصى الروسي، سـوف تتجاوز في محيطها مجال الإمبراطورية الصينية قبل بداية انهيارها قبل حوالي 150 سـنة كما أنها ستوسع مجالها الجيوبوليتيكي من خلال التحالف مع باكستان. ومع ارتقاء الصـين في القوة والنفوذ سيميل الصينيون الأثرياء في الخـارج إلـى ربـط أنفسـهم باضـطراد بطموحات الصين، فيتحولون بذلك إلى طليعة قوية للزخم الإمبراطوري الصيني[1].

لقد ساهمت هذه الجالية بشكل كبير في جاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبيـة إلى بلدها الأم، حيث كانوا هم الأوائل في ذلك. أفضل مثال على دور هذه الجالية، يتجلـى في سنغافورة، فعلاقة سنغافورة مع الصين وثيقة وثابتة بفضل الواقع السكاني (80% مـن سكان سنغافورة صينيين)، وتستكمل هذه العلاقة بالإسـتثمارات الأجنبيـة الكثيفـة. أمـا اقتصادها فهو مكمل للإقتصاد الصيني بطرق متعددة، ويمكن أن يقال نفس الشـيء حـول نظامها السياسي والاجتماعي[2].

عموما، إن العامل الجغرافي والبشري قد لعب دورا كبيرا في بلورة وتوجيه السياسـة الخارجية الصينية، خصوصا في الماضي، من خلال حمايتهـا مـن مختلـف الأخطـار الخارجية التي تهددها، وتزويدها بالقوة البشرية والمادية. لكن هذا الدور قد تناقص نسـبيا فالتحولات الدولية الكبيرة التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وتعاظم دور العامـل الإقتصادي، وانتشار ظاهرة العولمة، وما رافقها من ثورة معلوماتية-اتصـالية، أدت إلـى التقليل من دور المسافات والحدود الجغرافية. وأيضا ظهور ما يعرف بالثورة الجديدة فـي التكنولوجيا العسكرية، وما رافقها من تطور كبير في أنواع الأسلحة وزيادة فاعليتهـا مـن حيث السرعة والدقة واتساع مداها الإقليمي. كل هذه العوامل أدت بصناع القرار الخارجي الصيني، إلى الإدراك بأن العامل الجغرافي لم يعد ضمانا رئيسيا في مواجهـة الأخطـار

[1] زبيغنيو بريجنسكي، مرجع سابق ، ص 207.
[2] أوديد شينكار، مرجع سابق، ص 105.

الخارجيـــة، فـــاتجهوا إلـــى الإهتمـــام أكثـــر بالمحـــددات العســـكرية و السياســـية وخصوصا الاقتصادية.

المبحث الثاني:المحددات السياسية والعسكرية

تنطلق الصين في تعاملاتها الخارجية من مجموعة مبادئ سياسية وعسكرية إستراتيجية ثابتة، سياسيا بالتركيز على مبدأ السياسة الخارجية السلمية والمستقلة انطلاقا من خصوصية الداخل الصيني، والتي تراعي المصالح الوطنية، والمبنية على أسس التعاون والمشاركة وفق ما تقتضيه المصالح المتبادلة مع الدول الخارجية. وعسكريا من خلال الالتزام بتطوير قدراتها العسكرية واستعمالها لأغراض دفاعية، لا هجومية، في حال تعرض مصالحها القومية لأي اعتداء.

المطلب الأول:المحددات السياسية

إن طبيعة النظام السياسي للدولة يلعب دورا مباشرا في التأثير على توجهات سياستها الخارجية، حيث أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي للدولة، دون العودة إلى، وفهم الإفرازات التي ينتجها النظام والمؤسسات السياسية السائدة، وكذلك مدى ثراء الإرث السياسي التاريخي لها.

1/ تأثير طبيعة النظام السياسي الصيني على السياسة الخارجية

في الصين، ميزت المؤسسات السياسية فيها، عمق العلاقة الوثيقة بين الشعب و النظام الذي يحكمه، الشيء الذي يساعد على استقرار النظام الداخلي، والذي ينعكس بدوره على ثبات واستمرارية السياسة الخارجية الصينية في تحقيق أهدافها. إنه من طبيعة الشعب الصيني الولاء للنظام السياسي الذي يحكمه، وتاريخيا أبدى الصينيون منذ آلاف السنين تمسكهم الكبير بالأرض وولاءهم المطلق والطوعي للإمبراطور[1].

إن استمرارية سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة السياسية في الصين منذ سنة 1949، قد ساهم بشكل بارز في استقرار وثبات السياسة الصينية بمستوييها الداخلي والخارجي. فكل التحولات العميقة التي عرفها العالم، بالخصوص منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الإشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، وتغير طبيعة النظام الدولي وانتشار الأفكار الليبرالية الغربية حول العالم، نتيجة لتصاعد ظاهرة العولمة وظهور سياسة

[1] وو بن، **الصينيون المعاصرون:التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ترجمة: عبد العزيز حمدي، الكويت، عالم المعرفة،عدد 210، جوان 1996، ص 98.

التدخلات الأجنبية باسم الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كـل هـذا إضـافة إلـى التغيرات التي عرفها الداخل الصيني، بالإنفتاح على العالم الخارجي منذ سنة 1978، نتيجة الإصلاحات التي دشنها دينغ هيساو بنغ " Deng Xiao Ping". كل هذه العوامل لم تبعـد الحزب الشيوعي الصيني عن التحكم في مقاليد السلطة والسياسة في الصين سواء الداخلية أو الخارجية.

2/ أثر العامل الحضاري التاريخي على السياسة الخارجية الصينية

تتميز الصين الحديثة في ممارساتها السياسية بالرجوع دوما إلـى الإرث الحضـاري ومحاولة إسقاطه على ما يجري من تطور في الساحة الدولية. ومنه فالموروث التـاريخي السياسي للصين يلعب دورا في توجيه سياستها الخارجية. فلقد تمازجت الأعراق المختلفـة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله ممـلكة الوسط الكبرى التـي حكمت قارة آسيا طيلة قرون أين كان الصينيون يعتبرون حضـارتهم "مركز العالم" و أنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ. قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، فلم تكن الصين خلال القسم الأعظم من الأعوام الألفين المنصرمة أكثـف بلدان العالم بالسكان وأكبر القوى الإقتصادية فحسب، بل إنها كانت-تكنولوجيا وتنظيميـا- أكثر الحضارات رقيا[1]. ولعل هذا الزخم الحضاري، من العوامل التي تقـف وراء طبيعـة المواقف الخارجية الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها التـاريخي الثقافـي والحضاري العريق.

كما أن أهم ما يميز الرصيد السياسي والحضاري للمجتمع الصيني هو ذلك الإرتبـاط بالفلسفة والثقافة الكونفوشيوسية التي تنادي بضرورة الأخلاق في الممارسـات السياسـية وتدعو إلى تعميمها باعتبارها الجوهر الذي يحدد العلاقات بين عامة الشعب و يزيـد مـن ارتباط الفرد بالعشيرة كنظام حكم سفلي، والحاكم كنظام حكم علوي فالتركيز على الإعتبار الأخلاقي في الفلسفة الكونفوشيوسية، ربما هو الذي يفسر الميول إلـى النزعـة السـلمية للسياسة الخارجية الصينية، التي تقوم على المبادئ الخمس للتعايش السلمي وهي: الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها، عدم الاعتداء المباشر، عدم التدخل فـي الشـؤون الداخلية للدول الأخرى، المساواة والمنفعة المتبادلة، التعايش السلمي. وهي مبادئ تتفق من

[1] كونراد زايتس، **الصين:عودة قوة عالمية**، ترجمة: سامي شمعون، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 01 ، 2003 ، ص 19.

حيث الشكل والمضمون، جملة وتفصيلا مع بنود ميثاق الأمم المتحدة التي تكـرس السـلم وتغلب منطق التعاون والشراكة على منطق الصراع والتنافس، وفي هذا الإطار لابد مـن الإشارة إلى أن غياب النزعة الاستعمارية، والرغبة في الاستيلاء على أراضي الغير، هي مكون أساسي من مكونات عقيدة سياسة الصين الخارجية، فهي لم تمارس تاريخيا- رغـم كونها من أعرق الأمم والشعوب- عمليات سيطرة أو احتلال لأراضي الغير. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه رغم كل التحولات التي عصفت في الساحة الدولية، وما تخللها من اختلال واضح في موازين القوة، ورغم التنامي الملحوظ في إمكاناتها وقدراتها، فقد بقـي توجـه الصين محكوما بهذه المبادئ الخمسة، وقد كرست الصين تلك المبادئ مجددا مـن خـلال الإعلان عن وثيقة مبادئ أمنية صينية جديدة تم الكشف عنها سـنة 1997، أكـدت فيهـا تمسكها الدائم والاستراتيجي بالمبادئ الخمسة.

3/التوجهات الخارجية الإستراتيجية للصين

يمكن استشفاف توجهات السياسة الخارجية الصينية من المبادئ الخمسة التي وضعها دينغ هيساو بنغ للسياسة الصينية وهي[1]:

1-مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

2-التشبث بالموقع الدولي للصين، وهو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة.

3-هدوء رد الفعل.

4-إخفاء القدرات المتوافرة.

5-كسب الوقت.

انطلاقا من هذه المبادئ الخمسة، تتجه مراكز صنع القرار للسياسة الخارجية الصينية إلى التركيز على الطبيعة السلمية لعلاقات الصين الخارجية، والمتقاربة مع التيار الرئيسـي للمجتمع الدولي في الأنظمة والقواعد، لكن مع الإحتفاظ بالخصوصيات الذاتية والتميز بآلية التقيد الذاتي وضبط النفس، قصد الوصول إلى الوضعية التي تنشدها.

تعتمد الصين توجها سياسيا ودبلوماسيا جديدا يسعى إلى التواجـد والإنتشـار حـول العالم، إلا أن ما يميز هذه الدبلوماسية هو القدرة الفائقة على فهم الطرق الآمنة المؤدية إلى تلك المناطق، واحترام مداخلها التقليدية المرتبطة باعتبارات تاريخية، لـذا وعلـى سـبيل المثال، كان عبور الصين إلى أفريقيا عبر فرنسا، بغية تجنب الإسـتفزاز الفرنسـي، فقـد

[1] وليد عبد الحي و آخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**،عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط 01، 2002، ص 29..

سبقت زيارة رئيس وزراء الصين إلى بعض الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا زيارة إلى فرنسا، وكذلك الأمر بالنسبة لزيارة المناطق الواقعة في دائرة النفوذ البريطاني والأمريكي.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن المساعي النشـطة للدبلوماسـية وسياسـتها الخارجية الصينية في المحافل الدولية تركز على مجموعة من المحاور تعكس بشكل واضح رهان الصين على التعاون لا التنافس في إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية أهمها:

- المساعدة في تأمين بيئة سياسية خارجية مستقرة ومتوازنة تسهم فـي تعزيـز فـرص التعاون والانفتاح.
- تشجيع المبادلات الإقتصادية الخارجية وسياسات الإنفتاح على العالم الخارجي.
- العمل الجاد على تهدئة المخاوف الإقليمية، وتبني سياسات تبديد الشكوك والمخاوف.
- العمل المكثف لتعزيز حضور الصين إقليميا ودوليا.
- تأمين إمدادات الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة إلى الصين.
- تجنب الدخول في منافسة صريحة وعلنية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.
- حماية حقوق المواطن الصيني في الخارج.

إنه انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص العوامل التالية[1]:

1- إن الصين دولة غير متعجلة لدور عالمي
2- ليس لدى الصينيين عقدة الإحساس بالنقص تجاه القوى المتفوقة عليها.
3- المراهنة على عوامل أخرى ستضعف خصومها مع الزمن.

لقد أدركت الصين مبكرا طبيعة التحولات العالمية المعاصرة، وقوانين المرحلة الجديدة واستحقاقاتها، سواء كان على مستوى الداخل الصيني، أم علـى مسـتوى علاقاتهـا مـع الخارج، كما أدركت مضـامين ودلالات انهيـار الاتحـاد السـوفييتي، ودول المنظومـة الإشتراكية، وبالتالي طبيعة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك. لذا فقد اتجهت الصـين للعمل وفق منطق براغماتي على مستويين اثنين هما:

أ- المستوى الأول (المستوى الداخلي) : اتجهت الصين لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصـادي وتبني مجموعة واسعة من السياسات الإقتصادية، انطلاقا من التحديثات الأربعة التي بدأها

[1] نفس المرجع، ص 29.

الزعيم الصيني دينغ هيساو بنغ سنة 1978، و ما نتج عنها من تغييرات تدل على تحولات بنيوية داخلية ستنعكس بشكل أو آخر على التوجهات الخارجية للسياسة الصينية[1].

تعد هذه الإصلاحات في جانب مهم منها انقلابا على تعاليم الماوية، وقد أسهمت هذه السياسات إلى حد ما في إعادة هيكلة الإقتصاد الصيني، لجهة التخفيف من دور الدولة الإقتصادي، ورفع درجة الإنفتاح على العالم الخارجي بغية استقطاب التكنولوجيا والإستثمارات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، لم تكن في الواقع بعيدة عن تحولات سياسية معينة إلا أنها كانت محدودة، لم ترق إلى مستوى القبول بالتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة شكلت في مضمونها انقلابا على أطروحات أيديولوجية كان لها انعكاسات مباشرة ومؤثرة في تحديد صورة الصين طيلة مرحلة النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة، كما أسهمت في إعادة تعريف دور الحزب وأبعاد سلطاته وحدودها تنظيميا وأيديولوجيا من جهة أخرى.

ب-المستوى الثاني (المستوى الخارجي): وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اتجهت على هذا المستوى لتنفيذ سياسة خارجية أساسها:

1- العمل على إيجاد صيغة معينة تحكم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعكس خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهنا نجد أن الصين مارست مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة بشقين هما:

أ- التكيف مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وعدم استفزازها، أو ممارسة سلوك سياسي يضر بمصالحها، خصوصا في ظل الإصلاحات الصينية التي أدت إلى انفراج و تحسن ملحوظ في محور العلاقات بكين-واشنطن[2].

ب- الممانعة والتحفظ بين الحين والآخر في العلاقة مع الولايات المتحدة دون المواجهة المباشرة معها. حيث نميز الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة التي تجمع ما بين المخاوف و الشكوك المتبادلة، وضرورة التعاون والإهتمامات المشتركة، خاصة في ضوء الإقتصاد المعولم الذي يوجد حالة فريدة من التكامل بين البلدين[3].

[1] وليد عبد الحي، **التحولات البنيوية في السياسة الصينية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 1996، ص 86.

[2] David Zweig, **Chine 1998-2000:la dernière vague de reforme en panne**, politique étrangère, N 01, (janvier Mars 2001), p 24.

[3] السيد أمين شلبي، **هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟**، مجلة السياسة الدولية،عدد 165،جويلية 2006، ص 31.

2- انفتاح الصين على بقية دول العالم في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، ودول منطقـة الشرق الأوسط.

إن الأساس في توجه الصين السياسي الخارجي، أو رهانها الاستراتيجي، بقي محكوما بهدف السعي لدخول النظام الدولي الجديد من بوابة الإقتصاد أولا، وربما هذا يرجع أساسا إلى مجموعة العبر والدروس التي استخلصتها الصين من التجربة السـوفييتية، وعوامـل انهيارها هذا من جهة، كما يرجـع إلـى فهمهـا العميـق لطبيعـة السياسـات والأدوات والإستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة تاريخيا في حربها الباردة مـع الإتحـاد السوفيتي، وبقية دول المنظومة الإشتراكية من جهة أخرى، والتي هي محط رهان مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع بدائل محتملة للإتحاد السوفييتي. من هنا أدركت الصين أهمية الإنجاز الاقتصادي كأساس لإمتلاك شروط القوة المادية والمعنوية للإنتقـال إلى القرن الحادي والعشرين، هذا من ناحية، وكأساس لتفادي استخدام الإقتصـاد كسـلاح لإبتزاز الصين وإرغامها على تنفيذ سياسات وخيارات لا ترغب فيها من ناحيـة أخـرى وعليه صاغت توجهاتها الخارجية الإستراتيجية للقرن الواحد والعشرين بما يتوافـق مـع إمكانياتها ومصالحها.

المطلب الثاني:المحددات العسكرية

إن التطورات الكبيرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، كانت لها انعكاسات على جميع ميادين السياسة الدولية في الفترة التي تلتها. من بين هذه الميادين، نجـد الميـدان الأمنـي و الذي كان العامل العسكري يلعب فيه دورا بارزا. أين كانت تقاس مدى استقلالية السياسة الخارجية للدولة ودرجة تأثيرها، بمدى قوتها العسكرية. وكغيرها من الدول، كان للعامـل العسكري أثر كبير على توجهات السياسة الخارجية الصينية، سواء خلال أو بعـد نهايـة الحرب الباردة.

لمعرفة مدى تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية، يجب معرفة مـدى قـوة وقدرات الصين العسكرية، وأيضا علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسات صـناعة القـرار السياسي في الصين، وكذلك تصور القادة العسكريين الصـينيين للبيئـة الأمنيـة الدوليـة والأخطار التي تهدد أمن الصين.

1/ القوة العسكرية للصين

تشير التقارير إلى أنه، وعلى امتداد عقد أو عقدين على أبعد احتمال، يمكن للصين أن تنتزع من اليابان لقب "أكبر قوة عسكرية إقليمية" في شرق آسيا كما تؤكد على أن تنـامي قوة الصين العسكرية، ولاسيما القوات البحرية والجوية يتطلب تواجدا بحريا وجويا مكثفـا قادراً على تحقيق التوازن. وفيما يتعلق بإستراتيجية القوات المسلحة الصينية، فإن الصـين تتجه نحو بناء جيش أصغر حجما لكنه أقوى تسليحا وعتادا وقدرات قتالية، فعـدد أفـراد الجيش الصيني يبلغ الآن حوالي 2.2 مليون جندي، يمتلك قدرات وإمكانيات تؤهله للقتـال في معركة طويلة الأجل.

لقد أدركت الصين أهمية تطوير القدرات العسكرية للجيش الصيني، ولذا فقد عـززت منذ تسعينات القرن المنصرم من رغبتها في تنمية قدراتها العسكرية، وتحديث جيشها مـن خلال تأمين الإمدادات التقنية الحديثة المتقدمة، ولذا فقد اتجهت لشراء كميات كبيـرة مـن الأسلحة المتطورة. تأتي الصين في المرتبة الخامسة بعد كل من أمريكا وبريطانيا وروسيا وفرنسا بالترتيب من حيث تصدير السلاح، فقد بلغت قيمة صادرات الصـين 0.5 مليـار دولار عام 2003، بينما جاءت الصين في المرتبة الأولى من حيث قيمـة الـواردات، إذ بلغت قيمة وارداتها من السلاح 8.8 مليار دولار أمريكي، ثم تلتها تايوان وبقيمة 6.8 مليار دولار أمريكي. وفي سياق إنتاجها المحلي، تبذل الصين جهودا مضـنية للحصـول علـى التكنولوجيا المتقدمة لتطوير مقاتلاتها من طراز(j 7 , j 8) الصينية الصنع[1].□

و منه فالصين هي البلد الأكثر إنفاقا على شراء السلاح في العالم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين كانت قد توجهت في إطار إستراتيجية تسليح جيشها نحو موسكو ولاسيما ما يتعلق بتطوير قدرات أسطولها البحري وسلاحها الجوي، إذ بلغت مشتريات السـلاح مـن روسيا وعلى امتداد 4 سنوات ما يقارب 2 مليار دولار (تحديدا منذ مطلع عام 2000 حتى مطلع عـام 2005). كمـا أن هنـاك رغبـة صـينية فـي الحصـول علـى الطـائرة المتقدمة(سوخوي_30)، بالإضافة إلى الغواصات التي يصل ثمن الواحدة منها إلـى 250 مليون دولار[2]. و قد ازداد التعاون العسكري والأمني بين الصين و روسيا بصفة خاصـة بعد إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون سنة 2001، وتوقيع معاهـدة الـدفاع المشـترك ضـد

---

[1] هدى ميتكيس،السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2004، ص 120.
[2] نفس المرجع،ص 122.

الإرهاب الدولي والتطرف الديني والحركات الانفصالية[1]. فالصين تعتبر نفسها هدفا لتنامي قدرات الإرهاب الدولي، ولاسيما أنها تعيش تهديدا محتملا في أقصى شمال غرب الـبلاد ولذا فقد أيدت بقوة جهود الولايات المتحدة الأمريكية وحملتها التي شنتها لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، كما أنها صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الداعية لوقف تمويـل الإرهاب وتجفيف مصادره.

أما فيما يتعلق بالقدرات النووية الصينية، فتجدر الإشارة إلى أنه فـي 1964/10/16 أعلنت الصين نجاح أول قنبلة ذرية صينية[2]، لتلتحق بذلك بالدول المالكـة للقـوة النوويـة ويمثل تطوير قوة نووية، خيارا عقلانيا بالنسبة للصينيين، وهذا بغية تدعيم مركز الصـين الإقليمي والعالمي، وزيادة نفوذها السياسي خصوصا في المنطقة الآسيوية، والتـي تحتـل أهمية إستراتيجية بالغة في السياسة الصينية[3]. هذا ما دفعها إلـى السـعي نحـو تطـوير وتحسين قدراتها النووية، وحاليا تمتلك الصين حوالي 300 رأس نـووي يمكـن حملهـا بواسطة الصواريخ الصينية المنتشرة في قواعد أرضية، أو علـى مـتن الغواصـات، أو محمولة بواسطة الطائرات . وهناك مشاريع تطوير حالية لصواريخ باليستية عابرة للقارات مثل صاروخ "JF-31" ، والذي يصل مداه إلى 8000 كم، و" JF-41" والذي يصل مـداه إلى 12000 كم [4].

تقوم الإستراتيجية النووية الصينية على أسس دفاعية، في إطار ما يسـمى بالمعاملـة بالمثل، بمعنى أن الصينيين ملتزمون بعدم استعمال أي نوع من أنواع السلاح النووي، في حالة قيام أي نزاع مسلح بينها و بين إحدى الدول الأخرى، إلا في حالة قيام هذه الأخيـرة باستعمال هذا السلاح. أو في حالة تعرض مصالحها القومية العليا-تايوان مثلا- للاعتـداء الخارجي المباشر، والدليل على ذلك، التصريحات التي صـدرت عـن أحـد الجنـرالات الصينيين عام 2002، والتي أشار فيها إلى أن بلاده على استعداد لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم أمريكي ضدها في إطار النزاع حول تايوان[5].

---

[1] جمال مظلوم، **التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، افريل 2006، ص 61.

[2] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، جوان 2001، ص 75.

[3] شاعة محمد،**السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:1991-2000**، جامعة الجزائر ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2001 2002، ص 55.

[4] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص118.

[5] محمد عبد السلام، **الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام السلاح النووي**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، أفريل 2006، ص 203.

2/ علاقة المؤسسة العسكرية بالحزب الشيوعي الحاكم

تغير دور المؤسسة العسكرية ، بعد الإصلاحات التي قام بها الرئيس "دينغ هيساو بنغ" سنة 1978. حيث أنه قبل هذه السنة ، كان للجيش الصيني صلات وثيقة بالحزب الشيوعي الصيني الحاكم، و يمارس صلاحيات واسعة في مختلف الميادين، وطالما أثبت الجيش ولاءه الكبير للحاكم"ماوتسي تونغ" وليس للأمة. لكن بعد سنة إصلاحات 1978 تغير هذا الدور وأصبح الولاء مطلقا للأمة، ومرتبط بحماية المصالح العليا للوطن بمفهومها الواسع. لكن التغيرات الناتجة عن الإصلاحات لم تقلل من أهمية العلاقة بين الجيش والحزب الشيوعي، ولقد أكدت أحداث الميدان السماوي"تيان آن مين" في 1989/06/14، على الاتفاق الكبير بين الحزب الحاكم والجيش، حيث تدخل هذا الأخير وقمع بشدة الحركة الاحتجاجية التي قام بها الطلبة[1].

وكغالبية دول العالم، يلعب العامل العسكري دورا بارزا في السياسة الخارجية الصينية، ويساعد على ذلك الانسجام بين الإطارات السياسية والعسكرية، حيث يشكل الجيش الصيني جزءا من الحياة السياسية الصينية، فالحزب الشيوعي ممثل في جميع التنظيمات العسكرية، وبالمقابل فإن عناصر الجيش موجودة في جميع تنظيمات الحزب وفي جميع المستويات. فمن بين 193 عضوا المكونين للجنة المركزية للحزب، هناك 42 ممثل عسكري، وهذا ما يؤكد تأثير الشخصيات العسكرية في صنع القرار السياسي في الصين، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل الخارجية التي تهدد الأمن الصيني[2].

من كل ما تقدم يتبين لنا أن الصين تعيش تحولات مهمة في المجال العسكري، يمكن أن تساعدها للارتقاء في سلم توزيع القوة، فبعدما كانت إستراتيجية الدفاع الصينية تتركز على الحرب الشعبية في الماضي، أصبحت ، مع بداية القرن 21، تقوم على الحرب الإقليمية المتقدمة تقنيا[3]. هذا التطور الحاصل، يشكل مصدر قلق وشعور بعدم الارتياح من قبل الدول الغربية، التي تسعى دائما إلى الحيلولة دون إمكانيات تشكل قطب دولي منافس أو بديل للاتحاد السوفييتي السابق. ولكن نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي

---

[1] You Ji , **l' armée et le pouvoir en Chine**, politique étrangère, n 01, (Mars 2001), p 42.

[2] شاعة محمد، مرجع سابق، ص 51.

[3] You Ji, op.cit, p 50.

سابقـا والأسباب الرئيسية الكامنة وراء انهياره، أدت إلى تغير المفاهيم والرؤى الخاصة بمقومات القوة الدولية، ففي حين كان العامل العسكري هو أساس القوة والنفـوذ الـدوليين خلال الحرب الباردة، تراجع دور هذا العامل بعد نهايتها فاسـحا المجـال أمـام العامـل الاقتصادي. ولقد تفطنت الصين مبكرا لهذه الحقيقة، حيث أعطـت الأولويـة للمحـددات الاقتصادية في سياستها الخارجية.

المبحث الثالث: المحددات الإقتصادية

إن انهيار الإتحاد السوفييتي وطبيعة المعركة التي هزم بها، كان قد ترافق عمليا مع انقلاب نوعي في مفهوم القوة، ففي الوقت الذي بقي فيه العالم طيلة مرحلة الحرب الباردة محكوما باعتبارات القوة العسكرية، ومعايير التوازن الإستراتيجي العسكري، والقدرة على الردع، وامتصاص ضربات عسكرية نوعية، ونقل الخصم من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع، وما يقتضي ذلك من سباق للتسلح، وتطوير للمنظومات والقدرات التدميرية، فإن مرحلة ما بعد الإتحاد السوفييتي، أصبحت محكومة بصورة أساسية باعتبارات القوة الإقتصادية، وبرامج النمو الإقتصادي، والقدرة على التواصل والتكيف مع المنظومات التكنولوجية الحديثة، وامتلاك أسرارها، والقدرة على تفكيك ألغازها. ما يعني أنه أصبح للقوة الاقتصادية الأهمية الكبرى في تعزيز قوة الدولة.

لقد أدركت الصين مبكرا الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، وقوانين المرحلة الجديدة ومتطلباتها، ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة، سياسيا واقتصاديا، في مرحلة ما بعد الباردة. ولما كانت هذه التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية ووسائل إعمالها وتفعيلها، وهذا ما يصب في صالح الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة تدفع إلى التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تداعيات وانعكاسات حول تأثيرها في العلاقات الدولية.

إن الصين لديها أسرع معدل للنمو الاقتصادي وأكبر عدد للسكان في العالم، ومن حيث حجم الناتج القومي الإجمالي فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة و اليابان[1]. نتيجة لكل هذا، ركزت الصين على العامل الاقتصادي تركيزا كبيرا وأعطته الأولوية الكبرى في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء. حيث بدأت الصين في السنوات الأخيرة بناء مراكز نفوذ جديدة, معتمدة على العلاقات الإقتصادية المتبادلة والمعونات المالية الضخمة للدول النامية.

[1]Denis Fred Simon, Hong Pyo Lee, **Globalization and Regionalization of China's Economy**, The Sejong Institute, (Seoul, 1995), p 47.

إن حسن الأداء الاقتصادي يعطي الصين ثقة بالنفس و قدرة على القيام بدور كبير في النظام العالمي. هذه الرؤية الذاتية الإيجابية انعكست في سياسات الصين الخارجية في الفترة الأخيرة، والتي حددت لها ثلاثة أهداف كبرى[1]:

1_الهدف الأول: هو تدعيم التنمية الإقتصادية والتحديث. فمنذ تبني برنامج الإصلاح الإقتصادي سنة 1978، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية الاقتصادية هدف رئيسي للسياسة الخارجية. وفي فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة أعطت الصين أولوية لهذا الهدف أكثر من قبل. وفي الواقع فإن المصالح الإقتصادية هنا تحل محل الإيديولوجية كأهم أهداف السياسة الخارجية.

2_الهدف الثاني: هو البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال. ورغم أن هذا الهدف موجود منذ قيام الصين الشعبية، فإن القوة الاقتصادية جعلت من اليسير تحديث القوة العسكرية في السنوات الأخيرة.

3_الهدف الثالث: هو تدعيم وضعها القومي بتحسين و تنويع علاقاتها الخارجية. فبعد انتهاء الحرب الباردة حاولت الصين تحسين علاقاتها مع الدول التي كانت علاقاتها معها عدائية. مثال ذلك تطبيع العلاقات الصينية مع كوريا الجنوبية عام 1992، و التقارب مع روسيا كما بذلت جهودا لتحسين علاقاتها مع الدول الأوربية، و الدول الشرق أوسطية مثل السعودية.

إن كل هذه الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الصينية، أساسها ودافعها الأول هو العامل الاقتصادي، فالقوة العسكرية والسياسية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا يمكن أن تتوسع بدون قوة اقتصادية تدعمها. والعلاقات الخارجية لا يمكن أن تتطور إذا لم تكن هناك مصالح اقتصادية وتجارية متبادلة تقويها.

المطلب الأول: الإنفتاح على الخارج وأثره على القوة الإقتصادية الصينية

1/ التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي الصيني

لقد لعب الإنفتاح الصيني على العالم الخارجي الدور المفتاح في النمو الإقتصادي الهائل الذي عرفته الصين خلال عقدين فقط من الزمن، إذ يسير الإقتصاد الصيني بخطوات

[1] محمد السيد سليم، **آسيا و التحولات العالمية**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ، 1998، ص 130.

أسرع مما شهدناه في اقتصاديات الدول الكبرى في فترة عقدين من السنين[1]. فالصين تحقق أسرع نسبة نمو اقتصادي سواء ما بين الدول النامية، أو في العالم الصناعي المتقدم وتختلف الإحصائيات حول النسبة الحقيقية للنمو الإقتصادي الصيني السنوي. فوفق الإحصائيات الصينية الرسمية، حققت الصين تحت حكم " دينغ " نموا اقتصاديا سنويا بلغ معدله الوسطي 9.9% ، وإن كان علماء الإقتصاد في الصين والغرب أيضا يرون وجود مبالغات كبيرة في أرقام النمو السنوية، فالبنك الدولي مثلا أشار إلى أن الإحصائيات المذكورة لم تدخل في حساباتها ناحية التضخم، مما جعله يخفض حصة النمو بنسبة 1.4% لتصبح 8.5% فقط في العام [2]. ومن جهة أخرى يذهب بعض المراقبين-معتمدين على مؤشرات مفتاحية مثل نسبة استهلاك الطاقة-إلى القول بأن نسبة نمو الصين هي أعلى في الواقع مما توحي به الأرقام الرسمية.

لقد بدأت إستراتيجية النمو الإقتصادي في الصين، بالتفاعل مع الإقتصاد العالمي، الذي ينظر فيه إلى التجارة الخارجية والإستثمار على أنهما محركات كبيرة للنمو الإقتصادي الداخلي. فارتفعت النسبة بين التجارة الخارجية من مجمل الناتج المحلي من 12.6% في سنة 1980 إلى 39.5 % في سنة 1995، وما بين 1990 و 1998 ازدادت التجارة ثلاث مرات تقريبا من 115 مليار دولار إلى 323.9 مليار دولار[3].

تشير البيانات الإحصائية إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين بلغ 18232.1 مليار يوان عام 2005، و هو ما يعادل2225.7 مليار دولار أمريكي، وذلك على خلفية معدل نمو بلغ 9.9% عما كان عليه في عام 2004[4]، وهذه الزيادة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي للصين تعادل 13.90 % من إجمالي الزيادة المتحققة في الناتج المحلي لمجموع الدول النامية عام 2005. ما يعني أن اقتصاد الصين يحتل الموقع الرابع بين اقتصاديات العالم بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وقبل فرنسا وبريطانيا.

وفي هذا الإطار تشير بيانات مكتب الإحصاء الوطني في الصين، إلى أن إجمالي حجم الإستثمارات الثابتة عام 2005 في الصين ارتفع بمقدار 25.7%، وبلغت نسبة الزيادة في

[1] اوديد شينكار، مرجع سابق، ص 22.
[2] كونراد زايتس، مرجع سابق، ص 378.
[3] جوزيف س .ناي ،جون د.دوناهيو ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح ، الرياض ، دار العبيكان ، ط01 ،2002، ص 292.
[4] دار النشر باللغات الأجنبية، مرجع سابق، ص 91.

حجم الصادرات 28.4% عام 2005، بالمقارنة مع عام 2004، إذ وصلت قيمتها إلى 762 مليار دولار أميركي، أما الواردات فقد بلغت 660.1 مليار دولار أميركي عام 2005 بارتفاع قدره 17.6% عما كانت عليه عام 2004. ومنه، فلقد ازداد مجمل حجم الصادرات والواردات سنة 2005 بنسبة 23.2 % عن عام 2004 ، وبلغ 1621.9 مليار دولار. وهذا يعني أن حجم فائض الميزان التجاري الصيني بلغ 101.9 مليار دولار عام2005، وذلك بزيادة مقدراها 69.9 مليار دولار عن عام 2004 . ولقد تقدمت الصين في ترتيب حجم الصادرات والواردات في العالم من المركز 27 عام 1978، والمركز 16 عام 1990 والمركز 8 عام 2000، إلى المركز 3 في عام 2004 [1].

لقد بلغ حجم التجارة الخارجية للصين 1422.1 مليار دولار عام 2005، وهذا يعكس مدى الإنفتاح والإنكشاف الصيني، وبالتالي مدى الإندماج في الإقتصاد الدولي الذي بلغ 63.9% عام2005. هذا ويعد اقتصاد الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، في الوقت الراهن، من حيث القدرة الشرائية التفاضلية [2].

تشير أغلب التوقعات بأنه في حال استمرار معدلات النمو الصينية بنفس الوتيرة فسوف تتخطى الصين الدول الأخرى لتصبح أكبر قوة اقتصادية، وفي هذا السياق، يذكر تقرير صدر مؤخرا عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن الصين تستطيع أن تصبح أكبر اقتصاد للعالم بحلول عام 2020، ويتوقع تقرير آخر صادر عن البنك الدولي لإعادة الهيكلة والتنمية، أنه بعد 25 سنة، فإن الناتج المحلى للصين سيصعد ليصل إلى 20.004 تريليون دولار، أكثر من الولايات المتحدة الذي يبلغ الناتج المحلى الاجمالى لها 13.47 تريليون دولار[3].

2/ التجارة الخارجية والصناعة

لقد أثبتت تجربة التجارة الدولية أن فتح الإقتصادات الوطنية للتجارة الدولية أمر أساسي لتطوير الإستراتيجية الصناعية للدول النامية. فخلال السنوات العشرين الماضية، ساعد انفتاح الإقتصاد الصيني على تقدمها بشكل كبير وعلى تحقيق معدلات نمو عالية. لكن التجارة الدولية، رغم كونها أخرجت الصين من عزلتها، قد قادتها لأن تكون دولة معتمدة

[1] نفس المرجع، ص 160.
[2] اوديد شينكار، مرجع سابق، ص22.
[3] قراءات إستراتيجية، **دور الصين المتصاعد في عالم السياسة**، موقع الانترنيت:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/read52.htm.
بتاريخ :2006/10/09.

عليها، ومتأثرة بتقلبات السوق العالمية. حيث أنه أكثر من 80% مـن الحجـم الإجمـالي للتجارة الصينية يتمثل في عائدات تصدير واستيراد المنتجات المصـنعة[1]. وبنسـبة نمـو مرتفعة، سوف تكون التجارة الخارجية للصين القوة الرئيسية الدافعـة للصـناعة وحتـى للإقتصاد الكلي.

بما أن الصناعة في الصين موجهة نحو المنافسة فـي الأسـواق العالميـة، فـالنمو الإقتصادي الصناعي الصيني مرتبط إلى حد بعيد بالتقلبات الإقتصادية الدولية. وتبقى القوة التنافسية الصينية على المستوى الدولي ضعيفة نسبيا، لأن الصناعات الصينية تبقـى فـي مستويات متوسطة من مستويات التقسيم الدولي للعمل، وأيضا لأن القوة التكنولوجية للصين تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة الأخرى[2].

تعتبر الصين في الوقت الحالي، أبرز اللاعبـين الـدوليين فـي بعـض الصـناعات خصوصا تلك التي ترتكز على اليد العاملة، ورغم تأخرها نسبيا في الصناعات التي تعتمد على التقنية، إلا أن الصين تحاول تطوير الصناعات التي تلعب التقنية فيها الدور الأساسي وحيث لا تكون اليد العاملة هي العامل الرئيسي في كلفة الإنتاج. فلقد اعتمدت الصين أثناء صعودها سلم التنمية، على إستراتيجية متوازنة، فهي توازن ما بين صـناعاتها المرتكـزة على اليد العاملة، كونها مقوم من مقومات القوة الصينية لابد الاستفادة منه إلى أقصى حـد وبين الصناعات شبه التقنية، وذلك من أجل القدرة على المنافسة في عالم يتسم بالتكنولوجيا المتطورة، وأيضا لتمويل دفع قوي لصالح المجالات التي تتطلب ارتكازا علـى المعرفـة والتي سوف تؤثر إيجابا على الإقتصاد الصيني مستقبلا. إن هذه الإستراتيجية المزدوجـة هي التي سوف تساعد الصين على تأمين منافستها للقوى الإقتصادية الكبرى وهذا المزيج بالذات هو الذي سوف يفرض تحديات غير مسبوقة لمنافسي الصين العالميين.

وبلغة الأرقام، تنتج المصانع الموجودة في الصين الآن 70% من الألعاب والدمى في العالم، و60% من الدراجات الهوائية، ونصف إنتاج العالم من الأحذية، وثلث إنتاجه مـن الحقائب، وثلث إنتاج العالم من التلفزيونات ومكيفات الهواء، وربع الإنتاج العـالمي مـن الغسالات، وخمس إنتاجه من البرادات[3]. أما من ناحية الاستثمارات الصـناعية الأجنبيـة

[1]Shuxun Chen, Charles Wolf Jr, **China,the United States, and the Global Economy,** Rand corporation, (Santa Monica,2001), p 39

[2] Ibid, P 39.

[3] اوديد شينكار، مرجع سابق، ص 23.

المباشرة، فتعد الصين أكبر سوق لطائرات" بوينغ " التجارية، ولمنتجي المعدات الأمريكيين. أما سوق الآليات فيها، فتعتبر أكبر الأسواق الواعدة في العالم(تعتبر الصين أكبر سوق خارجي لفولسفاغن "Volkswagen"، متقدمة في ذلك على الولايات المتحدة)[1]. وبلغ إنتاج الصين من السيارات 4 ملايين و 444 ألف سيارة سنة 2003، منها 2 مليون و 20 ألف سيارة صغيرة[2].

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية الصينية

لقد كان للإصلاحات الإقتصادية التي دشنها الزعيم الصيني السابق "دنغ هيساو بنغ" سنة 1978 أثر كبير على السياسة الخارجية الصينية، فمنذ ذلك التاريخ بدأت الصين تعطي أهمية كبرى للبيئة الخارجية، وأدركت ضرورة الإنفتاح وتقوية علاقاتها الخارجية كسبيل لتعزيز قوتها والنهوض باقتصادها. تجلت أهم مظاهر هذا التأثير في:

أ- إعادة النظر في آليات السوق الإشتراكي، من خلال تبني صفة اقتصاد السوق الإشتراكي. مما يعني العمل بميكانيزمات موجودة في النظام الرأسمالي، وهذا دليل على مرونة القيادة الصينية والقدرة على التكيف مع المستجدات الدولية، اعتمادا على واقعية مبنية في الأساس على عامل المصلحة[3]. فما يميز السياسة الخارجية للصين- رغم أن الصين محكومة من خلال حزب سياسي أيديولوجي/عقائدي- هي الواقعية التي تقوم على هدوء الأعصاب والتريث، والقراءة الدقيقة للتفاصيل، وعدم الإنجراف أو الانسياق إلى مواجهات ولا الإنضمام إلى تحالفات دولية، إلا بما تقتضيه مصالحها القومية.

ب- بالنظر إلى كون الصين دولة زراعية بالأساس قبل بداية الإصلاحات، فلقد ركزت على تطوير قطاع الزراعة كمرحلة أولية، للإنتقال إلى مرحلة الصناعة، ثم الدفاع، وبعد 1978، أعطت الصين الأولوية إلى إعادة هيكلتها الصناعية، بغية تسريع الإنتقال من مجتمع زراعي تقليدي، إلى مجتمع صناعي حديث[4].

ج- إعطاء الأولوية للجانب التجاري والإقتصادي، قبل القطاع العسكري والدفاعي خصوصا في تلك الفترة التي تميزت بتنامي دور العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية

[1] نفس المرجع ، ص 25.
[2] دار النجم الجديد، مرجع سابق، ص 100.
[3] شاعة محمد، مرجع سابق، ص 40.
[4] Shuxun Chen, Charles Wolf Jr, op.cit, pp 31 32.

وزيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل، فالقيادة الصينية قد أدركت منذ البداية أن الهدف الأول يتمثل في زيادة الإقتصاد الصيني، والذي سينعكس على قطاع الدفاع مباشرة، وهو ما حصل فعلا، فقد زادت النفقات الدفاعية الصينية، رغم تفكك الإتحاد السوفيتي وزوال نظام ثنائي القطبية، لذلك يبدو أن سياسة الصينيين تستهدف مواصلة تدعيم قوة الصين الإقتصادية وحماية مصالحها المتنامية، عن طريق قوة عسكرية متطورة تضمن لها حماية الأمن القومي الصيني[1].

وعليه فإن الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الصين كان لها الأثر البالغ في إعطاء اهتمام أكبر للعامل الخارجي والسياسة الخارجية، حيث أنها كانت نقطة تحول في توجهات السياسة العامة الصينية، التي كانت تركز على الداخل الصيني، ولم تكن تولي اهتماما كبيرا للخارج.

1/الأمن الإقتصادي في السياسة الخارجية الصينية

إن الأمن الإقتصادي يحتل المرتبة الأولى في ترتيب أولويات الأمن القومي للصين حيث يستند الإدراك الصيني إلى أن الإقتصاد هو العامل الحاسم للأمن بعد نهاية الحرب الباردة. ففي تقرير مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الرابع عشر جاء ما يلي: "في هذه الأيام فإن التنافس بين الدول المختلفة هو في جوهره تنافسا حول القوة الوطنية الشاملة المستندة على الإقتصاد والعلم والقوة التقنية...و إذا ما فشلنا في تطوير بلادنا بسرعة فسوف يكون من الصعب علينا أن ندعم ونقوي من النظام الاشتراكي وأن نحقق استقرارا اشتراكيا طويل المدى، وكلما سرعنا النمو الإقتصادي، فسوف يكون له تأثير هام على الوضع الإقتصادي والسياسي معا[2].

ومنه فالسياسة الخارجية الصينية مدفوعة بأجندتها الداخلية، حيث تواصل القيادة الصينية تركيزها على التحولات الإقتصادية والسياسية للبلد. والهدف الأول للسياسة الخارجية الصينية هو تأمين النمو الاقتصادي والوحدة الإقليمية[3] . كما أن الحزب الشيوعي يستمد شرعيته ونفوذه من خلال النجاحات الإقتصادية والتنموية الكبيرة، التي تحققها الصين تحت حكمه، ولهذا فهو يركز على قضية الأمن الإقتصادي في السياسة الخارجية الصينية

[1] شاعة محمد، مرجع سابق، ص 41.
[2] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 45.
[3]Knut Dethlefsen, **China's Foreign Policy in Transition,** Dialogue on globalization, (May 2004), p 02.

قبل كل شيء، لأن استمراره حسب تصور قادته السياسيين مرهون باستمرار المعدلات الكبيرة للتنمية الإقتصادية.

تبرز أهمية الأمن الاقتصادي في السياسة الخارجية-خلافا للأمن المتعلق بأراضي الدولة-كونه يمتد إلى ما بعد حدود البلاد نفسه إلى الخارج، والأصعب والأكثر تعقيدا هو تأمين وضمان الأمن الإقتصادي، لأن تأمين الأسواق الداخلية والخارجية للبلاد فيما وراء البحار، يتطلب قوة اقتصادية وقوة تقنية و شبكة معلومات اقتصادية وعلاقات خارجية جيدة. وبما أن الإنفتاح الصيني والإصلاحات الإقتصادية بدأت فقط سنة 1978، فالصين تنقصها الكثير من الخبرات في هذا المجال، لذا تواجهها مهمة صعبة لضمان أمنها الإقتصادي، وحماية أسواقها الخارجية. فهناك حرب مخابرات اقتصادية عالية جدا على الصعيد العالمي كله، وهي حرب زادت حدتها منذ نهاية الحرب الباردة، حيث حولت الوكالات الإستخباراتية الدولية أولوياتها من المجالات العسكرية والدفاعية إلى المجالات الإقتصادية والمالية والمعلومات التقنية. ولقد صنفت الإستخبارات الأمريكية الصين كهدف أساسي من الأنشطة الاستخباراتية الإقتصادية، و كذلك فعلت اليابان[1].

2/التصور الصيني للعولمة

لقد أدى الإنفتاح الصيني على العالم الخارجي إلى تغيير النظرة الصينية إلى ظاهرة الإعتماد المتبادل، ومن بعده العولمة. ففي عهد الزعيم الصيني" ماوتسي تونغ" كان ينظر إلى ظاهرة الإعتماد المتبادل على أنه أداة للتدخل والهيمنة الخارجية، والإنقاص من سيادة الدول الوطنية. وبأنه شكل من أشكال الإستعمار الجديد، ابتدعته القوى الاستعمارية الغربية لإستغلال موارد الدول المستضعفة، والتحكم في اقتصادياتها، بما يخدم مصالحها. لكن بعد وفاة " ماوتسي تونغ"، وانطلاق الإصلاحات الإقتصادية، بدأت القيادة الصينية تنظر إلى هذه الظاهرة بنظرة أكثر ايجابية، نتيجة سعي الصين إلى إقامة العلاقات الإقتصادية التعاونية مع العالم، خاصة الجزء المتقدم منه. ومع بروز مفهوم العولمة كظاهرة اقتصادية وتوسع انتشارها خلال تسعينات القرن العشرين سعت الصين إلى مواكبتها والإستفادة من امتيازاتها، لكن مع الحفاظ على السيادة التامة داخل أراضيها، والإستقلالية في الشؤون الداخلية. ومنه فلقد أظهرت القيادة الصينية إدراكا واضحا لمقتضيات العولمة، ومتطلباتها حيث أنه في سنة 1994 ، تحدث الزعيم الصيني السابق "جيانغ زيمين" في كلمته الافتتاحية

[1] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص 45 46.

أمام منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي قائلا: 'إن التكنولوجيا الحديثـة قـد قربت المسافات بين الأمم، وكثيرا من التحديات التي تواجه الإنسانية باتت تتجاوز الحـدود القومية. إن قضايا كثيرة مثل العلاقات الإقتصادية ، التبادل التجـاري، التطـور العلمـي والتكنولوجي، حماية البيئة، تنظيم السكان التعامـل مـع الكـوارث وقضـايا المخـدرات والجريمة، منع التسلح النووي ومعالجة الأمراض والأوبئة. هذه القضايا أصـبحت تتسـم بالعالمية والإعتماد المتبادل وهي كلها تقتضي درجة عالية من التعاون والمتابعة بين جميع الدول'[1]. كما أعاد الزعيم الصيني التأكيد مرارا على ضرورة التفاعـل والتعـاطي مـع العولمة، بما يخدم مصالح الدول، ففي كلمة ألقاها خلال زيارته لليابان سـنة 1998 قـال "جيانغ زيمين" بأنه يجب على الصين العمل جديا من أجل الإلتحاق بالعولمة في مجـالات الإقتصاد، العلوم والتكنولوجيا، وأنه لابد عليها مواصلة الإنفتاح على الخارج بشكل فعـال يمكنها من مسايرة انجازات الحضارة الإنسانية بغية التسريع فـي تحقيـق الهـدف الأول للصين وهو التحديث[2].

ينطلق التصور الصيني لظاهرة العولمة وملامحها الأساسية من[3]:

1-تعتبر القيادة الصينية أن العولمة باتت تمثل حقيقة مادية وواقعا موضـوعيا بحيـث يتعين على مختلف دول العالم أن تتعامل معها انطلاقا من هذه الزاوية. والأمـر الـذي لا جدال فيه بالنسبة لنخبة الصين أن العولمة تقدم فرصا حقيقية لابد من انتهازها خاصة فـي مجالات العلاقات الإقتصادية والتكنولوجية، والتطور العلمي. وهي المجالات التـي تعتقـد القيادة الصينية في أهميتها البالغة لتمكين البلاد من تحقيق تحديثاتها الأربعة.

2-إنه لما كانت عمليات العولمة لا تزال في جوهرها وأساسها عمليات تـتم بـين دول قومية، ولما كانت أجواء التنافس الشرس وعقلية الهيمنة لا يزالان يغلبـان علـى سـاحة التفاعلات العالمية. فإن هذا يترتب عليه ألا تكون العولمة ظاهرة ايجابيـة بشـكل مطلـق وإنما هي تحمل من المخاطر بمقدار ما تشتمل عليه من فرص. وفي هذه الحالـة، ينبغـي على الصين أن تتحسب جيدا للجوانب السلبية للعولمة بحيث لا تمتد هذه بآثارها لتطال مبدأ الإستقلال والسيادة، وهما الهدفان الأعلى والأغلى لدى القيادة الصينية. وباختصـار فـإن موقف الصين من ظاهرة العولمة هو في موقع تحفظ، فلا هو بالرافض تمامـا، ولا هـو

[1] محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين، **آسيا و العولمة**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،2003، ص 252.

[2] Thomas Moore, **China and Globalisation**, Asian Perspective, Vol 23, n 04, (1999), p 82.

[3] محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 253.

بالمرحب تماما أيضا. بل هو موقف يسعى إلى الاستفادة بأكبر قدر ممكـن مـن الفـرص والامتيازات التي تمنحها العولمة، لكن مع الاتسام بالحذر الشديد من انعكاساتها على السيادة الوطنية.

3/انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية(WTO): لقد أدى تزايـد انـدماج الإقتصـاد الصيني في الاقتصاد الدولي إلى سعي الصين منذ سنة 1986 للانضمام إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والجمارك GATT. والتي تحولت سنة 1995 إلى منظمـة التجـارة العالميـة WTO، لكنها لم تتمكن من ذلك إلا سنة 2001. وذلك لمجموعة أسباب أهمها تردد الدول الغربية في قبول عضوية الصين، كونها لم تقم بالإصلاحات الداخلية اللازمة لجعلها سـوقا مفتوحة للتجارة والإستثمارات الدولية. إضافة إلى المشـكلات المتعلقـة بحقـوق الملكيـة الفردية، وأيضا ما نتج عن أحداث" تيان آن من" سنة 1989 من استنكار دولي، هـذا فـي المجال الخارجي. أما داخليا ، فقد رفضت القيادة الصينية في البداية بعض شروط الإنضمام إلى المنظمة، من بينها إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية أمام الاستثمارات الأجنبية، وتعويم العملة الصينية وإخضاعها لتغيرات حركة السوق العالمية. وعموما فلقـد سـادت مجموعة تيارات فكرية على مستوى النخبة الصينية، كل تيار كان له وجهة نظـر معينـة تجاه الانضمام[1] :

أ-المدرسة المرتبطة بمفهوم السيادة: كانت تنظر لمسألة الإنضمام إلى المنظمة، على أنـه سوف يكرس التبعية الكبيرة للدول الغربية، على حساب المصالح الوطنية، لذلك فهذا التيار يرى بأنه على القيادة الصينية التزام الحذر في الإنضمام للمنظمة.

بـ -مدرسة الرفض: ترى بأن الفوائد التي يمكن الإستفادة منها في حـال الإنضـمام إلـى منظمة التجارة العالمية مبالغ فيها، وأن التنمية الإقتصادية الصينية تستدعي تقوية التعـاون الجهوي في منطقة المحيط الهادي.

جـ -مدرسة الشراكة: تنظر إلى انضمام الصين إلى المنظمة، على أنه اعتراف ضمني من طرف الدول الغربية، بأن الصين هي قوة اقتصادية، وعليه يجـب تثمـين هـذا الإنجـاز واستغلاله بما يخدم المصالح الوطنية الصينية.

لقد كان الخلاف الصيني الأمريكي هو السبب الأول فـي تعطـل انضـمام الصـين للمنظمة، حيث كانت المفاوضات حول الإنضمام، غالبا ما تسبقها مفاوضات تجارية ثنائيـة

[1]David Zweig, op. cit, pp 31 32.

مع الولايات المتحدة. والدليل على ذلك أنه في شهر سبتمبر سنة 2000، صادقت الولايات المتحدة على منح الصين صفة الدولة الأولى بالرعاية، بعدها بحوالي سنة فقط ، أي في 09 نوفمبر 2001، وافقت الدول الأعضاء ، في اجتماع العاصمة القطرية " الدوحة " بالإجماع على طلب الصين بالإنضمام، وبذلك حصلت الصين على العضوية الكاملة في المنظمة.

لقد سعت الصين للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية رغبة منها في الإستفادة من المكاسب الاقتصادية الهائلة التي توفرها المنظمة، فمن جهة، إن هذا الإنضمام يدعم الرغبة الصينية في الإنفتاح على العالم، واندماجها أكثر فأكثر في شؤون السياسة العالمية، بما يعزز النظرة العالمية الإيجابية تجاه الصين بأنها دولة تسعى إلى تقوية سبل التعاون الدولي، ومن جهة أخرى يجلب لها تدفقات استثمارية كبيرة، وفرصا اقتصادية ضخمة وأيضا جلب التكنولوجيا المتطورة إلى الداخل الصيني. وبعبارة أخرى، لم يكن الدخول للمنظمة مهما للكبرياء القومي وقيادة الصين إلى وضع القوة العظمى فحسب، بل ولاهتمامات اقتصادية وعملية جديدة أيضا، مع هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر، وتضاؤل الإهتمام بالصين، وتعثر الإصلاحات المحلية. كان ينظر إلى الدخول المبكر أفضل وسيلة لدفع الاقتصاد[1].

إلا أن القيادة الصينية، ورغم امتيازات التي تقدمها المنظمة، قد ركزت على أن انضمامها إلى المنظمة، لا يعني انفتاح أسواقها الداخلية كلية أمام تدفق المنتجات الأجنبية وبأنه يحق للدولة التدخل لحماية منتجاتها، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

عموما، لقد أدركت الصين انه ليس بمقدورها عزل نفسها عن العالم المعاصر المعولم خصوصا أن هذا العالم من خلال تطور تكنولوجيا الاتصالات الهائل شرع يؤثر في الصين التي أخذت بدورها تؤثر في العالم بنحو متزايد، من خلال تأكدها من حتمية الاندماج في المؤسسات الدولية للاستفادة من مزاياها، وفرض قوتها الاقتصادية وترجمتها إلى قوة سياسية، ليس فقط أمام جيرانها المباشرين، بل لمختلف دول العالم.

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والقوة الاقتصادية من جهة، و السياسة الخارجية الصينية من جهة أخرى هي علاقة تأثير وتأثر، فالصين تسعى لتحويل قوتها الاقتصادية المتنامية إلى كيان جيوسياسي عن طريق سياسة خارجية واقعية وصارمة على نحو متزايد، وذلك لموازنة السيطرة والنفوذ الأمريكي حول العالم. وفي نفس الوقت سوف تستغل الصين

[1] جوزيف س.ناي ، جون د.دوناهيو، مرجع سابق، ص 293.

قوتها السياسية المتصاعدة في العالم، من أجل الترويج لمصالحها الإقتصادية. هذا التـرابط الوظيفي بين المصالح الاقتصادية للصين وسياستها الخارجية قد تجلى في ابرز صوره في السعي إلى تكييف هذه السياسـة الخارجيـة بمختلـف جوانبهـا الدبلوماسـية والتجاريـة والمساعدات والاستثمارات الاقتصادية تكييفا يمكنها من تأمين عنصر هي-أي الصين- في أمس الحاجة إليه اليوم، وهو الطاقة المتمثلة أساسا في النفط والغاز الطبيعي.

خلاصة واستنتاجات

لقد أدركت الصين مبكرا، طبيعة التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فرسمت لنفسها سياسة خارجية تتماشى مع معطيات المرحلة الجديـدة. حيث ركزت على الاستعمال الأمثل لمقوماتها البشرية والطبيعية لتعزيـز القـوة الصـينية بمختلف مكوناتها، السياسية والعسكرية والإقتصادية والتكنولوجية، للوصول بالصين إلـى مصاف الدول الكبرى، ولما كان العامل الاقتصادي هو مفتاح القـوة الشـاملة فـي هـذه المرحلة، قامت الصين بالتركيز في سياستها الخارجية على البعـد الإقتصـادي، لتحقيـق التنمية الشاملة والاستقرار الاجتماعي. وكذلك فقد استوعبت الصين مـا حصـل للاتحـاد السوفيتي، والأسباب التي أدت إلى سقوطه، بتركيزه على تطوير القـوة العسـكرية علـى حساب القوة الاقتصادية. فأدركت الصين أن تطوير قدراتها العسكرية والدفاعيـة أساسـه تحقيق التنمية الإقتصادية. وقد نجحت الصين في ذلك إلى حد بعيد منذ سنة 1978 بتحقيقها لمعدل نمو اقتصادي سنوي يقدر بـ 9%.

ومن جهة أخرى، فإن الأهداف الصينية المرسومة، لا يمكن وصولها إلا في وسط بيئة إقليمية ودولية مستقرة. لذلك ركزت الصين في سياستها الخارجية علـى فكـرة الصـعود السلمي، والالتزام بمبادئ التعايش السلمي بين الدول. فسعى القادة الصينيون إلـى توسـيع دائرة علاقات الصين الدولية، المبنية على المصالح المتبادلة بالوسائل الدبلوماسية السـلمية من شرق آسيا إلى غرب المحيط الأطلسي.

الفصـل الثـاني

الطاقة كمحدد في السياسة الخارجية الصينية

تمهيـــد

انطلاقا من كون الطاقة عصب التطور والتقدم في المجالات الاقتصادية والصـناعية والعسكرية، فهي من أهم مقومات القوة المادية للدول. مع تفاوت في أهمية كل مصدر من مصادرها، حيث يحتل النفط الصدارة بما يتميز به من خصائص أهلته لأن يكون المصـدر الأولي للطاقة في العالم. لذلك يلعب عامل الطاقة دورا بارزا في بلورة وتوجيه العلاقـات الدولية، سواء بين المنتجين والمستهلكين أو بين المستهلكين أنفسهم. أهم هؤلاء المستهلكين الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والصين، الرقم الجديد في معادلة الاسـتهلاك النفطـي الدولي.

إن النجاحات الاقتصادية التي عرفتها الصين على مدار 30 سنة وبنسبة نمو اقتصادي جد عالية قد أدت إلى تعاظم أهمية البعد الطاقوي بالنسبة للصين. فالصين التي تتخـذ مـن التنمية والتطور الاقتصادي مرجعية أساسية لقوتها قد ضاعفت مـن اسـتهلاكها لمختلـف مصادر الطاقة، ولما كان استغلال الفحم يواجه تحديات وضغوطات تعيـق توسـعه. فقـد اتجهت الصين للنفط لدعم بنيتها الاقتصادية وتزايدت نسب استهلاكه فيها من سـنة إلـى أخرى. وهو الشيء الذي أسرع في انتقال البلد من مصدر للنفط إلى مستهلك صاف له سنة 1993. ما يعني انه ابتداءا من هذا التاريخ، ارتبط الأمـن الطـاقوي الصـيني بالمجـال الخارجي فسارعت الى تكييف سياستها الخارجية بما يتماشى مع أمن الطاقة فيها. الأمـر الذي أوضح بشدة بالغة تنامي العامل الطاقوي كمحدد بارز في توجيـه سياسـة الصـين الخارجية.

المبحث الأول:الطاقة في السياسة الدولية

إن المفهوم العام للطاقة يتمثل في كونها القدرة على القيام بعمل ما. فكل عمل، فكريا كان أم ماديا، يحتاج لإنجازه إلى كمية ملائمة من الطاقة. إذا فالطاقة هي شرط مسبق لأي نوع من الحركة أو النشاط. و بدونها لا يمكن القيام بعمل أي شيء ولولاها لما كانت الحياة كما نعرفها اليوم. وعموما هي المقدرة على انجاز عمل ما، حيث لابد من توفر مصدر للطاقة بالقدر اللازم، والنوعية الملائمة لإنجاز العمل المطلوب. سواء كان ذلك العمل فكريا، عقليا، أم آليا[1] .

_ من تعريفات الطاقة، هي أنها قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين.

_ وهي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة، أو شكل حركة ميكانيكية أو كطاقة ربط بين المكونات المختلفة.

استنادا إلى التعاريف السابقة، يمكننا إعطاء تعريف للطاقة المقصودة في هذه الدراسة كما يلي:

هي مجموعة الموارد الطبيعية، والمتمثلة أساسا في النفط، الغاز الطبيعي، الفحم الحجري، والمستعملة في مختلف النشاطات اليومية، من تسيير لحركة المواصلات إلى نشاط للمؤسسات والاختراعات، التي تحتاج إلى هذه الموارد التي تحرك عملية النشاط الصناعي ودوران العجلة الاقتصادية.

إن نوعية النشاط والعمل، هي التي تحدد نوعية وكمية الطاقة المستخدمة. لذلك فقد تغيرت مصادر الطاقة تاريخيا حسب تغير وسائل العمل التي ابتكرها الإنسان للحصول على احتياجاته، المادية والمعنوية وطموحاته الفردية والوطنية[2].

إن تناول موضوع الطاقة، يجعل من الضروري التطرق لمختلف مصادرها، والتي لعبت دورا أساسيا في تطور النشاط الاقتصادي والصناعي العالمي. وفي انتقال المجتمع البشري من مرحلة إلى أخرى. وسوف يتم التطرق في هذا المجال فقط إلى مصادر الطاقة

[1] أحمد علي عتيقة ، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط:المخاطر و الفرص**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1991، ص 136.

[2] العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية (الجزائر-ليبيا)** ، جامعة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ص 08.

التقليدية، الغير متجددة، والمتمثلة في مصادر الوقود الأحفوري*(fossil fuel). معرفة هذه المصادر يدفعنا إلى البحث عن أماكن تواجدها، أي معرفة أهم المنـاطق الطاقويـة فـي العالم.

المطلب الأول:مصادر الطاقة في العالم وأهميتها

يقصد بمصادر الطاقة الغير متجددة، المصادر الناضبة أي تلك التي تنتهـي بمـرور الزمن لكثرة الاستخدام. توجد في الطبيعة بكميات محدودة وغيـر متجـددة، أي لا يمكـن التعويض عن الكميات التي استنزفت أو استهلكت منه[1]. هذه المصادر ملوثة للبيئة . تشكل حاليا 86% من حاجة العالم بشكل عام للطاقة. يأتي في مقدمة هده المصادر النفط، الغـاز الطبيعي، الفحم الحجري واليورانيوم المستخدم في توليد الطاقة النووية.

1/**الفحم الحجري**: كان الفحم من أهم المصادر الطبيعية للطاقة، خـلال القـرن التاسـع عشر(ق 19). حيث ارتبط دوره بقيام الثورة الصناعية في أوربا واكتشاف الآلة البخارية. فكان المورد الأساسي للطاقة قبل اكتشاف البترول وتطور طرق اسـتخراجه واسـتخدامه. وما يزال الفحم مساهما بنسبة 30% من مـوارد الطاقـة العاليمـة، والكميـات المنتجـة والمستهلكة منه لا تزال كبيرة[2] .

يعتبر الفحم من المصادر البديلة للنفط كونه متوفر بكثرة فـي العـالم، حيـث يقـدر الاحتياطي الموجود منه في باطن الأرض بمئات الملايير من الأطنان. فمثلا، علـى إثـر أزمة النفط العالمية سنة 1973 بعد حظر النفط العربي، وما نتج عنه من نقص الإمـدادات النفطية للدول الغربية، والارتفاع في أسعاره. عاد الفحم للظهور كمصدر بديل للنفط. مـا دفع دول إنتاجه إلى زيادة إنتاجها والعمل على رفع نسبة استهلاكه. ونتيجة لـذلك صـرح السيد "ديفيد ستيل"، رئيس مجلس إدارة شركة بـريتيش بتـرو ليـوم(PETROLIUM BRITISH) في ذلك الوقت، أنه من أجل التغلب على نقصان الطاقة الذي قـد يصـبح

---

* مصادر الوقود الأحفوري تشمل النفط، الغاز الطبيعي، الفحم و اليورانيوم.

[1] حافظ برجاس ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت، بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام ، ط 01، 2000، ص 22.

[1] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسة و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع ، ط01 ، 1994، ص 146.

عالميا بعد حوالي 15 إلى 20 سنة. يتوجب علينا أن نولي اهتماما أكبر لمصادر غير النفط، ولا شك أن الأهمية الكبرى يجب أن تولى للفحم[1].

لكن ورغم أهمية الفحم، إلا أن استغلاله في هذا العصر محدود جدا ويواجه مشاكل عديدة كصعوبة نقله من مكانه. كما أن استخدامه يؤدي إلى مشاكل تؤثر على البيئة والإنسان. كونه مصدر رئيسي لتلوث الهواء، فاحتراقه يؤدي إلى تجمع غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، مما يؤدي إلى رفع حرارة الجو. الشيء الذي ينتج عنه ظاهرة الاحتباس الحراري، وهي أحد أخطر التهديدات التي تواجه مستقبل الأرض. هذا إضافة إلى أن التعدين السطحي للفحم يخلف أراضي غير قابلة للزراعة نتيجة تشوهها وتلوثها.

2/النفط: تطلق كلمة النفط بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية، لكن الاستعمال الشائع للكلمة يقتصر على الترسبات السائلة. بينما يطلق على الترسبات الغازية اسم الغاز الطبيعي، وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري.

تم حفر أول بئر في عام 1859 على يد الكولونيل "ادوين دريك" في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وخلال فترة قصيرة جدا حفرت مئات الآبار في المنطقة نفسها، وفتح الباب على مصراعيه أمام صناعة النفط الحديثة[2] .

يساهم النفط اليوم بحوالي 38% من استهلاك الطاقة العالمي. وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على أعلى مخزون للنفط في العالم. وتعتبر المملكة العربية السعودية أغنى دولة في العالم من حيث المخزون. حيث يقدر احتياطها بـ 263 مليار برميل.

تطور استخدام النفط تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي عرفه العالم المعاصر. حيث أنه في البداية استعمل الكيروسين ، وهو أحد مشتقات النفط كمصدر للإنارة بدلا من الزيوت المستخرجة من الفحم أو الشموع المصنوعة من شحم الحيوانات. أما البنزين فكان يحرق لعدم الحاجة إليه[3] .

لكن مع اكتشاف محرك الاحتراق الداخلي عام 1908 ، وبداية استخدامه في تسيير السيارات والآليات والسفن والطائرات، اشتد الطلب على البنزين وسائر المشتقات النفطية.

---

[1] مايكل تانزر، **التسابق على الموارد:الصراعات المستمرة على المعادن و المحروقات**، ترجمة:حسني زينة ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 01 ،1981، ص 118.
[2] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 23.
[3] نفس المرجع، ص 23.

وكانت الحرب العالمية الأولى سببا أساسيا في زيادة الطلب على هذا النـوع مـن الوقـود وفي الفترة الواقعة ما بين الحربين ، تطورت صـناعة الـنفط مـن حيـث الاسـتخراج والتصفية. وزاد اعتماد الصناعة والمجتمع المتطور على المحركات التي تعمـل بـالبنزين والمازوت. الشيء الذي أدى إلى الارتفاع في استهلاك النفط.

أما التطور المهم في استهلاك الدول الصناعية للنفط، فكان فـي انتشـار الصـناعة البتر وكيماوية منذ الحرب العالمية الثانية. فابتداء من هذا التاريخ ، تحول الإعتماد علـى الفحم، إلى الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة. وأخذت الشركات العالمية تتنـافس وتتسابق على مناطق وجوده واستغلال آباره. وفي ظل السيطرة الشبه مطلقة لـ ـشركات النفط العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات، كـان حجم الإنتاج وأسعاره يتحددان بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسـارع بقصد إعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب[1] .

يعود سبب انتشار النفط كمصدر أولي للطاقة إلى عدة أسباب نذكر منها، سهولة نقلـه وتحويله إلى مشتقات نفطية تتفاوت في الخصائص والاستخدام، وكذلك كثرة تواجـده فـي دول لا تستهلك إلا القليل منه ، نظرا لمحدودية التنمية الصناعية لديها. مما يسهل تصديره إلى الدول الصناعية التي تحتاج إلى كميات كبيرة منه.

وعلى الرغم من التطور الكبير في الآليات التي تسعى للتقليل من الإعتماد على النفط وإيجاد بدائل أخرى. فإن النفط سيبقى مصدرا رئيسيا للطاقة في كثير مـن الاسـتخدامات خصوصا في قطاع النقل والمواصلات، وفي الصناعات البتروكيماوية. وهنـاك دراسـات ترى أن العالم يقترب من نهاية مرحلة النفط الرخيص، لكن ذلك لا يعني أن العالم يقتـرب من نهاية مرحلة استخدام النفط كمصدر للطاقة[2].

3/الغاز الطبيعي: يعتبر مصدرا نظيفا إذا ما قورن بالمصادر التقليدية الأخرى للطاقة(نفط، فحم). يتكون من خليط من المركبات الغازية، أهمها الميثان والإيثان والبروبان والبوتـان. يدخل الغاز الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الإستخدام الكثيف للطاقة ، مثـل صـناعة الاسمنت وإنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب.

---

[1] حسين عبد الله ، **أزمة النفط الحالية..تداعياتها و مستقبلها** ، مجلة السياسة الدولية ،عدد 164، أفريل 2006، ص 34.
[2] مجموعة مؤلفين، **مستقبل النفط كمصدر للطاقة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 01 ، 2005، ص 66.

يشكل الغاز الطبيعي اليوم أحد مصادر الطاقة الأساسية في العالم. فبعد تطور الصناعة البتروكيماوية، أصبح الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة النظيفة لخلوه مـن الملوثـات البيئية كالرصاص والكبريت، حيث أسهمت الحساسية تجاه البيئة في دول العالم الصـناعي بوضوح في تحسين الفرص التنافسية للغاز خلال العقود السابقة. وتتابع هـذه الحساسـية تناميها على الصعيد العالمي[1]. كل هذا دفع الدول إلى الإهتمام بتطوير إنتاجه وزيادة نسـبة استخراجه يوما بعد يوم. خصوصا بعدما تقدمت الطرق التقنية لخزنه وتسييله ونقله.

هناك بعض العوامل التي تعوق سير توسع الغاز وانتشار استعماله، أهمها قضية أمن الإمدادات الغازية، وهي قضية كانت في طليعة سياسات الطاقة في دول مستهلكة رئيسـية مثل الدول الأوربية واليابان. وذلك أثناء الفوضى التي سببتها أزمات النفط في الثمانينـات. حيث أصبح سياسيو الدول المستهلكة حذرين من زيادة حصة الغاز فوق المستويات العادية إذا أخذنا بعين الاعتبار تمركز الإمدادات في أيدي عدد من الدول المصـدرة، و حـالات الغموض السياسي التي كانت تتصف بها تلك الدول مثل روسيا والجزائر واندونيسيا. لكـن ورغم هذا، يعتبر الغاز الطبيعي أسرع أنواع المصادر التقليدية للطاقة من حيـث تصـاعد الاستهلاك على المستوى العالمي، وقد بلغت نسبة مساهمته في الاستهلاك العـالمي سـنة 2004 حوالي 23 %. ومن المتوقع أن الغاز الطبيعي سيكون الطاقة المؤهلـة لاحـتلال المرحلة الإنتقالية بين عصر النفط، وعصر الطاقة غير التقليدية في المستقبل، حيث تشـير التوقعات إلى أنه في حال تزايد ارتفاع أسعار النفط في المستقبل، فإن هذه الأسعار المرتفعة ستدفع إلى التحول من استهلاكه كمصدر أولي للطاقة، إلى استهلاك الغاز الطبيعي، وفـي جميع القطاعات[2] .

4/ميزة النفط عن مصادر الطاقة الأخرى: إن الدراسـات والأبحـاث المختلفـة، أكـدت ومازالت تؤكد دوما على أن النفط مصدر محدود وناضب يوما ما، وعليه ولتجنب الأزمـة التي قد تنتج عن نفاذ النفط، تحاول الدول الصناعية الكبرى جاهدة البحـث عـن تطـوير البدائل الأخرى عن النفط التي يمكن أن تحل محله. لكن كل النتائج المحققة في هذا المجال كانت سلبية نسبيا، حيث أثبتت التجارب أن كل مصادر الطاقة الأخرى لا تمتلك الخصائص

[1] نفس المرجع، ص 152.
[2] Energy Information Administration, **Annual energy outlook 2006: with projections to 2030**, U S Department of energy, (Washington D.C, February 2006), p 89.

المجتمعة التي يتميز بها النفط، وبالتالي قصورها على أن تحل محل النفط، على الأقل في عالم اليوم.

لقد أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي، بسبب تكاليفها الباهضة، كما هو الحال بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح مثلا. في حين كان لانخفاض سعر النفط بسبب سيطرة الشركات وإنخفاض تكاليف إنتاجه، وكذلك تطوير بنيته العالمية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى دور رئيسي في رواج تجارته[1].

من جهة أخرى، فإن النفط يعتبر أقل تلويثا للبيئة مقارنة مع بعض المصادر البديلة التي أصبحت غير ملائمة للاستعمال، نتيجة للضغوط السياسية التي أصبح يمارسها رواد حماية البيئة، كالفحم الذي يلاقي استعماله معارضة شديدة من طرف الرأي العام في الدول الصناعية.

أما بعض البدائل فهو غير آمن، على خلاف النفط، كالطاقة النووية التي تستعمل كوقود في المجالات السلمية، والدليل على ذلك حادثة المفاعل النووي في" تشيرنوبيل " بالإتحاد السوفيتي سابقا سنة 1986، والذي نتج عنها انتشار الإشعاعات النووية فوق أوربا و بعض آسيا والشرق الأوسط، ويعتبر حادث تشرنوبيل من أخطر حوادث المفاعلات النووية حتى الآن حيث أدى إلى مقتل العديد من الأفراد وإصابة الملايين بالإشعاع الذري[2].

هناك خاصية أخرى يتميز بها النفط عن غيره من المصادر، وهي سهولة نقله وتخزينه، وتوزيعه من مواقع الإنتاج، إلى مواقع التحويل. فلقد تطورت وسائل نقل النفط الخام تطورا بارزا، مما سهل وصوله إلى المستهلكين بأيسر السبل وأقل التكاليف. يتم نقله برا بواسطة شبكة من الأنابيب تربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، كما يتم نقله بحرا إلى مختلف القارات بواسطة ناقلات عملاقة تتسع حمولتها لملايين البراميل دفعة واحدة. أما بالنسبة وسائل نقل مصادر الطاقة الأخرى فتعترضها الكثير من الصعوبات، فمثلا وسائل نقل الغاز الطبيعي من مراكز إنتاجه إلى أسواق الاستهلاك عن طريق الناقلات المبردة أو عن طريق الأنابيب، لا تزال في مراحلها الأولى، وهذه الوسائل تحتاج إلى تجهيزات خاصة لإسالة الغاز في البلد المصدر، وتحويله في البلد المستورد من غاز مسيل إلى غاز يمكن استعماله مباشرة، مع ما يرافق ذلك من استثمارات ضخمة[3]. ويمتلك النفط

[1] ماجد عبد الله المنيف، **النفط و العولمة الاقتصادية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 142، أكتوبر 2000، ص 37.
[2] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 43.
[3] نفس المرجع، ص 64.

خاصية أخرى، هي كونه يحتوي على أكبر طاقة حرارية مقارنة بكافة مصادر الطاقة الأخرى، باستثناء الطاقة النووية، كل هذه الخصائص المجتمعة التي يتميز بها النفط عن غيره من المصادر الأخرى وعلى الرغم من كونه مصدرا ناضبا، فإنه وإلى غاية اليوم يبقى الوقود الأكثر استعمالا كمصدر أولي للطاقة[1].

المطلب الثاني:المناطق الطاقوية في العالم

إن معرفة أهم المناطق الطاقوية في العالم، وأيضا معرفة حجم الإحتياطات المتواجدة في كل منطقة، وكذلك مدى إنتاج كل منها ومستقبل الكميات المتواجدة فيها، من المصادر الطاقوية، خصوصا النفط. يساعدنا إلى حد كبير على تفسير مجموعة التفاعلات الدولية التي تتركز غالبيتها في هذه المناطق من العالم، من التنافس الدولي بين القوى الكبرى وسعيها إلى تقوية العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تحتوي على موارد الطاقة وصولا إلى الصراعات والأزمات سواء الداخلية أو الدولية المختلفة، التي تندلع في هذه المناطق، في غالبية الأوقات. وما يهمنا في هذا الباب هو الدول المصدرة لموارد الطاقة. أي مكان تواجد مصادر الطاقة التي تدخل في تفاعلات العلاقات الدولية. خصوصا الدول الطاقوية التي لها علاقات مهمة مع الصين موضوع دراستنا.

1- أهم مناطق الطاقة في آسيا

أ- منطقة الخليج العربي وإيران: تعد منطقة الخليج العربي أكثر المناطق الطاقوية أهمية في العالم، كونها تحتوي على أكبر احتياطي نفطي ، والذي يقدر تقريبا ب 65% من احتياطي النفط العالمي. إذا فالمنطقة تعد أهم مستودع للنفط في العالم، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي[2].

ما يميز نفط الخليج من الناحية الجغرافية، هو وجوده في أقطار تقع في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط (الصين واليابان شرقا، والدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية غربا). وكذلك فإن معظم آبار النفط في الخليج موجودة في الصحاري الخالية من العوائق الطبيعية، والقريبة من السواحل البحرية. الشيء الذي يسهل عملية نقله

[1] International Energy Agency, **Oil Crises and Climate Changes**, OECD, (Paris, 2004), p 33.

[2] أشرف محمد كشك، **أمن الخليج في السياسة الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، العدد164، أفريل 2006، ص 170.

وتصديره، وحتى الآبار التي تبعد عن البحر تبقى قريبة من أسواق الاستهلاك العالمية. وتبرز قيمة الموقع الجغرافي لنفط الخليج في كونه يوفر التسهيلات اللازمة لنقله وتوزيعه في مناطق استهلاكه، سواء عبر الطرق البحرية كمضيق هرمز وباب المندب. أو بواسطة شبكة الأنابيب البرية. هذه الميزات من شأنها تخفيض كلفة النقل. هذا بالإضافة إلى كون معظم آبار نفط الخليج قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق. إذ يتراوح عمق هذه الآبار بين خمسة ألاف وستة ألاف متر. ونادرا ما تصل إلى عشرة ألاف متر.

تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بين دول الخليج والعالم من حيث الاحتياطي النفطي. يشكل احتياطها النفطي المؤكد ما يقارب 40 % من احتياطي الدول العربية مجتمعة. و ما يقارب 25% من الإحتياطي العالمي، وستبقى السعودية ، وإلى أجل طويل في المستقبل، أكبر مورد للنفط في العالم، حيث من المتوقع أن يرتفع إنتاجها من النفط، من 10.4 مليون برميل يوميا سنة 2004، إلى 11.9 مليون برميل سنة 2010. ليصل إلى حوالي 18 مليون برميل في حدود 2030[1]. ويأتي بعد العربية السعودية العراق الذي يمتلك 112 مليار برميل نفط احتياطات مؤكدة، و 215 مليار برميل نفط احتياطات متوقعة. وبالتالي يعتبر العراق ثاني أكبر منتج للنفط في العالم بعد السعودية. ويعتقد بعض الخبراء أنه مع تنفيذ عملية التنقيب واستخدام التقنيات والوسائل الحديثة للتنقيب عن النفط، فإن الإحتياطات الحقيقية العراقية سوف تزيد عن هذا المقدار. كذلك يمتلك العراق 6 مناطق نفطية غنية جدا، وحوالي 17 منطقة متوسطة، كما تتنوع احتياطاته النفطية من النفط الثقيل جدا(24 درجة) إلى النفط الخفيف جدا(42 درجة) [2] .

هذا بالإضافة إلى الدول الأخرى الغنية بالطاقة مثل الكويت، الإمارات العربية وقطر. هذه الدول هي الأكثر أهمية في العالم ليس بحجم احتياطها فحسب. بل بعمر هذا الاحتياطي الذي يتراوح بين السبعين والمائة عام على الأقل، بينما لا يتجاوز في جميع الدول الأخرى الأربعين عاما. هذا ويتوقع الباحثون وجود كميات أخرى من النفط الغير مكتشف في الخليج.

---

[1] International energy agency**, world energy outlook 2005: middle East and Africa insight**, (Paris, octobre 2005), p 06

[2] سيد حسين مير أفضلي، **النفط سبب الحرب**، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام.، العدد 33، أفريل 2003، ص 72.

من أهم ميزات نفط الخليج هو انخفاض تكلفة إنتاجه. ويتصف نفط العربية السعودية بأنه الأرخص في العالم. حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج في السعودية أقل من دولار أمريكي واحد، في مقابل 15 دولار تكلفة إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ويعود تدني كلفة إنتاج النفط في دول الخليج العربي لمجموعة من الأسباب، سبق ذكر بعضها. يمكن إيجازها في:

_ضخامة الاحتياطي المخزون في الخليج العربي.

_غزارة النفط في الحقول العربية وسهولة استخراجه، وقلة عمق آباره، مما يخفف من تكاليف الحفر والتنقيب.

_قرب الحقول المنتجة من ساحل البحر، ما يعني اقتصادا في تكاليف النقل والضخ بالأنابيب.

_انخفاض مستوى الأجور في الدول العربية ، على عكس الحال في الولايات المتحدة و فنزويلا على سبيل المثال.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فيبلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة منه حوالي 445 مليار م^3 سنويا. و أهم الدول المنتجة منه في الخليج حسب إحصائيات 2005 هي الإمارات العربية المتحدة باحتياطي يقدر بـ212 تريليون قدم مكعب، و بنسبة 3.5% من الاحتياطي العالمي، و السعودية ب 235 تريليون قدم مكعب ، بنسبة 3.9 من الاحتياطي العالمي ، وقطر باحتياطي يقدر بـ910 تريليون قدم مكعب وبنسبة15.1% من الاحتياطي العالمي[2]. هذه الأخيرة تعتبر أهم الدول العربية إنتاجا للغاز الطبيعي، إذ يوجد بها حقل الشمال.وهو أكبر حقل منفرد للغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط في العالم. تبلغ مساحة هذا الحقل حوالي 6000 كم2، أي أكثر من نصف مساحة دولة قطر..

هذا ويعد الخليج العربي من أفقر مناطق العالم إنتاجا للفحم الحجري. حيث أن الإنتاج منه محدود للغاية.

أما بالنسبة لإيران، فيبلغ إنتاجها من النفط حوالي 3.7 مليون برميل يوميا، ويشكل النفط أهمية إستراتيجية كبرى بالنسبة إليها ، فالنفط يعد المصدر الأول للدخل القومي

---

[1] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص171.

[2] Energy information administration, **international energy outlook 2005**, (Washington DC, July 2005), p 39.

الإيراني. ويعاني الإقتصاد الإيراني من نقص التنوع والإعتماد على صادرات النفط، التي تصل إلى 80% من جملة صادراتها، وبالتالي فإن أي تغير في سعر البترول بمقدار دولار واحد يعني زيادة أو نقص ما يزيد على بليون دولار في الدخل القومي الإيراني[1]. وبالإضافة إلى أهميته الإقتصادية الكبرى، تستخدمه إيران استخداما سياسيا للضغط والمناورة في معركتها السياسية الدائرة حول برنامجها النووي. فقد لجأت إلى بناء شبكة مصالح قوية في مجال النفط تربطها ببعض الدول التي تتمتع بوزن مؤثر في العلاقات الدولية، والتي في مقدمتها الصين وروسيا اللتان تملكان حق النقض(الفيتو) في مجلس الأمن الدولي. واستخدام النفط كسلاح سياسي ساعد إيران ، إلى حد كبير، على تعزيز مركزها التفاوضي وقدرتها على مواجهة الضغوطات الغربية.

ب- آسيا الوسطى وبحر قزوين: إن انفتاح بحر قزوين أمام العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وما أخذ يتردد عن وجود مخزون هائل فيه من النفط والغاز، حيث تكهنت بعض التقديرات الأولية بأن ذلك المخزون يفوق مخزون الخليج العربي، قد أشعل المعركة العالمية على النفط مجددا. ووصل الأمر بالبعض إلى القول بقرب استغناء الولايات المتحدة وأوربا عن نفط الخليج. وبغض النظر عن تلك التقديرات العشوائية وما يرافقها من أغراض سياسية، فمن المؤكد أن ظهور منطقة بحر قزوين على الساحة النفطية العالمية قد عقد الخريطة الإستراتيجية الدولية. وأضاف إلى منطقة الخليج العربي منطقة أخرى كساحة للصراع الدولي. ليس فقط بسبب توقع زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز خلال العقود القليلة القادمة، وإنما بسبب أن الدول النفطية المستقلة حديثا في منطقة بحر قزوين هي دول متخلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، شأنها في ذلك شأن دول الخليج العربي-الفارسي. ولا تملك الأموال ولا التكنولوجيا التي تتيح استخراج نفطها وتسويقه بشروطها الذاتية أو الاحتفاظ باحتياطها كمخزون استراتيجي مستقبلي[2] .

ولا يزال ما يكمن في أعماق بحر قزوين من احتياطيات الطاقة غير معلوم تماما على وجه الدقة. فالاستكشافات التي تمت فيما بعد العهد السوفيتي بدأت بالكاد تعطي نتائجها في حدود المضاف المؤكد لما هو معلوم سلفا لما هو من احتياطات خاصة بالنفط والغاز. ولكن من الممكن في هذا المجال، تقديم تقديرات معقولة بأن غاز ونفط بحر قزوين أكبر

[1] محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 423.

[2] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، **العلاقات العربية- الآسيوية**، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، 2005، ص 274.

حجما من بحر الشمال ، وربما كان يمثل ضعفه، وإن كان يقل بكثير عن احتياطات الخليج. فالإحتياطي في بحر قزوين هو ما بين 40 إلى 60 بليون برميل من النفط، أي ما بـين 4 إلى 6 % من جملة الإحتياطات العالمية المؤكدة(والتي تقدر بنحو 1034 بليون برميـل). ومن 10 إلى 15 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعـي، أي مـن 7 إلـى 10 % مـن الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي(والتي تقـدر بنحـو 146 تريليـون متـر مكعب)[1] .

ومثل هذه الأرقام التي تمثل الإجماع المعاصر تقريبا، لا تتفق مع ما أحاط بالموضوع من مبالغة في السنوات الأخيرة. ففي منتصف 1997 كانت وزارة الخارجية الأمريكية تقوم بتوزيع بعض الوثائق التي أعدها أحد المحللين، بأنه يقدر مصادر الطاقة في قزوين بنحـو 200 بليون برميل من الإحتياطات المؤكدة، وهو ما يعادل ما يقارب خمس احتياطات العالم المؤكدة في ذلك الوقت. وفي نفس المرحلة، كانت بعض الدوائر الروسـية تتخـذ موقفـا متشائما. فقد كتب المحلل المالي الروسي " أولج تيمشينكو " في عام 1998، عقب إخفـاق أحد المجموعات الغربية في العثور على النفط من الساحل الأذربيجاني أن بحر قزوين ليس حقيقة بحرا من النفط ، ولا يصبح كل بئر بئرا ناجحا[2]. وكما ذكرنـا سـابقا، فـإن هـذه التقديرات العشوائية لا تخلو من خلفيات سياسية، وأنها لا تعتمد على تحليلات وحسـابات جيولوجية خالصة . فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تريد المبالغـة وتضـخيم فـرص الاستثمارات الطاقوية في بحر قزوين، وذلك لعدة أسباب أهمها التقليل من أهمية نفط الخليج العربي وإيران. أما روسيا فكانت في ذلك الوقت تريد التعتيم عن أهمية وإمكانـات بحـر قزوين الحقيقية، وذلك لتجنب التواجد الأمريكي الغير مرحبا به قرب أراضيها، وفي مناطق نفوذها. ولعل مرور أكثر 15 سنة دون أن تتحول منطقة بحر قزوين إلى خليج عربي جديد كما تنبأت به التقديرات والتوقعات، ليس إلا دليلا على تواضع مكانتها في خريطـة الـنفط العالمية إذا ما قورنت بمنطقة الخليج العربي.

من بين دول آسيا الوسطى الخمس(كازاخستان، قرغيزيا، أوزبكسـتان، تركمنسـتان وطاجاكستان)، تقع كازاخستان وتركمنستان على شاطئ الأحواض الترسيبية الكبرى فـي الساحل شرقي لبحر قزوين. حيث تحظى كازاخستان بأكبر احتياطي مؤكد للـنفط بكميـة

[1] فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، ط1، د م ن ، جانفي 2005 ، ص 141.
[2] نفس المرجع، ص 141.

تتراوح ما بين 10 و 30 تريليون برميل. و يبلغ إنتاجها 1.2مليون برميل في اليـوم، ولا تستهلك من هذا الإنتاج سوى 15%. أما تركمنستان فـرغم إنتاجهـا الأقـل نسـبيا مـن النفط(300 ألف برميل يوميا) إلا أنها صاحبة الإنتاج الأكبر من الغاز الطبيعي، حيث تصل كمية إنتاجها السنوي إلى أكثر من 2 تريليون قدم مكعبة. ويتوقع أن يصـل فـي حـدود 2010 إلى 4 تريليون قدم مكعب[1].

أما من بين دول القوقاز الثلاث (أذربيجان و جورجيا و أرمينيا) فتعتبر أذربيجان أكثر دول قزوين امتلاكا للثروة النفطية. حيث تصل تقديرات الإحتياطي النفطي فيهـا إلـى 30 مليار برميل. وكانت من أولى دول العالم التي بدأ فيها ضخ الـنفط فـي مطلـع القـرن العشرين، ووصل إنتاج النفط بها خلال الحرب العالمية الثانية إلى نصف مليـون برميـل يوميا. وقد تطور الإنتاج الأذري من 259 ألف برميل يوميا عام 1991 ، إلى 320 ألـف برميل 2005 ، وتعقد الآمال على أن يصل الإنتاج إلى مليون برميـل فـي عـام 2010 وتصدر أذربيجان نحو 60% من إجمالي إنتاجها[2].

إن جاذبية طاقة بحر قزوين بالنسبة للشركات العالمية ليست حصيلة حجـم مصـادره المطلقة، بقدر ما هو توافر هذه المصادر في مجموعة من الدول المضطربة سياسيا ، وأن غالبية هذه المصادر متاحة للاستغلال على أساس المشاركة في الإنتاج من جانب الشركات الأجنبية. ونجد أن الخليج مثلا في أكثر الاحتمالات يمتلك من 10 إلى 15 مرة ما يمتلكـه بحر قزوين، ولكن كافة ذلك النفط متاح للاستغلال من جانب الشركات الوطنية للدول التي تتوافر فيها هذه الاحتياطات.

جـ -روسيا: تعتبر روسيا من أهم الدول في العالم من حيث حجـم وتنـوع المصـادر الطاقوية، خصوصا الغاز الطبيعي. ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسـية للأمـن القـومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير مهمة مـن أدوات السياسـة الخارجيـة الروسـية. باعتبارها تلعب دورا محوريا في سوق النفط والطاقة العالمية. ويضم قطاع الطاقـة فـي روسيا كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم، وتعد روسيا من أغنى دول العالم مـن حيـث مصادر الطاقة، فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، قـدر احتياطها من الزيت الخام بحوالي 60 مليار برميل (4.6 من الاحتياطي العـالمي) الأمـر

[1] عاطف عبد الحميد، **أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164 ، أفريل 2006، ص 76.
[2] نفس المرجع ، ص 76.

الذي مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تستأثر بنحو 40% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط. كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، قدر احتياطها من الغاز الطبيعي بنحو 1.7 ألف تريليون قدم مكعبة(27.5% من الاحتياطي العالمي). كما تنتج روسيا حوالي 400 مليون طن من الفحم سنويا توجه أساسا للاستهلاك المحلي، لاسيما في مجال الصناعة. وتمثل صادرات قطاع الطاقة(النفط والغاز الطبيعي) ما يزيد على نصف الصادرات الروسية. كما تسهم عائداته بأكثر من 60% من حصيلة روسيا من العملة الصعبة[1].

2- أهم المناطق الطاقوية في إفريقيا

تحتل قارة إفريقيا موقعا مهما في خريطة الطاقة العالمية، ويبلغ إجمالي احتياطي النفط الإفريقي حسب تقدير مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة حوالي 80 مليار برميل. ويشكل هذا الرقم 8% من إجمالي احتياطي النفط العالمي. وهي تزود السوق العالمية بنحو 12% من الإمدادات.

يتوزع إنتاج واحتياطي القارة الإفريقية على مناطق القارة المختلفة كالتالي:

أ - منطقة غرب إفريقيا: وهي المنطقة الأهم في إنتاج النفط في إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط OPEC يبلغ احتياطها 36 مليار برميل، بحجم إنتاج يومي يصل إلى 2.7 مليون برميل.وهناك جهود متواصلة لرفع القدرة الإنتاجية إلى سقف 4 ملايين برميل بحلول 2010. أما غينيا الاستوائية، التي تمتلك الآن أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط ، فهي تنتج يوميا حوالي 420 ألف برميل نفط يوميا. بينما يصل احتياطها إلى نصف مليار برميل[2].

ب- منطقة شمال إفريقيا: وهي تضم عضوين في الأوبك، هما ليبيا والجزائر.

يقدر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط حوالي 12.3 مليار برميل حسب إحصائيات جانفي 2007 ، والذي يعتبر رابع أكبر احتياطي في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا وأنغولا، ويبلغ إنتاجها اليومي حوالي 1.3 مليون برميل . تتمركز أكبر هذه الكميات من النفط في الجنوب الشرقي من البلاد، خصوصا في حقول "حاسي مسعود" التي تحتوي

[1] نورهان الشيخ، **روسيا و الاتحاد الأوربي:صراع الطاقة و المكانة**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، افريل 2006 ، ص 64.
[2] خالد حنفي علي، **النفط الإفريقي:بؤرة جديدة للتنافس الدولي**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، افريل 2006، ص 83.

لوحدها على ما يقارب 70% من الإحتياطات الكلية من النفط في الجزائر. وتسيطر شركة سوناطراك على غالبية الاستثمار النفطي في الجزائر. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فتحتـوي الجزائر على حوالي 161.7 مليار قدم مكعب من الاحتياطي المؤكد من الغـاز الطبيعـي وتعتبر الثامنة على مستوى العالم. ويعتبر حقل "حاسي الرمل" أكبر حقل للغاز الطبيعي في الجزائر حيث يقدر إنتاجه بحوالي ربع إجمالي إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي[1].

أما بالنسبة للـيبيا، فيقدر احتياطيها من النفط بحوالي 40 مليار برميل، وهـي تنـتج يوميا 1.6 مليون برميل.

جـ - منطقة وسط إفريقيا: وتضم تشاد التي تعتبر إحدى المناطق الطاقوية الجديـدة فـي إفريقيا، والتي بدأت إنتاج أول برميل من النفط في جويلية 2003 ، من حوض دوبا فـي جنوب البلاد. وأشارت التقديرات إلى أن الإنتاج اليومي في تشاد وصل خلال سـنة 2006 إلى حوالي 225 ألف برميل. وسوف يكون التصدير بواسـطة خـط الأنابيـب التشـادي الكاميروني، الذي يبلغ طوله 1050 كيلومترا، لأن مرفأ "كريبي" الكاميروني هو المخـرج لتصدير النفط التشادي إلى الخارج، من ساحل الأطلنطي. وبالإضافة إلـى ذلـك فهنـاك الكونغو برازافيل التي يصل إنتاجها إلى 5 آلاف برميل يوميا، بينما تصل احتياطاتها إلـى 93.5 مليون برميل. أما الكونغو الديمقراطية. فلا يتعدى إنتاجها اليومي 22 ألف برميـل لكن تصل احتياطاتها إلى نحو مليار ونصف المليار برميل[2].

د- منطقة شرق إفريقيا: والتي تضم السودان، الذي ارتفع إنتاجه من النفط الخام ارتفاعـا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية. تنتج السودان حاليا نحو 500 ألف برميـل يوميـا. تتركز حقول النفط حاليا في وسط وجنوب السودان، ومن المتوقع أن يصل الإنتـاج مـن الاكتشافات النفطية الجديدة إلى 600 ألف برميل. بينما تقدر احتياطياتها حاليا ب حـوالي 1025 مليار برميل[3].

هـ - منطقة جنوب إفريقيا: تضم هذه المنطقة دولة أنغولا، التي تعد ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا. بلغ إنتاجها نحو 1.4 مليون برميل يوميـا خـلال 2006، ومـن

[1]Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/pdf.pdf
بتاريخ : 18-11-2007.

[2] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 83.

[3] نفس المرجع، ص 87.

المتوقع أن يصل إنتاجها من النفط حوالي 2 مليون برميل يوميـا بحلـول 2008. ويقـدر احتياطها ب 25 مليار برميل. تمتلك أنغولا أيضا مجموعة حقول للغاز الطبيعي. ويعتمـد الاقتصاد الأنغولي على قطاع النفط والغاز بنسبة 90% من المداخيل الحكوميـة. وتـزود أنغولا لوحدها الصين بما يقارب نصف استيرادها النفطي من إفريقيا، حسـب إحصـائيات البنك العالمي لسنة 2005.

3- أهم المناطق الطاقوية في أمريكا اللاتينية

تعتبر فنزويلا أهم دولة طاقوية في أمريكا اللاتينية . والتي تحظى باهتمام كبير مـن طرف الدول المستوردة للنفط والغاز في العالم، بالخصوص الولايات المتحـدة الأمريكيـة كمستورد تقليدي للنفط الفنزويلي، وتعد فنزويلا واحدة من أكبر أربعـة مـوردين للـنفط للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصدر لها حوالي 15% من احتياجاتها من النفط[1]، ولقد كان قرب فنزويلا الجغرافي من الولايات المتحدة واحتياطها من النفط هو الذي جعلها تأخذ المكان الأول في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية[2]. لكن هـذا الوضع تغير بسبب الخلافات السياسية بين البلدين، وكذلك ظهور الصين، اللاعب الجديـد في منطقة أمريكا اللاتينية، والذي بدأ في السنوات الأخيرة، ينافس الولايات المتحدة علـى مصادر الطاقة الفنزويلية.

إن فنزويلا من الدول الخمس الأولى المؤسسة لمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC وتحتل مكانة متميزة فيها. ففنزويلا هي المصدر الخامس للنفط في العالم، وتملـك خـامس أكبر احتياطي منه، أي حوالي 78 مليار برميل، ما يعادل 7.4% من الإحتياطات العالمية. يقدر إنتاج فنزويلا اليومي من النفط بحوالي 3.9 مليون برميل، ويضمن لهـا أكثـر مـن 80% من عائداتها. كما أن فنزويلا تعتبر واحدة من الدول الست التي من المتوقع، حسـب تقديرات الخبراء، أن يكون باستطاعتها تزويد العالم بكميات كبيرة من النفط في المستقبل.

---

[1] مغاوري شلبي علي، **أوبك و مستقبل أمن الطاقة**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، افريل 2006، ص 74.

[2] محمد الرميحي، **النفط و العلاقات الدولية: وجهة نظر عربية** ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد 52 ، أفريل 1982، ص 110.

المبحث الثاني:أهمية الطاقة الإستراتيجية بالنسبة للصين

إنه بعد معرفة أهمية مختلف مصادر الطاقة في السياسة العالمية، وقبل التطرق إلى مكانة وأثر الطاقة على توجهات السياسة الخارجية الصينية، من الضروري معرفة مدى أهميتها بالنسبة للصين، في مختلف القطاعات، خصوصا في المجال الإقتصادي، ولعل مدى هذه الأهمية للطاقة في السياسة الخارجية الصينية مرتبط بالأوضاع والإمكانيات الطاقوية التي تمتلكها الصين، حيث أنه تتعاظم أهمية الطاقة ومكانتها كمحدد في السياسة الخارجية لأي دولة كلما كان النمو الاقتصادي قويا، والموارد والإمكانيات الطاقوية المحلية المتاحة عاجزة عن مسايرة وتدعيم هذا النمو.

المطلب الأول:أهمية الطاقة في الصين

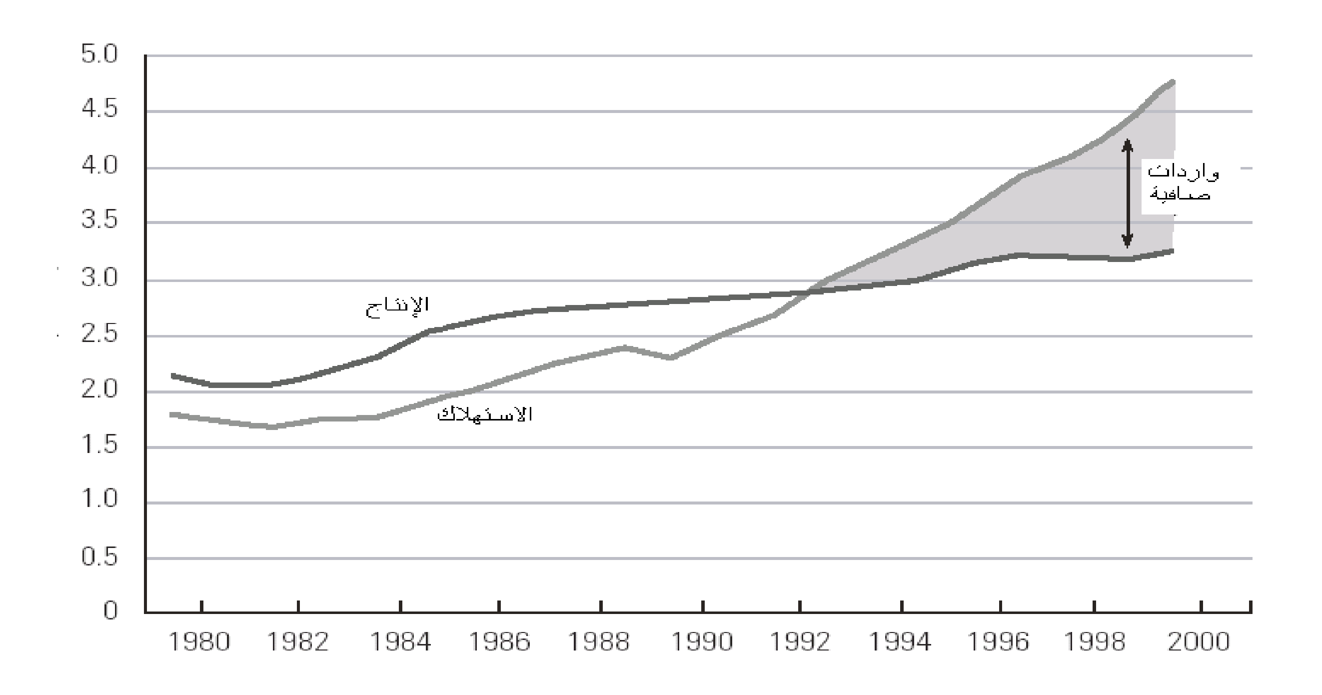
لقد ظلت الإهتمامات بالطاقة، لعقود طويلة بعد إقامة جمهورية الصين الشعبية عام 1949 مجرد عامل هامشي في اعتبارات الأمن القومي لبكين. فقبل أي شيء، كان حقل "داكينغ DAQING" الواقع على بعد 600 ميل شمال شرق بكين، والذي تم اكتشافه عام 1959، ينتج منذ ذلك الحين من النفط ما يكفي لاكتفاء الصين ذاتيا، غير أن هذا الوضع تغير مع تطور الاقتصاد الصيني. فمنذ البدء في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية عام 1978، حققت الصين معدل نمو سنوي مقدر ب 9 % تقريبا. وفي عام 1993، أصبحت الصين مستوردا صرفا للنفط، وفي عام 2004، مع وصول الطلب اليومي إلى 6.5 مليون برميل يوميا، تجاوزت الصين اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك دولي للنفط بعد الولايات المتحدة.

ورغم أن الصين عززت من إنتاجها المحلي، بات الطلب يفوق الإمدادات المحلية وبحلول عام 2020، قد تنتج الصين 3.65 مليون برميل يوميا، لكن المرجح أنها سوف تحتاج لضعف هذه الكمية لسد احتياجاتها. وفي حين أن الباحثين الصينيين يشيرون إلى أن واردات النفط سوف تمثل 60 % من احتياجات الطاقة الصينية، فإن وكالة الطاقة الدولية تعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه. ورغم أن العديد من المحللين يختلفون حول الرقم الفعلي. فإن

هناك إجماع على أن تعطش الصين للنفط سوف يتزايد على نحو متواصل[1]. والرسم البياني التالي يوضح لنا حجم الإستهلاك الصيني من النفط مقارنة بحجم الاستهلاك، من سنة 1980 إلى غاية 2000[2].

مليون برميل

في اليوم



الشكل 1- نسبة حجم الإستهلاك الصيني من النفط مقارنة بحجم الانتاج-

من هذا البيان يتضح أنه ابتداء من سنة 1993 تجاوز استهلاك الصين من النفط، الذي تعدى 3 مليون برميل في اليوم، إنتاجها المحلي منه. وأصبحت بذلك مستوردة صافية له مما أدى إلى تعاظم اهتمام الصين بالطاقة وبضرورة تأمينها، لأنها أصبحت مرتبطة بالعامل الخارجي.

تكمن أهمية الطاقة للصين في أهميتها للإقتصاد الصيني بالدرجة الأولى، والذي يحتل الأولوية في مقومات القوة الصينية. فالنمو الإقتصادي للصين ترتب عليه زيادة في النشاط

---

[1] جين ليانج تسيانج، **الطاقة أولا:الصين و الشرق الأوسط**، مجلة ترجمات، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،عدد 10، أكتوبر 2005، ص ص 20 21.

[2] Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china/energy.gif

بتاريخ:06- 05- 2007.

الإقتصادي وارتفاع للدخول، مما أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة بطرق عديـدة، ففـي القطاع الصناعي، يتطلب ارتفاع مستويات الإنتاج زيادة استخدام الطاقة كأحد مسـتلزمات الإنتاج، وينجم عن زيادة الدخل التحول إلى نمط من الحياة أكثر اعتمادا على الطاقة. زيادة على ذلك فإن زيادة الدخل في الصين قد شجع على التحول من الأنواع التقليديـة للطاقـة كالخشب والفحم، إلى الأنواع التجارية من الطاقة مثل النفط (الكيروسين والغـاز النفطـي المسيل) والغاز الطبيعي، وهكذا يزداد الطلب على الطاقة في القطاع الداخلي مـع ازديـاد النمو الاقتصادي، كذلك في مجال النقل نجد أن النقل أخذ في الإزدياد، إذ يـؤدي ارتفـاع الدخول إلى زيادة عدد المركبات المستخدمة، خاصة مع نمو البنية الأساسية في مجال النقل وزيادة الطلب على الطاقة لنقل الركاب والسلع[1].

ومنه فإن السبب الأول لتعاظم أهمية الطاقة في الصين هـو النجاحـات الإقتصـادية المتواصلة على مدار حوالي 30 سنة، وبنسبة نمو سنوي تقدر ب 9٪ تقريبا، بالمقارنة مع نسبة نمو اقتصاد باقي أمم العالم وهو 3%، فحسب الإحصائيات وخلال الفترة مـن سـنة 1979 وحتى عام 2002، بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الصين 9.4%، وفي عام 2002 بلغ معدل النمو 8% ثم ازداد المعـدل ليبلـغ 9.1% فـي عـام 2003، وإن تراجع في عام 2004 ليبلغ 8.6% [2] . إنه نتيجة لهذه النسب الكبيـرة للنمـو الإقتصادي خلال أكثر من 20 سنة، ارتفع استهلاك واستيراد الصين مـن الـنفط والغـاز الطبيعي. وسيستمر النمو الإقتصادي الصيني خلال العشرين سنة القادمة، كما يتوقع خبراء الدراسات الاقتصادية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة أكبر في اسـتهلاك الصـين للمصـادر المختلفة للطاقة، خصوصا النفط. فالصين كقوة اقتصادية صاعدة بحاجة إلى تأمين كميـات ضخمة من النفط تدعم تطورها الإقتصادي. ذلك لكون النفط أرخص وأنسب مصدر للطاقة اكتشفه البشر لحد الآن، ونظرا لتعداد السكان الكبير للصين ومتطلبات النمـو الإقتصـادي تكمن رؤية الصين للطاقة على أنها ضرورة حيوية لأمنها القومي، كونهـا تعتبـر نفسـها معتمدة على نظام اقتصادي مبني على افتراض أن النمو أمر طبيعي ولازم، وأنه يمكن أن يستمر للأبد. وإذا أخذنا الموارد الطاقوية وقارناها بإجمالي حجم اسـتهلاك الطاقـة علـى المستوى العالمي، نجد أن النفط هو بالفعل شريان الحياة لإقتصاديات جميع الدول في العالم

[1] مجموعة مؤلفين، **الطاقة في الخليج:تحديات و تهديدات**، ترجمة:خليل حماد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 01 1997، ص 76.

[2] خديجة عرفة محمد، **الصين و أمن الطاقة:رؤية مستقبلية**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، أفريل 2006، ص 56.

دون استثناء، سواء كانت متقدمة أو نامية. وفي سنة 2003 كـان الإقتصـاد الصـيني المتنامي مسئولا عن ثلث النمو في الطلب العالمي على النفط.

فيما يتعلق بالفحم، فإن أهميته تكمن في كون أن استهلاك الصين لهذا النوع من الطاقـة أكبر حجما من أي دولة أخرى، باعتبار أنها أول منتج له في العالم، و يقدر برنامج الأمـم المتحدة للتنمية أن الصين ستحرق 3.1 مليار طن فحم سنويا بحلول 2010، ولذلك سوف تستهلك الصين في العام الواحد كميات من الفحم أكثر من كل ما حرقته الولايات المتحـدة منذ بداية الثورة الصناعية فيها[1].

إن أهمية الطاقة للصين-كغيرها من الدول- تكمن أيضا في الجانب العسكري، فالقوة العسكرية للصين لا يمكنها التوسع وأداء أدوارها الدفاعية بدون تـأمين مصـادر طاقـة متنوعة وكافية لتلبية الحجم الكبير من النفط التي تتطلبه القـدرات العسـكرية الصـينية. فالعلاقة بين الطاقة والقوة العسكرية أصبحت مترابطة منذ السنوات الأولـى مـن القـرن العشرين، أي منذ الحرب العالمية الأولى، أين أصبحت حماية الإمدادات من الـنفط أمـرا حاسما فيها، ثم عمل قدوم الدبابات والطائرات المقاتلة ، والغواصات التي تعمـل بالـديزل على تعزيز أهمية النفط ، و قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولـى صـار الحصـول علـى البترول عنصرا أساسيا في التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للدول المتحاربة[2]، ومنـذ ذلـك الحين إلى يومنا هذا لم يعد من الممكن لأي قوة عسكرية أن تتوسع وتسيطر بدون تـأمين النفط.

من جهة أخرى، هناك علاقة ترابطية بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية (القـوة والثروة)، والتي لا يمكن لها أن تستمر وتتطور بدون موارد طاقويـة تحركهـا. فـالقوة الإقتصادية تشتمل من بين أشياء أخرى على توافر المصادر الطبيعية والبشرية القادرة على بناء ترسانة عسكرية قوية وتطويرها والحفاظ على تفوقها في مجال الردع السـاكن فـي أوقات السلم واستغلالها بفعالية في أوقات الحرب. كما أن القوة الاقتصادية هي عماد القوة العسكرية، في حين أن القوة العسكرية هي التي تحمي وتولد القوة الإقتصادية. كمـا يـرى المؤرخ الأمريكي "بول كندي"، وفي الوقت الذي يبدأ فيه استخدام القوة لغير الغايـة التـي وجدت من أجلها وهو خلق الثروة (القوة الاقتصادية) فإن ذلك يؤذن بزوال القـوة علـى

[1] دانييل بورشتاين، ارنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 219.
[2] فوزي درويش، مرجع سابق، ص 43.

المدى البعيد نظرا لإستنزاف مصادر الثروة اللازمة للحفاظ على القوة العسـكرية وتوليـد مزيد من الثروة.

كما ذكرنا سابقا، فإن الصين، ومنذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، واقتصـادها يشهد نموا سريعا، مما ترتب على ذلك زيادة حجم طلبها لمصادر الطاقة والمـواد الخـام وخاصة على النفط،.واليوم يواجه الأمن النفطي الصيني مشاكل على الصـعيدين الـداخلي والخارجي، في آن واحد. فعلى الصعيد الداخلي، عدم قدرة المصادر مـن الـنفط والغـاز الطبيعي المحلية على الإيفاء وتلبية حاجيات ومتطلبات التنمية الاقتصـادية، فحقـل الـنفط "داكينغ" وهو الأضخم في البلاد بلا منازع، لم ينتج أكثر من 50.1 مليـون طـن سـنة 2003، بعد أن بلغ أوج إنتاجه سنة 1997 ب 56 مليون طن . و يتوقع من حقل النفط هذا الواقع في مقاطعة "هايلونغجيانغ" الشمالية الشرقية والـذي يعـود تـاريخ تطـويره إلـى الخمسينات أن لا ينتج أكثر من 30 مليون طن سنة2010[1].

وعلى المستوى الخارجي، أصبحت الصين تعتمد إلى درجـة خطيـرة علـى الـنفط المستورد لتغطية احتياجاتها، مما يعود بمخاطر كبيرة على أمنها الطاقوي. فمنذ عام 1993 وبعد أن أصبحت الصين مستوردا صافيا للنفط، ارتفعت نسبة اعتمادها على الخارج إلـى 8.33 % عام 2000 ، بعد أن كانت 6.7 % فقط عام 1995.

يتضح مما سبق أن اختلال معادلة الطلب والعرض للنفط الصيني قد أصبح حقيقة لا يرقى إليها جدال خلال القرن الحادي والعشرين،.وقد أجمع الخبراء الصينيون والأجانب على أنه في حال تجاوز حجم الواردات النفطية لأي بلد من بلدان العالم حدود 50 مليون طن، فإن أداءه الاقتصادي المحلي سيتأثر سلبا بحركة الأسعار في الأسواق الدولية، وفي حال تجاوزه 100 مليون طن، فعليه التفكير في ضمان أمن إمداده النفطي عبر الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية..

يبدو البحث الصيني عن النفط سواء في الداخل أو في مناطق العالم مهما لاعتبـارات عدة أبرزها، الحفاظ على النمو الاقتصادي في المستقبل. كما أن التوسع الاقتصادي يـؤدي إلى تزايد وتطور حركة التصـنيع، فقطـاع الصـناعة لوحـده فـي الصـين يسـتهلك

---

[1] ريتشارد هاينبرغ، **غروب الطاقة:الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول**، ترجمة:مازن جندلي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط01 ، 2006، ص 96.

حوالي 70% من إجمالي استهلاكها من الطاقة، وتتزايد نسبة استهلاك هذا القطاع للطاقة ب 4.2% سنويا[1].

إن نمو الاستهلاك المحلي في أكبر سوق داخلية في العالم قد دفع حجم الطلب على النفط والغاز إلى التزايد، وهو ما جعل الصين مستهلكا رئيسيا للنفط في العالم، ما أدى إلى تعاظم أهمية الطاقة بالنسبة للصين، وأوجب اهتماما بعلاقتها مع الدول النفطية. فوفقا للإحصائيات الرسمية ارتفعت واردات الصين من النفط سنة 2003 بنسبة 30%، بالمقارنة مع سنة 2002 ، ما جعل هذه الأمة ثاني أكبر مستورد للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة[2].

المطلب الثاني:الأوضاع الطاقوية في الصين

منذ سنة 2003 تجاوزت الصين اليابان كثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبلغ استهلاكها حوالي 10/1 استهلاك العالم. وتعتمد الصين حاليا اعتمادا كبيرا على الفحم، أما النفط فيشكل حوالي 23% من استهلاكها العام للطاقة، لكن النفط أصبح ذو أهمية قصوى كمصدر أساسي للطاقة في الصين، وذلك لإعتبارين أساسيين:

_كون النفط له ميزات عديدة عن بقية المصادر الأخرى، أهمها الإنخفاض النسبي لتكاليفه وسهولة نقله وتخزينه. وعليه تعتمد الصين على النفط كوقود أساسي يلبي احتياجات اقتصادها من نقل وصناعة قوية تتطلب كميات نفطية ضخمة.

_الاعتبار الثاني هو القيود الدولية البيئية والتقنية، والتي تسعى إلى الحد من ظاهرة التلوث البيئي. نتيجة لذلك سوف يتناقص اعتماد الصين للفحم كمصدر للطاقة كونه مسبب للتلوث البيئي وبدرجة عالية مقارنة بالنفط، رغم كون الصين الدولة رقم 01 في العالم من حيث معدل إنتاجها السنوي من الفحم الذي يبلغ 1.100 مليار طن[3]. أما المصادر الأخرى الغير ملوثة مثل مصادر الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي، فهي تلعب أدوارا ملحقة في الإستعمال الطاقوي الصيني. لكن مستقبلا، تشير التقديرات إلى أن نسبة مساهمة هذه المصادر في

---

[1] Jonathan E Sinton, Rachel E Stern, **Evaluation of Chinas Energy Strategy Options**, Lawrence Berkeley National Laboratory, (Berkeley, May 2005), p 10.

[2] ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق ، ص 95.

[3] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص 56.

الاستهلاك الصيني للطاقة قد تصل إلى حوالي 50% من الاستهلاك العام بحلول سنة 2050.

بصفة عامة تزايد احتياج الصين للنفط يعود لعدة عوامل يمكن إجمالها في النمو الإقتصادي الهائل الذي تحققه الصين منذ بدء الإصلاحات، وأيضا التزايد في عدد السيارات بالصين، وكذلك استعمال أنواع الوقود المستخرجة من النفط بدلا من الفحم لتوليد الكهرباء. في هذا المجال أشار تقرير صندوق النقد الدولي أن معدلات النمو في الصين والهند مستمرة في دفع الطلب على النفط للزيادة، و أظهرت إحدى بيانات صينية أن واردات النفط في الفترة من جانفي إلى جويلية 2004 زادت بمعدل سنوي 40% [1].

من حيث التزايد في عدد السيارات، تضاعف العدد المسوق منها في الصين من أقل من 250000 سيارة سنة 1999، إلى أكثر من 2 مليون سيارة سنة 2003، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة من 19% سنة 1995، إلى أكثر من 23% سنة 2004. في حين نجد أن الفحم تراجعت نسبة استعماله من 77% ، إلى 66% [2]. وتوقعت الحكومة الصينية أن يزيد عدد السيارات على الطرق في الصين سبعة أمثاله ليصل إلى 140 مليون سيارة بحلول عام 2020. وقالت وزارة الاتصالات الصينية ان العدد الإجمالي للسيارات سيصل في النهاية إلى 250 مليون أو 150 سيارة لكل 1000 شخص[3]. ونظرا للعدد الكبير للسكان في الصين فسيساهم هذا العامل في دفع الطلب الصيني على المصادر المختلفة للطاقة بصفة عامة، والنفط بصفة خاصة إلى مستويات جد عالية.

لكن بالرغم من أن نسبة النمو الإقتصادي الصيني مرتفعة تقدر بحوالي 9% سـنويا وما يتطلبه هذا النمو من الطاقة، فإن المشكلة الأساسية هي أن الصين تستهلك الكثير مـن الطاقة مقارنة بهذا النمو الإقتصادي. وإذا كان الناتج المحلي القومي الصـيني يمثـل 4% فقط من إجمالي الناتج العالمي، فإن إستهلاكها للطاقة يبلغ 12□ من الاسـتهلاك العـالمي مما دفع الحزب الشيوعي الحاكم - في مؤتمره الأخير في منتصف تشرين الأول 2005 - إلى اتخاذ قرار بخفض استهلاك الطاقة بحدود 20 □ حتى عام 2010. وقـد دفـع قلـق

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص ص 34 35.

[2] Pablo Bustelo, **China and the Geopolitics of Oil in the Asian Pacific Region**, Working Paper 2005: http://www.nautilus.org/aesnet/2005/NOV3005/RIE_Bustelo.pdf

بتاريخ: 06-03-2007.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 35.

الصين من عجز مصادرها الداخلية على تلبية الطلب، وتزايد اعتمادها على النفط المستورد إلى زيادة استثماراتها في حقول النفط في مختلف دول العالم (الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى إضافة إلى أمريكا اللاتينية) لتلبية احتياجات اقتصادها المتنامي، وهو مـا سـوف نتطرق إليه لاحقا. والمعروف أن الصين تشتري حاليا ما يعادل ثلث حاجاتها من الخـارج ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى 50□عام 2020 وإلى 80 □ عام 2030 الأمر الذي يهـدد الأمن الاستراتيجي للصين[1].

ومنه فالتقديرات تؤكد بأن اعتماد الصين على النفط سـوف يتزايـد أكثـر فـأكثر وبالموازاة يقل اعتمادها على الفحم. فمن المتوقع أن تزيد نسبة اعتماد الصين على الـنفط من 23% سنة 2004 إلى 27% سنة 2020. ووفقا لوزارة الطاقة الأمريكية، سوف يرتفع استهلاك النفط في الصين من 5.6 برميل يوميا سنة 2003 إلى 15 مليون برميـل يوميـا سنة 2030، وفي المقابل سوف يتراجع الإعتماد على الفحم من 69% إلى 56%. أما الغاز الطبيعي فتشير التقديرات إلى أن استهلاك الصين منه سوف يتزايد من حـوالي 3% إلـى حوالي 10%، والطاقة النووية من 0.7% إلى 3.2% بحلول عام 2020[2].

لقد فرضت زيادة الاستهلاك في الطاقة على الصين أن تتحرك، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لتعويض أي نقص نفطي. ففي الداخل بدأ الاهتمام بالبحث عن النفط في الأراضي الصينية منذ أن ولدت جمهورية الصين الشعبية الشيوعية في عام 1949 حيث كان على أرضها 3 حقول نفطية تنتج 120 ألف طن من النفط الخام سنويا. وخلال الخطة الخماسية الأولى (1953-1957) بلغ إنتاج الصين السنوي للنفط 1.46 مليون طن بينما بلغ الغاز المستخرج 70 مليون متر مكعب. أما في سنوات الخطة الخماسية الثانية (58-1962) اكتشفت حقول نفط جديدة في أحواض بشمال شرقي وشمال غربي البلاد. وبالاستفادة من هذه الحقول، وصل إنتاج الصين النفطي عام 1963 إلى 6.48 ملايين طن من النفط الخام، محققة بذلك الاكتفاء الذاتي في الطاقة. واستمر تسلسل الكتشاف المزيد من حقول النفط منذ ذلك العام. وفي عام 1978 وصل الإنتاج النفطي السنوي للصين إلى 100 مليون طن، إن هذا التاريخ الذي عرف بدأ الإصلاحات الاقتصادية في الصين بالانتقال التدريجي من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والتوجه نحو اللامركزية في تسيير

[1] Frederic Bobin, **l insatiable appétit de la Chine**, Le Monde, (08 Septembre 2005), p 15.
[2] Ibid, p 15.

الإقتصاد من طرف الدولة. هذا التحول انعكس بدوره على قطاع الطاقة الذي تحول التحكم فيه تدريجيا من التخطيط المركزي للدولة، إلى شركات الطاقة الصينية، مثل شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC)، و شركة الصين للبتر وكيماويات (SINOPEC). هذا التحول في إدارة وتسيير قطاع الطاقة أدى إلى اهتمام صيني أكبر بتحقيق الأمن الطاقوي والتركيز على الطاقة[1]. وبلغ الإنتاج حدا هائلا عام 1995 حيث وصل إلى 140 مليون طن، غير أن ذلك العام كان إيذانا بتراجع الإنتاج الذي شهد نموا ضئيلا نسبته 1.9% سنويا فقط بين عامي 1996 وعام 2000 (الخطة الخماسية التاسعة)، مقارنة بتزايد الطلب على استهلاك النفط سنويا بـ5.3%، و في سنة 2000 دشنت الصين خطتها الخماسية العاشرة(2005.2000)، و التي تقرر خلالها إنشاء احتياطي استراتيجي صيني من النفط، وبالضبط سنة 2004 أين تم البدء رسميا في بناء الإحتياطي الإستراتيجي النفطي[2]، حيث أن هذا الاحتياطي أصبح ذو ضرورة قصوى للصين لمواجهة أي نقص في الإمدادات نتيجة لظروف طارئة يمكن أن تحدث. وتسعى الصين إلى بناء احتياطي نفطي يغطي احتياجها لمدة 40 يوما وذلك قبل حلول 2010، ووصول هذا الاحتياطي إلى تلبية الاحتياج لمدة 55 يوما قبل سنة 2020 [3].

*** أثر انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الطاقة**

إن سعي الصين للإنضمام إلى مختلف الهيئات والمنظمات الدولية منذ بدءها في برنامج التحديث، قد دفعها إلى القيام بإصلاحات شاملة وفي مختلف القطاعات وذلك مواكبة لخطوات الصين نحو الاندماج في التفاعلات الإقتصادية العالمية، مما دفع عددا كبيرا من المراقبين إلى التأمين على صدق نوايا البلاد في التكيف بما يتواءم ويتلاءم مع مقتضيات هذه التفاعلات[4]. ولعل أهم انجاز حققته الصين في علاقاتها الاقتصادية الخارجية هو انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001.

إن تحرير وانفتاح الأسواق الداخلية للتجارة الخارجية، وما ينتج عنه من تدفق لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، نتيجة انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية قد انعكس

[1] Jonathan E Sinton, Rachel E Stern, op.cit, p 04.
[2]Energy Policy Act 2005, **National Security Review of International Energy Requirements**, The US Department of Energy, section 1837, (February 2006) ; p 22.
[3] Zhang Kang, **The Chinas Oil and Gaz Resources Safety Countermeasures**, Development research center of state council, (Beijing, October 2003), p18.
[4] محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 261.

بدوره على قطاع الطاقة، إذ بدأت عروض الاستثمارات الأجنبية في قطاعي النفط والغـاز تتهاطل على البلاد، حيث أن شركات الطاقة الصينية أصبحت تجاب ملايير الدولارات من رأس المال الأجنبي[1]. كما تعرض الصين حاليا على الأجانب فرصا مغرية لاستخراج النفط من مياهها الإقليمية، لأنها بحاجة إلى رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية.

وتتركز الإستثمارات الأجنبية على مياه الصين الإقليمية الغنية بالنفط، التـي تتـوزع حاليا وبشكل رئيسي بين 3 أحواض على السـاحل الشـرقي للصـين، وهـي: حـوض بوهاي"BOHAI" في الشمال الشرقي، والذي تتمركز فيه الاستكشافات النفطية بشكل كبير في الآونة الأخيرة ، ومن المحتمل أن يحتوي هذا الحقل على أكثر من 1.5 مليار برميـل من الاحتياطات المحتملة[2]، وهناك أيضا حـوض نهـر الجـوهرة "PEARL RIVER" بالقرب من هونج كونج في بحر الصين الجنوبي، هذا بالإضافة إلى حقل تاريم "TARIM" في شمال غرب الصين الذي يحتوي على احتياطات محتملة كبيرة من النفط لكن هذا الحقل وبافتراض وجود كميات ضخمة فيه، فإن المشكلة التي تواجه المستثمرين فيه، هـي كلفـة استخراج النفط فيه، إضافة إلى الحاجة لبناء آلاف الكيلومترات من الأنابيب الناقلة للـنفط. وكلها عوامل تجعل من نفط TARIM باهض التكاليف، إذا ما قـورن بتكـاليف الـنفط العالمية[3].

ولقد أدى إدراج أسهم الشركتين الطاقويتين الصـينيتين CNPC وSINOPEC فـي سوقي نيويورك وهونج كونج للأوراق المالية إلى جذبهما لـ 6 مليـارات دولار خـلال النصف الأول من عام 2000 وحده، وجمعت CNPC 3 مليارات حتى أفريـل 2000، فيما تدفقت 3.4 مليارات دولار من الشركات الأجنبية على SINOPEC. هـذه المبـالغ بمجموعها تنذر بمطالبة أصحابها الأجانب بنفوذ أوسع فـي إدارة سـوق الـنفط والغـاز الصيني[4].

إنه بعد 4 سـنوات من إنضمام الصين للمنظمة، أي في سنة 2005، سـمح للقطـاع الخاص بامتلاك 30% من أسهم محطات البنزين في البلاد، كما سيسمح أيضا للشـركات

---

[1] Bernard D Cole, **Oil for the Lamps of China: Beiings 21st Century Search for Energy**, National Defense University press, (Washington DC, 2003), p02.
[2] Energy Policy Act 2005, op cit, p 19.
[3] Mehmet Ögütçü, **China's Energy Security: Geopolitical Implications for Asia and Beyond**: http://www.gasandoil.com/ogel/samples/freearticles/article_15.htm
بتاريخ : 2007-07-20.
[4] Bernard D Cole, op.cit, p43.

الأجنبية بإنـشاء محطات غاز جديدة بالإشتراك مع كبرى الشركات الوطنيـة، وسـتتخلى الصين تدريجيا عن احتكارها لدور المنتج والموزع الرئيسي لمصادر الطاقة في البلاد[1].

*** إستراتيجية الصين لأمن الطاقة:**

إن تعاظم أهمية الطاقة بالنسبة للصين، وتزايد طلبها على مختلف أنواعها وبصـورة كبيرة قد دفع بالقادة الصينيين إلى تبني إستراتيجية طاقوية متعددة الجوانب، والتي يمكـن إجمالها في:

1/ إصلاح قطاع الطاقة: لقد أدرك صناع القرار في الصين بأن وضع سياسـة طاقويـة صارمة ومستقلة أمر حيوي لتدعيم ومواصلة النمو الإقتصادي المحقـق منـذ أكثـر مـن عشرين سنة، فالصين على خلاف الدول الأخرى، لم تكن تملك هيئة وطنية موحدة للطاقـة تتكلف بتسيير الأوضاع الطاقوية فيها، حيث أنه ومنذ قيام جمهورية الصين الشعبية ، تـم إنشاء مجموعة من الهيئات لكن سرعان ما يتم حلها. لكن بعد سنة 1993 ، اتضح للقـادة الصينيين أن الأمن الطاقوي الصيني أصبح مهددا لإرتباطه منـذ ذلـك التـاريخ بالعامـل الخارجي، ومن ثم اتضحت أهمية وضرورة إصلاح قطاع الطاقة لتحقيق الأمن الطـاقوي. أهم تلك الإصلاحات تلك التي قامت بها الصين سنة 1998 في قطاع الطاقة الوطني لتفصل بين الوظيفة الإدارية والقانونية من جهة، والملكية والتشغيل من جهة أخرى، فيمـا بـدأت بعض كبرى شركاتها عرض أسهمها للامتلاك العام. خصوصا الشركتين الرئيستين اللتـين تسيطران على قطاع الطاقة في الصين، وهما: شركة الصين الوطنية للبتـرول (CNPC) في مناطق الشمال والشرق، وشركة الصين للبتر وكيماويات (SINOPEC) في منـاطق الشرق والجنوب، هذه الأخيرة تعتبر أكبر شركه مستوردة للنفط الخام في الصين. ففي سنة 2001 كانت هذه الشركة مسؤولة عن استيراد ما يقارب 80% من إجمالي النفط المستورد في الصين[2]. تلت هذه الإصلاحات مجموعة إصلاحات أخرى تمثلت فـي إنشـاء مكتـب للطاقة، تابع للجنـة الإصـلاح و النمـو الـوطني (National Development and Reform Commission) سنة 2000، والمسؤول عن التخطيط الإستراتيجي للطاقة فـي الصين. هذا المكتب تم استبداله بـ مكتب الدولة للطاقـة(State Energy Office) سـنة 2005، مهمته الأساسية الإشراف على تحقيق الأمن الطاقوي للصين[3].

[1] Zhang Kang, op.cit, p 61.
[2] Bernard D Cole, op.cit, p 02.
[3] Ibid, p 03.

2/ تنويع الموارد: إن صناع القرار السياسي في الصين ينتابهم القلق من نفس المخاوف التي تراود المسئولين الأمريكيين حول الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وهي منطقة تعاني من اضطرابات سياسية متتابعة وعدم استقرار أمني خطير. وهي عوامل تهدد أمن وسلامة وصول الإمدادات النفطية إلى الصين. هناك سبب آخر أساسي لهذا القلق الصيني من اعتمادها الكبير على نفط المنطقة وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسيطر عليها، لذلك فإن المسئولين الصينيين يبحثون عن وسائل لتقليل مدى تعرضهم لمخاطر نقص الإمدادات من النفط، من خلال تنويع الموارد من النفط والتقليل من الاعتماد الكبير على نفط الشرق الأوسط وذلك بالتوجه إلى مناطق أخرى مثل آسيا الوسطى، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. فمن أسس التخطيط الاستراتيجي الصيني فيما يخص السياسة الطاقوية هو ضمان إقامة تواجد صيني في مناطق الإمدادات الكبرى عبر العالم ، ولقد تجلى هذا المدخل الإستراتيجي الصيني على وجه الخصوص في كازاخستان، إيران والسودان.

3/ تنويع المصادر: إن تنويع مصادر الطاقة قد أصبح من الأولويات الإستراتيجية لتحقيق أمن الطاقة الصيني. فاستهلاك الطاقة في الصين معتمد وبنسبة كبيرة على الفحم، الشيء الذي تسبب في أضرار بيئية خطيرة، إذ أن مجموعة كبيرة من المدن الصينية تصنف ضمن أكبر المدن تلوثا في العالم. ونظرا للميزات الكثيرة التي يتميز بها النفط عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى، ركزت الصين على استعماله في مختلف المجالات، وأعطت الأولوية لتأمين احتياجاتها من النفط، في علاقاتها الخارجية مع الدول المنتجة، أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فكذلك أولت الصين أهمية لتطوير استعماله، واستنادا إلى الوكالة الدولية للطاقة سوف يزيد استهلاك الصين للغاز الطبيعي بخمسة مرات بحلول سنة 2030 ، من 32 مليار متر مكعب سنة 2000، إلى 61 مليار سنة 2010، وستصل إلى 162 مليار بحلول سنة 2030، لكن مساهمة الغاز الطبيعي في الاستهلاك الصيني العام للطاقة سوف تظل ضعيفة نسبيا، تقدر بحوالي 7% سنة 2020. والجدول التالي يبين النسبة المئوية لإستهلاك كل نوع من أنواع الوقود الأحفوري(fossil fuel) في الصين من سنة 2000 إلى غاية 2020[1].

[1] Development Research Center of the State Council , **Overview of the National Energy strategy**: www.efchina.org/documents/Draft_Natl_E_Plano311.pdf

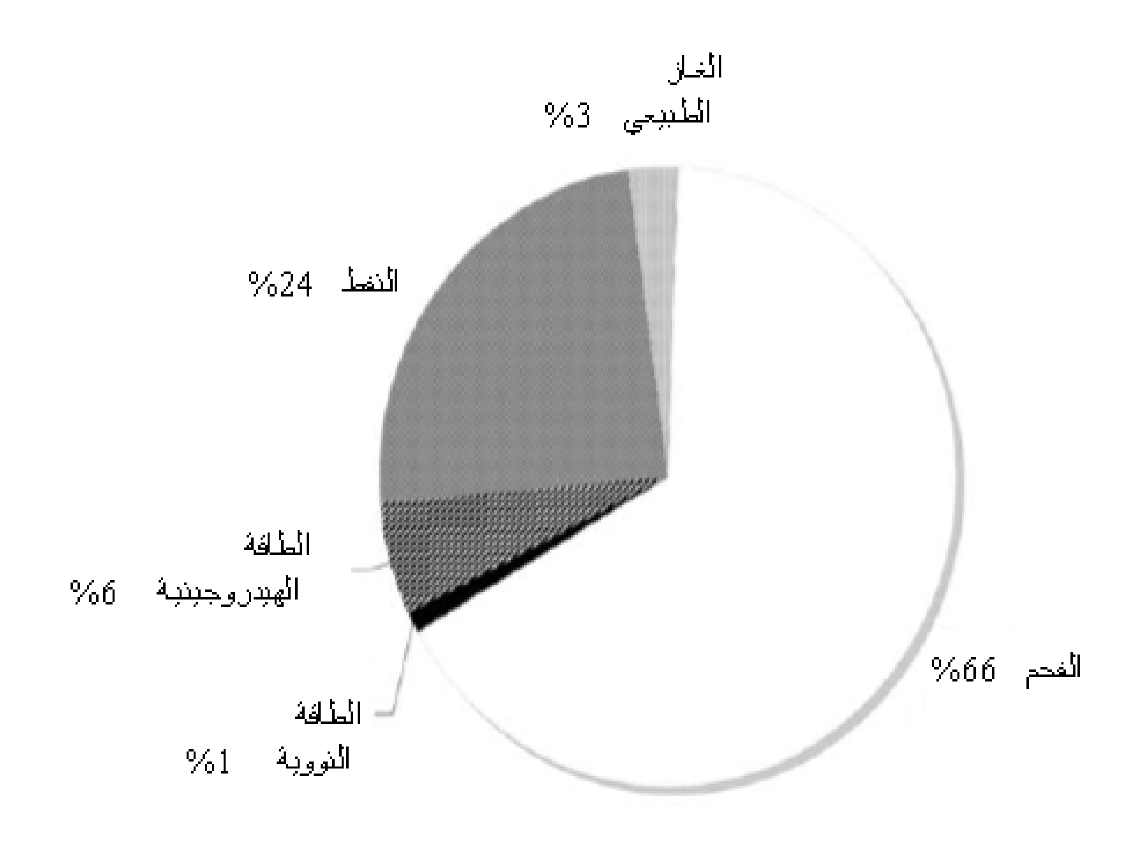
بتاريخ : 20-06-2006.

:

نوع الوقود	نسبة النمو السنوي 2000-2020	2000	2010	2020
الفحم	% 4.22	%69.9	%66.7	%63.2
النفط	% 5.10	% 23.0	%25.2	%26.7
الغاز	% 9.44	% 2.8	%5.2	%6.7

الشكل 2- النسبة المئوية لاستهلاك أنواع الوقود الأحفوري(fossil fuel) في الصين-

أما الشكل التالي فيمثل النسبة المئوية لاستهلاك الصين لجميع أنواع الطاقة حسب إحصائيات 2004[1].



الشكل 3 -الاستهلاك الصيني للطاقة 2004-

[1] Energy Policy Act 2005, op.cit, p 13.

انطلاقا من الشكلين السابقين، يمكن ملاحظة أن الفحم يمثل المصدر الأول للطاقة في الصين، وسيظل كذلك في المستقبل المنظور، لكن نسبة تنامي استخدامه ضعيفة، تقدر ب 4.22% مقارنة بنسبة النفط المقدرة ب 5.10% . أما الغاز الطبيعي فعلى الرغم من أن استهلاكه كمصدر للطاقة في الصين ضعيف مقارنة بالمصادر الأخرى وسيظل كذلك، إلا أن نسبة تنامي استخدامه هي الأسرع مقارنة بالفحم والنفط، مقدرة ب 9.44%.

4/ زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة: إن القلق من الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة الخارجية، وما قد ينجم عنه من احتمال تعرض الإمدادات إلى الخطر إضافة إلى الضغوطات البيئية التي تواجهها الصين، نتيجة استهلاكها الكبير للطاقة، حيث أنها تصنف ضمن أكثر الدول تلويثا للمناخ في العالم، وهي تضم الآن سبع مدن من أصل عشر مدن هي الأعلى تلوثا في العالم، أو ثلاثا وأربعين مدينة يحتوي فيها الهواء على مركزات ثاني أكسيد الكربون، التي تزيد عن المعدلات التي حددتها منظمة الصحة العالمية[1]. كل هذه العوامل وغيرها دفعت بالحكومة الصينية إلى استكشاف وتطوير الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح.

ولقد أدرك القادة السياسيون في الصين ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع الطاقات المتجددة، والاستثمار في كفاءة الطاقة، فالخطة الخماسية ال 11 (2006-2010) تدعو إلى تحسين كفاءة الطاقة للبلاد بنسبة 20%، وسيكون هذا الهدف الطموح هو المبادرة العالمية الأكبر والأسرع لناحية خفض التلوث الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري الكوني. وقد بدأت الصين في تطبيق هذه الخطة في عام 2005، وتبنت معايير الاقتصاد في استهلاك الطاقة بالنسبة للسيارات، وهي معايير أكثر تشددا بنسبة 20% عن تلك المتبعة في الولايات المتحدة، ما من شأنه أن يخفض التلوث المسبب للاحتباس الحراري بما يصل إلى 60 مليون طن، وتوفير ما يصل إلى نصف مليار برميل نفط بحلول عام 2030. وينص قانون الطاقة المتجددة الصيني لعام 2005 على ضرورة أن يتم إنتاج 15% من طاقة الصين من مصادر طاقة متجددة بحلول عام 2020. وهو ما يصل إلى 120000 ميجاوات من الطاقة الناتجة من مصادر متجددة[2].

---

[1] دانييل بورشتاين، ارنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 224.

[2] **الصين و بدائل الطاقة**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، أفريل 2006، ص59.

وعليه فالصين تسعى إلى تشجيع استخدام مصادر بديلة للطاقة، مع التأكيد على اهتمامها بحماية البيئة. وذلك حتى لا تخضع لأي نوع من أنواع الابتزاز الخارجي بسبب حاجتها إلى النفط المستورد، فأخذت الصين - التي بدأ يتضاءل اعتمادها على الفحم الحجري المحلي - تسعى إلى زيادة الاعتماد على محطات الطاقة النووية والهيدرو- كهربائية وطاقة الرياح والسدود وتخطط لبناء نحو 30 محطة نووية جديدة لتوليد الطاقة حتى عام 2020. وفي هذا المجال تجري في الصين عملية تشييد أضخم مشروع عرفه العالم لتوليد القوى الهيدروليكية، والذي يولد طاقة تماثل خمسة عشر ضعف ما تولده محطة القوى النووية المعيارية، وسوف يكتمل المشروع حسب الجدول المحدد له العام2009 [1] .

[1] دانييل بورشتاين، ارنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 408.

المبحث الثالث:البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية

إن موضوع أمن الطاقة قد أصبح من أهم القضايا الإستراتيجية لأمن الدول بصفة عامة، والدول الصناعية الكبرى بصفة خاصة، أساسا الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان، كونها ثلاث قوى اقتصادية كبرى في العصر الحالي من جهة، ومن جهة أخرى هي ثلاث أكبر قوى مستهلكة ومستوردة للنفط، الذي باعتباره المصدر الأساسي للطاقة والمادة الأولية للصناعة الكيميائية المختلفة، أصبح اليوم عصب التقدم الصناعي الحديث وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، والذي يعتبر بحكم توزيعه الجغرافي الغير متساوي في العالم، يشكل أهم محاور الصراع الدولي[1]. نتيجة لذلك، لقد أصبح موضوع أمن الطاقة محددا رئيسيا للسياسة الخارجية للدول الصناعية، ومتعلق بأمنها القومي. هذا ما يتجلى في تصريحات صناع القرار السياسي لتلك الدول، فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس الأمريكي "جورج والكر بوش" George Walker Bush لأكثر من مرة بأن الدولة التي تعاني من عجز في الموارد الطاقوية، تواجه مشكلة في أمنها القومي. إضافة إلى ذلك، ما جاء في تقرير "ديك تشيني" للسياسة القومية للطاقة في ماي 2001 وهو : ' إن الطاقة هي المعين الذي ننهل منه لإدامة رخائنا وطريقة عيشنا، فينبغي لذلك أن يكون أمن الطاقة أولوية للتجارة الأمريكية والسياسة الخارجية ' [2]. وما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية ينطبق بدوره على الصين، ذلك نظرا للأهمية الإستراتيجية الكبرى لعامل الطاقة للأمن القومي الصيني، التي تم التطرق إليها سابقا.

إن إعطاء أهمية لإقامة العلاقات الخارجية مع الدول المصدرة للطاقة، يدخل في إطار التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية، وأسلوب إدارتها لعلاقاتها الخارجية بأشكال مختلفة منذ بدء الإصلاحات، حيث أصبحت مواقف الصين من القضايا الإقليمية والدولية وعلاقاتها الدولية أكثر براغماتية، وأقل تركيزا على العوامل الإيديولوجية، من مظاهر ذلك خروج الصين من مرحلة المواجهة مع الدول المتقدمة إلى مرحلة الشراكة والتعاون مرورا بمرحلة المهادنة. كما خرجت مواقفها وعلاقاتها مع الدول النامية من حيز التضامن والتعاطف التاريخي إلى مرحلة المصالح وتبادل المنفعة.

---

[1] عبد الحفيظ ديب،**ملامح النظام الدولي الجديد و دور النفط في تبلوره** ، جامعة الجزائر، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية و الإعلام،منشورات كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2004، ص546.

[2] ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص 25.

إنه بسبب انخراط الصين في الاقتصاد العالمي سنة 1978، اتضح لها بفعـل نموهـا الاقتصادي السريع، ونجاحها الهائل في تطوير تقنياتها المدنية والعسـكرية المتقدمـة، أن وصولها إلى الموارد الاقتصادية والتكنولوجية والمعدنية العالمية أمر جوهري في نجاحهـا المستقبلي. والواردات الطاقوية النفطية مثال على حتمية اعتماد الصـين المتزايـد علـى الموارد الخارجية. ففي سنة 2000 استهلكت الصين نحو أربعة ملايين برميل نفـط فـي اليوم، وأنتجت نحو 3 ملايين برميل يوميا. وقد نما الاقتصاد الصيني بمعـدل يفـوق 9% على مدى سنوات عدة، وعلى افتراض استمرار النمو الاقتصادي الصيني بمعـدل 5،5% يقدّر أن تستورد الصين 7 ملايين برميل نفط في اليوم بحلول سـنة 2010 و 9 ملايـين برميل في اليوم سنة 2020.

وعليه فإن الإستراتيجية الخارجية الصينية، أصبحت وبصفة متعاظمة متأثرة بـالعجز المسجل في مجال تلبية الإنتاج المحلي من الطاقة للطلب المتزايد. ومنه ففي الوقت الـذي زاد فيه تعطش الصين للطاقة، أصبح أمن الطاقة يمثـل اعتبـارا رئيسـيا فـي سياسـتها الخارجية. تجلت هذه الأهمية للطاقة في تصريحات كبار المسئولين الصينيين. فـي هـذا السياق يقول "هان وينك" نائب مدير معهد أبحاث الطاقـة فـي اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصلاح الصينية، في محاضرة ألقاها في جوان 2004: بأن الصين يجـب أن تسـتغل نفوذها الدولي و قوتها الوطنية الشاملة استغلالا كاملا لتعزيز التعاون الدولي مـع الـدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط في مجالات السياسة والإقتصاد والدبلوماسـية. ويمثـل تصريح هان، وصفا للسياسة الخارجية الصينية الراهنة[1].

وعلى الرغم من أن الصين تحاول القيام بإصلاحات كبيرة في قطاع الطاقة، وزيـادة إنتاجها الداخلي من النفط، وتنويع وارداتها من دول مختلفـة مثـل السـعودية، وإيـران ونيجيريا، وروسيا، وكندا وغيرها من الدول, إلا أنه لا يمكنها تفادي اعتمادهـا المتنـامي على الموارد الخارجية، خصوصا من منطقة الشرق الأوسط في المستقبل القريب والبعيد..

[1] جين ليانج تسيانج، مرجع سابق، ص 21.

المطلب الأول:أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية

لقد أصبحت إستراتيجية الموارد الطبيعية جزءا هاما من الإستراتيجية الجيوسياسية للصين، وبالتالي بات الأمن الطاقوي قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها الصين جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الإقتصادي وأمنها القومي. فالمشكلة الأساسية التي يعاني منها الأمن النفطي الصيني تتمثل في التزايد الهائل على طلب النفط واعتمادها المفرط على النفط المستورد. هذا الإعتماد، بالإضافة إلى انفتاح قطاع الطاقة الصيني أمام المجال الخارجي، يرى فيهما القادة الصينيون أمران خطيران يهددان أمنها[1]. وهذا ما أدى إلى تعاظم أهمية الطاقة للصين. وأن يصبح أمن الطاقة محددا رئيسيا من محددات السياسة الخارجية الصينية.

إن التعريف التقليدي لأمن الطاقة يرتكز ببساطة على توافر الإنتاج الكافي بأسعار في متناول الجميع. ولكن في الحقيقة، فإن كل بلد ينظر إلى هذا الموضوع من وجهة نظر مختلفة. البلاد المصدرة للطاقة تركز على استمرار وجود الطلب على منتجاتها، حيث أن صادراتها من هذه المنتجات تشكل الدخل الأساسي للدولة. وفي روسيا، تسعى الدولة إلى إحكام سيطرتها على الموارد الإستراتيجية وعلى خطوط وطرق نقل هذه المنتجات الهيدروكربونية إلى الأسواق العالمية. أما بالنسبة للدول النامية، فإن المشكلة تكمن في التأثير السلبي لإرتفاع أسعار النفط في ميزان المدفوعات. أما في الصين والهند، فالمشكلة تتمثل في التأقلم مع الوضع الجديد، والإعتماد على الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتهم من الطاقة، بعد أن كانت سياساتهما في الماضي متمسكة بمبدأ الاكتفاء الذاتي[2].

إن سعي الصين العالمي لتأمين الطاقة مصدره القلق الصيني من الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية المتمركزة في مناطق محدودة، فالحكومة الصينية ترى الواردات النفطية على أساس أنها تبعية إستراتيجية للخارج يمكن، في حالة عدم نجاح الصين في اعتماد سياسة خارجية تضمن تنويع مواردها، أن تؤدي إلى استغلال هذه التبعية من قبل القوى الخارجية لإعاقة النمو الصيني، خصوصا من طرف الولايات المتحدة، التي ينظر إليها في الصين على أنها أكبر تهديد لأمن الطاقة الصيني.

---

[1] Paul McDonald, **China: is the Open Door about to close?** , World Today, Vol 57, no 07, (July 1995), p 146.

[2] دانيل يرجين ، **تأمين الطاقة**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164، أفريل 2003، ص 32.

إن التتبع التاريخي لموضوع أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، يجعل من الواضح إدراك ازدياد أهمية هذا الموضوع، بازدياد اعتماد الصين على المصادر الخارجية، وبالتالي وصول هذه الأهمية أعلى مستوياتها منذ سنوات التسعينيات. فمنذ الخمسينيات، كان التعاون وثيقا بين الصين والإتحاد السوفيتي في هذا المجال، وكانت الصين تعتمد على الإتحاد السوفيتي لتوفير ما يقرب من 50% من احتياجاتها من النفط المكرر. وعند حدوث الخلاف السوفيتي-الصيني، وانسحاب الخبراء الروس الذين لعبوا دورا مهما في قطاع البترول الصيني. تأثر هذا القطاع بشكل كبير. ومنذ ذلك الحين ركزت الحكومة الصينية على تنمية الموارد الذاتية من البترول، ونجحت خلال الستينيات ولسبعينيات من القرن العشرين في تحقيق مبدأ الإعتماد على الذات، وإحكام سيطرة الحكومة على قطاع الطاقة، بل واستطاعت أن تصبح دولة مصدرة للبترول. ولكن بسبب تزايد سرعة النمو الاقتصادي ، فقد تحولت الصين مرة أخرى في عام 1993 إلى دولة مستوردة. مما سبب مخاوف لدى القيادة الصينية من إعادة تجربة الصين مع الإتحاد السوفيتي في الخمسينيات[1]. وتجنبا لذلك، انتهجت الصين إستراتيجية خارجية تضمن أمنها الطاقوي.

تتجلى إستراتيجية تأمين الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، في توجه الصين نحو إعطاء أولوية للطاقة في تحديد علاقاتها الخارجية، وذلك بتنويع استيراد المصادر المختلفة من الطاقة مثل الغاز الطبيعي، بدلا من الإعتماد الحصري على استيراد النفط. وكذلك تنويع الموارد من مختلف المناطق المنتجة للطاقة في العالم، وبذلك تسعى الصين لتقليل مخاطر الاستيراد، عن طريق تنويع مصادر حصولها على النفط، وهي السياسة نفسها التي اتبعتها كل من الولايات المتحدة واليابان. واعتمدت الصين صيغة جديدة للحصول على النفط من منطقة الشرق الأوسط الذي تعتمد عليه اعتمادا كبيرا، عن طريق تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المختلفة في المنطقة، خاصة تلك التي لا ترحب بالوجود الأمريكي مثل إيران. وقد وثقت الصين علاقاتها السياسية والإقتصادية بالعديد من الدول في المنطقة مثل السعودية والجزائر. وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شركة "أرامكو" السعودية والهيئة الكويتية للبترول، وشركة إيران الوطنية للنفط. كما وثقت علاقاتها في المنطقة عن طريق التعاون العسكري، وتصدير السلاح إلى إيران وليبيا والمملكة العربية السعودية، ولاحقا

[1] هدى عوض ، **الصين و تأمين الطاقة** ، مجلة السياسة الدولية،عدد 164 ، أفريل 2006، ص 63.

السودان. ونظرا لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وزيادة الوجود الأمريكي فيهـا فقد أبدت الصين اهتماما ملحوظا بالاستثمار والتعاون مع روسيا ودول وسط أسيا في مجال النفط، وبحثت إقامة خطوط أنابيب مباشرة لنقل البترول من هذه المناطق إلى الصين. فـي محاولة لتفادي الاعتماد على نقل النفط عن طريق البحر، حيث تقع مسارات النقل البحري تحت حماية وسيطرة الولايات المتحدة، كما قامت الشـركة الوطنيـة الصـينية للبتـرول بالإستثمار المباشر في مناطق متفرقة حول العالم، في محاولة لأن تجد الصين لنفسها موقع قدم في السوق الدولية التي تسيطر عليها شـركات للـنفط مملوكـة للولايـات المتحـدة وحلفائها[1].

يشمل مفهوم أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية ما يلي[2]:

1- تأمين الكميات المطلوبة من المصادر: إن أهم بعد من أبعاد الأمن الطاقوي للصين هو تأمين الوصول إلى موارد الطاقة الكافية لحماية الأهداف الإستراتيجية التي رسمتها القيـادة الصينية. هذه الأهداف تتمثل في الحفاظ على النمو الاقتصادي وبمعدلات سـنوية مسـتقرة ومنع انفصال تايوان واستقلالها بكافة الوسائل السلمية والقهرية، واستمرار صعود الصـين لتبوأ مكانة عالمية، والحفاظ على استمرارية الحزب الشيوعي الصيني فـي أعلـى هـرم السلطة.

إن تأمين النفط أمر ضروري للأمن الاقتصادي، لأنه لا بديل عنه لتحريـك العجلـة الاقتصادية ، وتسيير للآلات ووسائل النقل. ومن جهة أخرى فإن تأمين الطاقة مهم لتحريك القوة العسكرية، حيث أن قلة الإمدادات تعوق تنامي القدرات العسكرية. لأن فإن الطاقة في هذا العصر هي أساس ومصدر القوة الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي تأمينها يدعم سـعي الصين الطموح بأن تحتل درجة قوة عالمية في المستقبل، وبالسعي لتحقيـق هـذا الهـدف يكتسب الحزب الحاكم في الصين مصدر قوته وشرعيته.

2- استقرار الأسعار العالمية: يكمن التصور الصيني، بأن استقرار أسعار النفط العالميـة في مستويات معقولة، ليست جد مرتفعة و لا جد منخفضة، عامل مهم لأمن الطاقة الصيني. فالقيادة الصينية ترى في ارتفاع الأسعار فوق مستوياتها العادية، أمر من شأنه إعاقة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للصين. ومن جهة أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط عن

---

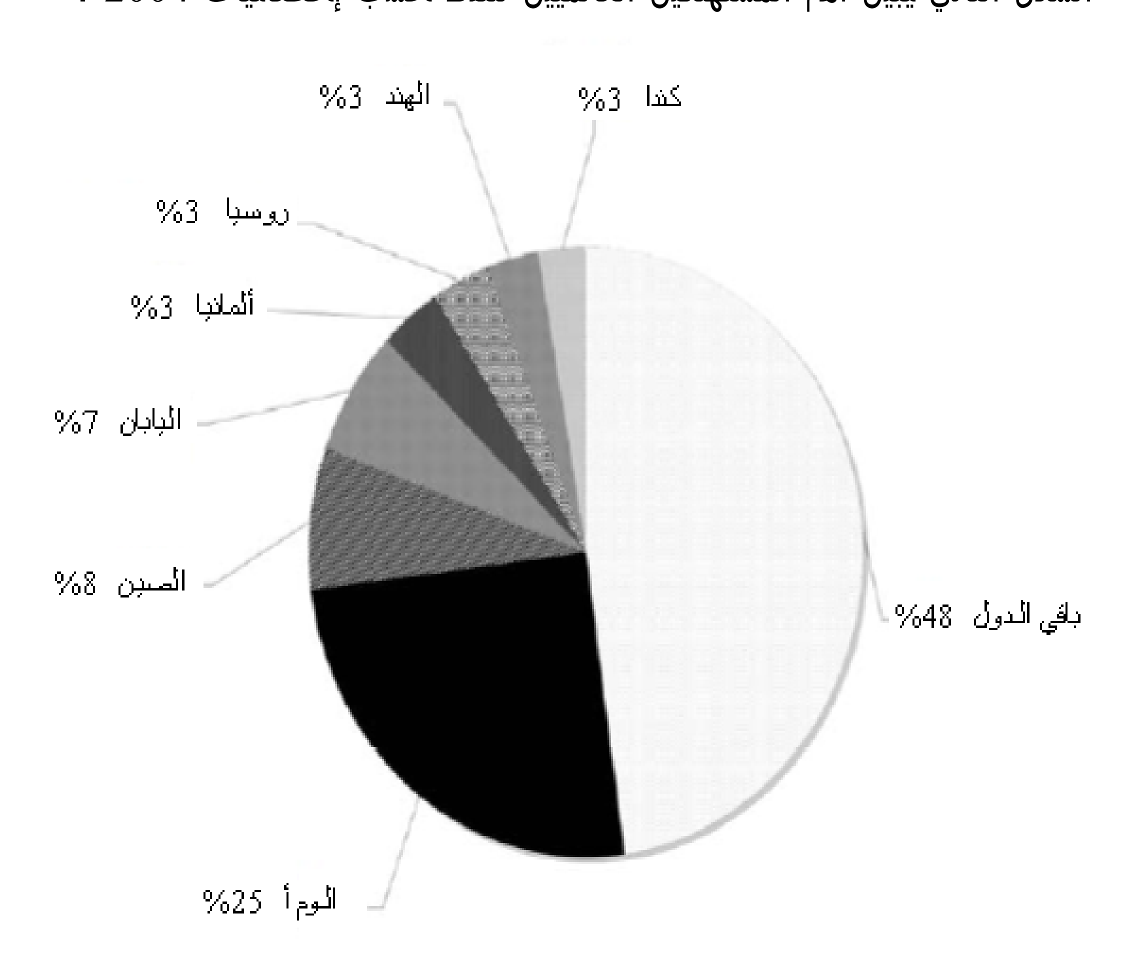
[1] نفس المرجع ، ص 63.

[2] Erica Downs, **Energy Security series: China**, the Brooking Foreign Policy Studies, The brooking Institution, (Washington DC, December 2006), pp 13 14.

مستوياتها المطلوبة يؤدي إلى تضرر الإنتاج الصيني المحلي من النفط من خلال رفض الشركات المحلية والخارجية الاستثمار فيه، نظرا لتكاليف استخراجه المرتفعة.

3- **تأمين نقل الواردات النفطية إلى الداخل الصيني:** إن تأمين وصول الطاقة إلى الصين بعد مهم من أبعاد أمن الطاقة في سياستها الخارجية، لأن الصين لا تملك وسائل بحرية كافية تضمن نقل المصادر، بالإضافة إلى كون أهم المسالك البحرية لعبور ناقلات النفط تسيطر عليها القوة البحرية الأمريكية. لذلك فالصين تسعى إلى الاعتماد على النقل عبر شبكات الأنابيب البرية الناقلة للنفط والغاز. خصوصا مع تعاظم الاعتماد الصيني على المصادر الخارجية واحتلالها المركز الثاني في استهلاك النفط.

الشكل التالي يبين أهم المستهلكين العالميين للنفط حسب إحصائيات 2004[1].



الشكل 4- النسبة المئوية لاستهلاك الدول للنفط مقارنة بإجمالي الاستهلاك العالمي(إحصائيات 2004)-

[1] Energy Policy Act 2005, op. cit, p 05.

أما الجدول التالي فيوضح حجم الاستهلاك النفطي لأهم الدول الصناعية الكبـرى حسـب إحصائيات 2004[1] .

أهم المستهلكين العالميين للنفط - إحصائيات 2004-		
الترتيب	**الدولة**	**الاستهلاك(مليون برميل يوميا)**
01	الولايات المتحدة	20.7
02	الصين	6.5
03	اليابان	5.4
04	ألمانيا	2.6
05	روسيا	2.6
06	الهند	2.3
07	كندا	2.3
08	البرازيل	2.2
09	كوريا الجنوبية	2.3
10	فرنسا	2

الشكل 5 - أهم الدول المستهلكة للنفط -

يظهر المخطط والجدول السابقين أن الصين اليوم تحتل المرتبة الثانية فـي اسـتهلاك النفط العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الاستهلاك الكبير المعتمد أساسـا علـى مصادر الطاقة الخارجية يؤدي إلى تزايد العوامل المهددة لأمن الطاقة الصـيني، وبالتـالي أمنها الاقتصادي والاجتماعي.

[1]Energy Policy Act 2005, op. cit, p 04.

إنه من خلال ما سبق يمكن إجمال العوامل المهددة لأمن الطاقة الصيني في[1]:

1-تعرض الإمدادات الخارجية للخطر، نتيجة حـدوث أزمـات فـي المنـاطق المنتجـة للطاقة(الحرب على العراق مثلا) أو تعرض وسائل التموين لخطر الإتلاف، يهـدد أمـن الطاقة للصين، نتيجة اعتمادها الكبير على الاستيراد.

2-ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، يهدد النمو الاقتصادي الذي سوف يتأثر ويتراجع إذا مـا استقرت الأسعار في مستويات عالية، لفترات متواصلة.

3-انخفاض الأسعار تحت مستوياتها العادية، يهدد الإنتاج المحلي من النفط، ويؤثر علـى صناعة الطاقة الوطنية في الصين.

بالتالي، وبالنظر إلى الأهمية المحورية للطاقة بالنسبة للصين، وبالنسبة لكل بلد تقريبـا في العالم، أصبح السعي وراء المواد الأساسية وحمايتها سمة كبرى فـي تخطـيط الأمـن القومي[2]، وانطلاقا من هذه الأهمية الحيوية لأمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية أدت حتمية توجه الصين إلى الخارج، واعتمادها المتزايد على المصادر الخارجية، لتحقيق أمن الطاقة، إلى تحول الجدال القائم بين القادة الصينيين، من البحث حول مدى قـدرة الصـين على تحسين أدائها المحلي والتقليل من استيرادها النفطي، إلى التكلم عن ضـرورة وجـود إستراتيجية صينية تضمن مواجهة الأخطار التي قد تنجم عن تبعيتها المفرطـة للمصـادر الخارجية من النفط والغاز الطبيعي[3]. هذه الإستراتيجية الجديدة ألزمـت الصـين بانتهـاج دبلوماسية الطاقة.

المطلب الثاني:دبلوماسية الطاقة في الصين

لقد استطاعت الصين توسيع نشاطاتها الدبلوماسية بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة فأصبحت أكثر انتشارا ووصولا إلى أغلب مناطق العالم، متجاوزة مناطق نفوذها التقليديـة في منطقة شرق آسيا. فخلال 3 سنوات من توليه السلطة في الصين، قام الرئيس "هو جين تاو" بزيارة كل القارات. ولما كانت النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها الصين، تنطلق من ركيزتين أساسيتين هما العمل على مواصلة الصعود السلمي، للوصول بالصين إلى مصاف القوى الكبرى، وتحقيق التنمية الاقتصادية، سعت إلى تحقيق المزيد من العلاقات التعاونيـة

---

[1] Zhang Kang, op.cit, p 03.

[2] مايكل كلير، مرجع سابق، ص 21.

[3] Erica Downs, op.cit, p 14.

السلمية مع كافة الدول، وكذلك فإن النمو السكاني وما يصاحبه من زيـادة فـي متطلبـات الغذاء والإعتماد المتزايد على مصادر الطاقة الخارجية، يؤديان إلى تعميق اعتماد الصـين على التعاون الدولي[1]. نتيجة لهذا، حظيت الطاقة في الصين، باهتمام كبيـر مـن طـرف صانعي القرار في السياسة الخارجية الصينية، وأصـبح الحـديث عـن انتهـاج الصـين لدبلوماسية الطاقة.

إن دبلوماسية الطاقة الصينية ليست إستراتيجية جديدة تماما، بل هي الامتداد والتعديل للإستراتيجية القديمة المسماة بإسـتراتيجية الـذهاب إلـي الخـارج " Going Abroad Strategy"، التغيير فيها هو الإهتمام المتزايد بشق طرق الطاقة الجديـدة علـي النطـاق الدولي للتمسك بزمام المبادرة أكثر من الماضي. إضافة إلى أن شركات الطاقة الصينية هي التي بدأت تطبيق إستراتيجية الذهاب إلى الخارج[2]، أما دبلوماسية الطاقة فتتم فـي إطـار حكومي رسمي، تتولى تنفيذه السلطة الصينية.

إن دبلوماسية الطاقة ما زالت مستجدة بالنسبة إلى الصين، وترجع إلى التسـعينات من القرن العشرين، حيث أثارت قضية أمن الطاقة اهتماما قويا من قبل الحكومة الصينية مع زيادة حاجات الصين للطاقة وارتفاع نسبة الاعتماد على الاستيراد بصورة سـريعة، فأصبحت دبلوماسية الطاقة جزءا مهما للإستراتيجية الدبلوماسـية للحكومـة الصـينية الحالية. إن معظم الزيارات التي قام بها الرئيس "هو جين تاو" خلال العامين الماضـيين مرتبطة بالشؤون التعاونية في مجال البترول والغاز الطبيعي.

ترجع أسباب إتباع هذه الدبلوماسية، إلى أن الصين يواجهها كما أسلفنا سابقا مشكلة عجز في مواردها الطاقوية مع تنمية وتطوير الاقتصاد الصيني بصورة سريعة في هـذه السنوات، حيث أن كمية الاستهلاك النفطي ازدادت زيادة ملحوظة. مما أدى بالصين إلى استيراد كميات هائلة من النفط لسد الحاجات الداخلية بسبب شح مواردها النفطية، وذلـك ما يتمثل في سرعة زيادة كمية الاستهلاك النفطي في الصين بـ 6.66 سـنويا خـلال السنوات ما بين 1993 - 2003، بالمقارنة مع ذلك، فإن سرعة زيادة إنتاج النفط داخـل الصين هي 1.75 سنويا فقط خلال هذه الفترة، فتتسع الفجوة بين الطلب والعرض أكبـر فأكبر في القرن الحادي والعشرين، خاصة بعد عام 2003، حيث بدأت الصـين تسـبق

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرين**، في كتاب : هكذا يصنع المستقبل (مجموعة مؤلفين)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط01، 2001، ص 147.

[2] Erica Downs, op.cit, p 38.

اليابان واحتلت المركز الثاني في الاستهلاك النفطي في العالم. نتيجة لكل ذلك وكغيرها من الدول الكبرى، فإن حماية مكامن النفط والغاز هي التي تحكم التخطيط الاستراتيجي[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة الإنتاج في الصين للنفط الخام تظل عالية حتى لا تقدر على مقارنتها مع الدول المنتجة للنفط الأخرى، مثلا تكلفة إنتاج البترول لكل برميل في دول إفريقيا والشرق الأوسط هي 3.73 دولار، وفي كندا 7.17 دولار، وفي أوروبا 8.29 دولار، وفي أمريكا 13.3 دولار، أما في الصين، فهي أكثر من 17 دولارا لكل برميل علي الأقل، فترغب الصين في إنشاء نظام التموين للطاقة علي النطاق العالمي للحصول علي التموين النفطي الطويل الأجل الثابت وبالأسعار المناسبة لدعم تطورها الإقتصادي والإجتماعي بشكل مستمر ومستقر.

ومنه فإن هذه الإحتياجات الصينية الجديدة من الطاقة كانت لها انعكاسات كبيرة على النشاطات الدبلوماسية الصينية، كون النمو الإقتصادي هو حجر الزاوية للاستقرار الإجتماعي الصيني، وضمان استمرارية الحزب الحاكم، لأن القرارات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، مازالت مركزية في مجملها، يتولى صنعها وتنفيذها الحزب الشيوعي، الذي يسعى إلى تكييف السياسة الخارجية لمتطلبات التنمية الإقتصادية. ولذلك فلقد شجع القادة الصينيون شركات الطاقة الوطنية لتأمين الاستثمارات المباشرة في مجال الطاقة مع الدول المنتجة، أما في المجال الخارجي فقد قامت الصين بتعزيز الروابط الدبلوماسية وتطوير العلاقات التعاونية مع هذه الدول، وتقوية العلاقات التجارية الثنائية وتقديم المساعدات في تهيئة وإنشاء البنى التحتية كالجسور والطرقات وغيرها وأيضا إلغاء الديون الوطنية. وبالمقابل نجحت الصين في تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة في هذه الدول، التي وجدت في الصين حليفا استراتيجيا لضمان هامش للمناورة والمساومة مع الدول المستهلكة الأخرى، وهذا ما شكل مصدر قلق للولايات المتحدة واليابان بدخولها مناطق نفوذهما التقليدية [1].

---

[1] مايكل كلير، مرجع سابق، ص 19.

[1] David Zweig , Bi Jianhai, **China's Global Hunt for Energy** , Foreign Affairs: http://www.foreignaffairs.org/20050901faessay84503/david-zweig-bi-jianhai/china-s-global-hunt-for-energy.html بتاريخ :27-01-2007.

لقد أصبحت دبلوماسية الطاقة مؤشرا على توجهات الصين الإقتصادية خلال السنوات الماضية، حيث قادت تلك الدبلوماسية بكين إلى مناطق بعيدة كأمريكا الشمالية واللاتينية لتغطية حاجتها الشديدة للنفط في ضوء التنافس الحاد بينها وبين الولايات المتحدة لشراء أكبر كميات ممكنة من المعروض النفطي.

ويساعد هذا النوع من الدبلوماسية على تمسك الصين بسياسة خارجية سلمية مستقلة تلتزم بمبادئ التعايش السلمي الخمسة، وعدم وجود خلافات بينها وبين الدول المنتجة للطاقة في المصالح الجوهرية، والمحافظة علي التبادل التجاري مع هذه الدول بشكل طبيعي. بإقامة علاقات تعاونية إستراتيجية طويلة الأجل بشكل ثابت ومنفعة متبادلة خاصة في مجال الطاقة.

ويعتبر استيراد النفط، وتصدير المنتجات إلى دول العالم ركيزتين من ركائز الدبلوماسية الصينية، التي أصبحت تتحرك في المنطقة العربية وآسيا الوسطى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، لتوفير مصادر بترولية تؤمن لها تطورها الإقتصادي، ومنه فهذا التعطش الصيني للنفط يفرض عليها دخول مناطق لم تكن في دائرة اهتمام السياسة الخارجية الصينية أو مناطق أخرى لها تاريخ من الأزمات مع الصين.

إذا نظرنا إلى النفط باعتباره مجرد مورد من الموارد الطبيعية فمن المتوقع أن معادلة العرض والطلب للنفط خلال العشرين سنة القادمة ستبقى على نحو عام في حالة توازن حسب تقديرات الخبراء، ومع مرور الوقت. وكلما اقتربنا من بداية مرحلة النضوب الطبيعي للنفط، وبالتالي تغير معادلة العرض والطلب للنفط في الأسواق العالمية، ستزداد حدة الصراع الدولي على الموارد النفطية، وسيتركز الصراع الدولي حول الموارد النفطية أساسا في منطقة الشرق الأوسط، وأسيا الوسطى، بالإضافة إلى إفريقيا، ففي آسيا كما ذكرنا سابقا-من كازاخستان وأذربيجان إلى المملكة العربية السعودية-دول مصدرة بمعظمها للطاقة المستخرجة من أراضيها، وليست مستهلكة كبرى، خلافا لروسيا الغنية بالطاقة. كما أنها تمتلك أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي في العالم. وبما أن الوصول الموثوق إلى الطاقة بأسعار معقولة يعتبر مهما للغاية بالنسبة إلى المناطق الثلاث الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية في العالم-أمريكا الشمالية وأوربا وشرق آسيا-فإن السيطرة الإستراتيجية على المنطقة، حتى ولو كانت تحت ستار اتفاقيات تعاونية، ستكون

رصيد سيطرة عالمية حاسمة[1]. ولتحقيق ذلك، وفي إطار دبلوماسية الطاقة، تعمل الصين على انتهاج إستراتيجية تقوم على الأسس التالية:

1- السعي بكل جهد إلى بناء نظام مستقبل من الإمدادات النفطية عالميا.عن طريق تكثيف الحوارات السياسية والدبلوماسية مع الدول المنتجة للنفط، وتقيم معها علاقات إستراتيجية وتطور التعاون المتعدد الأطراف معها. من أجل تهيئة الظروف المواتية والبيئة الدولية الملائمة للقطاع النفطي المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية..

2- تأييد المؤسسات المحلية في تطبيق إستراتيجية " تخطى عتبـة الـبلاد Going-Out Strategy". وفي المستقبل المنظور فإن منطقة الشرق الأوسط سـتظل مصـدرا رئيسـا للواردات الصينية من النفط في القرن الحادي والعشرين، لذلك ترى الصين أن عليها تعزيز علاقات الصداقة التقليدية القائمة مع دول المنطقة، وحركة التبادل التجـاري والإقتصـادي معها، وأن ترفع مستوى التجارة البينية معها، وأن تسعى إلى بناء مجموعة تكامل للمصالح المشتركة. وبما أن استمرار الحرب في الشرق الأوسط سوف تكون له انعكاسات خطيـرة على أمن الطاقة الصيني ، ولتجنب ذلك تسعى الصين جاهدة عبر نشاطاتها الدبلوماسية في المنطقة بتقديم مساعدات مادية ودعم سياسي لدول المنطقة، وأيضا لعب دور الوساطة فـي الصراع العربي الإسرائيلي[2].

.3- أما بالنسبة لروسيا ومنطقة آسيا الوسطى، فترى الصين ضرورة تفعيل دور منظمة تعاون شنغهاي إلى أقصى حد ممكن، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة مع دول آسيا الوسطى وروسيا، وبذل المساعي الحثيثة من أجل بناء مصدر نفطي مستقر في ظل ما ترى الصين أنها تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي بالنسبة لها..

4- في ذات الوقت ترى الصين أن عليها أن تبادر في طرق الأبواب، وتعزز علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا سعيا وراء تحقيق تنوع المصادر النفطية..

5- تفعيل آلية التعاون الاستراتيجي مع أهم الدول المستهلكة للنفط ومنظمة الطاقة الدولية. وذلك استنادا إلى أنه على الرغم من أن أهم الدول المستهلكة للنفط تتنافس فيما بينها علـى الموارد النفطية، إلا أن هناك مصالح مشتركة تربطها مع بعضها في مجال حماية استقرار السوق النفطي العالمي، والمحافظة على مستوى منخفض لأسعاره..خاصة بعـد انضـمام

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة:عمر الأيوبي،بيروت ، دار الكتاب العربي،2004، ص 86.

[2] Bernard D Cole, op. cit, p 66.

الصين إلى منظمة التجارة العالمية، حيث تربطها بالدول الغربية الكبرى مصالح مشـتركة وثيقة، مما يترتب عليها العمل على تهدئة التباين والخلاف الخاص بالأمن النفطـي قـدر المستطاع مع هذه الدول بما يساعد الصين بكل تأكيد في مجال تحقيق أمن الإمداد النفطي.

مما سبق يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الكبرى التي تسعى الصـين لتحقيقها من خلال إتباعها لدبلوماسية الطاقة هي[1]:.

1- تعزيز استثماراتها في الخارج مع التركيز على قطاع الطاقة، وخاصة البحث والتنقيب عن البترول وتنويع مصادر الحصول عليه، ولهذا ذهبت إلى السودان والجابون في أفريقيا كما ذهبت إلى فنزويلا والأرجنتين في أمريكا الجنوبية، وإلى السعودية وعمـان والـيمن وإيران في غرب آسيا، وإلى كازاخستان في آسيا الوسطى، وإلى إندونيسيا في جنوب شرق آسيا، وأستراليا. هذا الإتجاه يعكس فلسفة التنوع فـي السـعي للحصـول علـى الطاقـة فإذا عجز مصدر ما من المصادر أمكن تعويضه بغيره من المصادر. هذا هو منهج التفكير العلمي والعقلاني والرشيد من خلال المنظور المستقبلي.

2- زيادة حجم تجارتها الخارجية، وغزو الأسواق العالمية بالسلع الصينية المتنوعة الجودة حسب رغبات واحتياجات كل سوق. هذا الحجم من التجارة والصادرات، هو الذي يساعدها في توفير الأموال من العملات الصعبة لاستيراد النفط، ويحول دون حدوث عجز مـزمن ومتضخم في ميزانها يؤثر سلبا على نموها الإقتصادي ويعمل على تأمين احتياطات مالية.

3- حث الدول الأخرى على تمويل التنمية في الصين من خلال الإستثمارات المباشـرة أو المشروعات المشتركة، وخاصة في الصناعات النفطية بمنتجاتها المختلفة، وبهـذا تضـمن ارتباطا مستمرا ومصلحة مشتركة ومنفعة متبادلة سواء مع الدول التجارية أو النفطية.

*** تطبيق الصين لإستراتيجية القوة الناعمة SOFT POWER**

لقد قامت الصين في إطار دبلوماسية الطاقة بانتهاج سياسة القوة الناعمة تجاه الـدول المنتجة للطاقة. هذه السياسة "القوة الناعمة SOFT POWER " التي تم استخدام مفهومها أول مرة من طرف البروفيسور الأمريكي " جوزيف ناي JOSEPH S NYE " في إشارة إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانيات كبيرة من القوة والنفوذ بعيدا عن منطـق القوة العسكرية والتهديد المباشر" HARD POWER ". فالقوة الناعمة حسب ناي تعتمـد

[1] علي حسين باكير، **استراتيجيات الصين النفطية** ، مجلة العصر الالكترونية :
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7805
بتاريخ :04-11-2007.

القدرة على استكشاف وتحديد تطلعات الأطراف الأخرى والقـدرة علـى اسـتمالة هـذه الأطراف من خلال استخدام أساليب الإقناع والإغراء بدل الإكراه والقهر لتحقيق الأهـداف المرجوة. فهذه القوة تحقق مبتغاها من خلال انبهار الطرف الآخر بجاذبية الثقافة الوطنيـة وبالمبادئ السياسية. بالشكل الذي يؤدي إلى النظر لهذه الثقافة وهذه السياسات على أسـاس أنها شرعية ومرجعية.وبذلك تتم السيطرة الفعلية[1].

لكن الولايات المتحدة الأمريكية حسب جوزيف ناي قد فشلت في تحقيـق إسـتراتيجية القوة الناعمة، خصوصا منذ بداية القرن 21، حيث أن العـداء لمفهـوم الأمركـة Anti-Americanism - قد تصاعد في السنوات الأخيرة، وأن معظم الناس حول العالم أصبحوا يرون أن الولايات المتحدة أكبر مهدد للسلم والأمن الدوليين، كما أنها تعرقل الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، وحماية البيئة. وهي كلها مواقف أفشلت تحقيق القوة الناعمـة بالنسـبة للولايات المتحدة الأمريكية[2].

إنه في مقابل فشل الولايات المتحدة في تطبيق القوة الناعمة، قد نجحت الصـين فـي تحقيق هذه الإستراتيجية إلى حد بعيد، فزاد تأثيرها ونفوذها الدوليين وتضاعفت استثماراتها في جميع المجالات وفي أغلب الدول خصوصا دول العـالم الثالـث (إفريقيـا والشـرق الأوسط). إن الصين قد استعملت القوة الناعمة مـن خـلال توظيـف صـورة نظامهـا الاقتصادي والاجتماعي كنموذج بديل يقتدى به في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي بدلا من النموذج الغربي الذي لا يراعي خصوصيات المجتمعات الجنوبيـة، وكـذلك يفـرض شروطا سياسية تدخلية ينظر إليها في الحكومات الوطنية لدول العالم الثالث على أنها تشكل انتهاكا لسياداتها.

من خلال ما سبق، ونتيجة للتطور الكبير الذي شهدته الصين، ونموهـا الاقتصـادي السريع، وتزايد اعتمادها على مصادر الطاقة الخارجية (النفط والغاز) وإتباعها دبلوماسـية غرضها تأمين الطاقة لتلبية احتياجاتها المحلية. ونجاحها في الوصول إلى اغلـب منـاطق العالم المنتجة، حتى تلك التي ظلت تاريخيا تحت دائرة النفوذ الأمريكي والغربي المباشـر. كلها عوامل أدت إلى إعادتها إلى دائرة الاهتمام الأمريكي بسرعة حتى أن أحـد الأسـباب الإستراتيجية بعيدة المدى للاحتلال الأمريكي للعراق كان - بحسب الكثير من المراقبين -

[1]Joseph S. Nye, **Soft Power: The means to success in World politics**, Public affairs, (NY, 2004), p 09.
[2] Ibid, p 05.

هو السيطرة على منابع الطاقة وخطوط إمدادها وجهة تصديرها، وذلك لإبقاء الصين، التي أصبحت تمثل خطرا فعليا للتفوق الأمريكي تحت السيطرة.

خلاصة واستنتاجات

إن الحاجة إلى مصادر الطاقة، هي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، المحدد الأساسي لتوجيه السياسة الخارجية الصينية، بفعل التنمية الاقتصادية والصناعية الضخمة التي تعرفها الصين منذ حوالي 30 سنة تقريبا، بنسبة نمو سنوي تقارب 9%.

هذا النمو الاقتصادي الهائل تطلب توفير كميات ضخمة من مصادر الطاقة، التي على رأسها النفط، حيث أصبحت صناعة الطاقة في الصين عاجزة عن تلبية هذا الطلب. وبما أن الصين تسعى لتعديل سياستها الخارجية حسب متطلبات إستراتيجيتها التنموية، انتهجت ما يعرف بدبلوماسية الطاقة، وسعت لتشجيع شركاتها الطاقوية على الاستثمار والاستكشاف الخارجي، وإبرام اتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي ومختلف المصادر الأخرى. وفي نفس الوقت، قامت الصين بمساعدة نشاط هذه الشركات بتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة في مختلف المجالات، من اتفاقيات تجارية، إلى إعفاء للديون، وتقديم مساعدات، وبهذا نجحت الصين للوصول إلى مصادر الطاقة في مختلف مناطق العالم.

الفصـل الثـالث

أثر الطاقة على توجهات الصين الخارجية

تمهيـــد

لقد أدت حاجة الصين المتزايدة للمصادر المختلفة للطاقة، إلى التركيز فـي سياسـتها الخارجية على إقامة علاقات تعاون قوية مع الدول المنتجة والمصدرة لها. تتوزع أهم هذه الدول في كل من آسيا ، إفريقيا، إضافة إلى أمريكا الجنوبية.

وبذلك فإن ما يوجه السياسة الخارجية للصين اليوم هـو تلك الحاجة -غير المسبوقة- لمصادر الطاقة، ذلك أن تنامي الاقتصاد الصيني، والتطور الصـناعي السـريع وزيـادة عمليات التصدير، وطلب الشعب الصيني المتزايد للسيارات والآلات، رفع مـن حاجـات الصين وطلباتها من البترول والغاز الطبيعي.

ولا يبدو ان الطلب الصيني للموارد والطاقة الخارجية سيتوقف أو ينخفض، ذلـك أن الإقتصاد الوطني الصيني ينمو بنسبة 9٪ سنويا، ما انعكس على استهلاكها للـنفط بنسـبة 30% سنويا. إن ازدياد هذه المتطلبات والحاجات المستجدة فرضت نفسها علـى سياسـة الصين الخارجية، للتوجه نحو الخارج لتأمين ذلك لأنه أصبح ضـروريا لمتابعـة تنميـة الاقتصاد، ولأن النمو أصبح حجر الأساس في استقرار الصين الاجتمـاعي، ولإسـتمرار الحزب الإشتراكي الصيني في قيادة البلاد، لذلك اعتمدت إسـتراتيجية الإنتشـار العـالمي لتأمين مواردها (Go-Out Strategy) من مصادرها مباشرة، عبر شراء هـذه المـوارد واستثمارها أينما كانت.

المبحث الأول:السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول المنتجة للطاقة

يقدر استيراد الصين للنفط حاليا ب6.5 مليون برميل يوميا، مما يجعلها تحتل المرتبة الثانية عالميا في استيراد النفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن نسبة ازدياد الطلب الصيني على النفط تقدر ب 30% سنويا. فإن الصين من المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة في استيراد النفط في السنوات القادمة. هذه الحقيقة جعلت من سعي الصين لتأمين مصادر الطاقة محددا رئيسيا للسياسة الخارجية الصينية. وبالتالي تصبح الروابط بين الطلب على الطاقة والسياسة الخارجية قوية في الصين، القوة الاقتصادية الكبيرة والمستهلك الرئيسي للطاقة، وبما أن الصين تأمل في تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في القرن الواحد والعشرون، فستحتاج إلى كميات ضخمة من مصادر الطاقة الخارجية لتحقيق إستراتيجيتها الاقتصادية.

وفي إطار دبلوماسية الطاقة التي تعتمدها الصين. والتي طورت من خلالها علاقات وروابط متينة مع دول كانت لها معها علاقات محدودة نسبيا في الماضي. حيث أنه ابتداء من سنوات التسعينات، بدأت شركات الطاقة الصينية-المدعمة بنشاطات دبلوماسية صينية كثيفة-بتوجيه اهتمامها نحو الاستثمار الخارجي في دول أمريكا اللاتينية، إفريقيا، آسيا الوسطى، والشرق الأوسط. فبدأت تستثمر في السودان، فنزويلا، العراق، كازاخستان وإيران...الخ, وعندما وصل الرئيس "هو جين تاو Hu Jintao " إلى السلطة، وسعت الصين اهتمامها لمحاولة الوصول إلى دول طاقوية أخرى مثل الجزائر وغابون.

وسعيا لذلك، ركزت الصين في السنوات الأخيرة على تطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، باعتبار هاتين المنطقتين بعيدتين جغرافيا عنها، وتاريخيا لم تكن لها علاقات قوية معها، باستثناء بعض المواقف السياسية المتبادلة، كدعم الصين السياسي لحركات التحرر في هذه الدول خلال ال60 وال70 من القرن العشرين، عدا ذلك لم يكن للصين أي تدخل أو نفوذ فيها. كل هذا لأن منطقة الشرق الأوسط التي تعد أكبر ممون بالنفط للصين، أصبحت غير آمنة وتواجه تحديات، فهي منطقة ذات بيئة إستراتيجية وسياسية جد معقدة ومضطربة.

المطلب الأول: آســيــا

1 /روسيا ودول آسيا الوسطى

لقد تطورت العلاقات بين الصين وروسيا في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة، وفي مختلف المجالات. هذه العلاقات، تعتبر الطاقة أحد ركائزها الرئيسية. وعلى الرغم من أن واردات الصين من مصادر روسيا تبقى في مستوى متوسط مقارنة بالمناطق الطاقوية الأخرى، إلا أن تزايد الخلافات الروسية مع الدول الغربية، المستهلك الأول لمصادرها الطاقوية، جعل روسيا تهتم بتنويع أسواقها والتوجه نحو الصين وباقي الدول الآسيوية على المدى الطويل، والتحول بنشاطاتها الاقتصادية تدريجيا من منطقة المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي. فمنذ عام 2001، بدأ حدوث تعاون بين الصين وروسيا في مجال الطاقة وفي سبتمبر 2006. وقعت الشركة الوطنية الصينية للنفط، مع شركة "يوكوس" الروسية التي تعد ثاني كبرى شركات النفط في روسيا، اتفاقا لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الروسي في سيبيريا إلى حقل "داكينغ" شمال شرقي الصين. وفي حال إنشاء هذا الخط، فمن المتوقع أن ينقل هذا الخط 20 مليون طن من النفط سنويا إلى الصين، ويبلغ طوله 2400 كلم بتكلفة تقدر ب 2.5 مليار برميل من النفط بقيمة 15 مليار دولار. وذلك خلال الفترة من 2005-2030. وتشير التقديرات إلى أنه في حال نجاح هذا الخط، وفقا للتصور الصيني له، فإن هذه الأخيرة قد تكون نجحت في تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط بنسبة 50% من الإعتماد الحالي[1]. وهذا تحديدا ما يدفع الصين إلى البحث عن طريق آخر لنقل نفطها غير طريق الناقلات. ومن هنا تأتي أهمية التفاهم الصيني- الروسي الذي أعلن عنه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال زيارته للصين في مارس 2006 وتأكيده استعداد روسيا تقديم النفط إلى الصين عبر أنابيب سيبيريا مفضلا إياها على اليابان. وكذلك أهمية العلاقة التي تطورها بكين مع دول آسيا الوسطى الإسلامية خاصة: أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان، وفي طياتها التعاون الأمني ضد الحركات الإسلامية المسلحة في المنطقة، لضمان مرور أنابيب النفط من قزوين إلى إقليم "شينجيانج" في غربي الصين ومنه إلى شنغهاي في شرقي البلاد[2].

---

[1] خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص 58.

[2] عاطف عبد الحميد، مرجع سابق، ص 80.

ولذلك، أخذت الصين في إبداء اهتمام متزايد باستقلال دول آسيا الوسطى الغنية بالطاقة. حيث أنه في أفريل 1996، وقعت الصين، وروسيا ، وكازاخستان وكيرغزستان، وطاجكستان اتفاقية حدودية وأمنية مشتركة. وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس "جيانغ زيمين" إلى كازاخستان في 1996، نقل عن الجانب الصيني أنه قدم تأكيدات بشأن تأييد الصين للجهود التي تبذلها كازاخستان في الدفاع عن استقلالها، وسيادتها ووحدة أراضيها، ويشير ذلك بوضوح إلى ازدياد تورط الصين في السياسات الجيوبوليتيكية لآسيا الوسطى[1]. سعيا منها لبسط نفوذها على إحدى أكثر مناطق العالم غنى بمصادر الطاقة. ونتج عن ذلك تطور الاتفاقية الحدودية والأمنية المشتركة الموقعة سنة 1996، بين الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى إلى تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون.

تسعى الصين من وراء تأسيس منظمة شنغهاي إلى أن تحقق مصالح اقتصادية هامة خاصة في مجالات الطاقة، النفط والغاز. فالطاقة مكون أساسي للتطوير الاقتصادي طويل المدى للصين. مع توسيع حجم الاقتصاد الصيني، فهذا يتطلب طاقة أكبر. وضمان توفير الطاقة قضية إستراتيجية تلعب دورا هاما في مستقبل الأمن الإقتصادي للصين. وآسيا الوسطى واحدة من أهم مصادر الطاقة في العالم. ومن ثمة إذا استطاعت الصين أن تجعل آسيا الوسطى هي موردها الأساسي للطاقة التي تحتاجها من خلال منظمة شنغهاي للتعاون فهذا سوف يكون نجاحا كبيرا بالنسبة لها. حيث أن منظمة شنغهاي للتعاون سوف تكون قناة للتعاون الصيني مع دول آسيا الوسطى وزيادة تأثيرها في المنطقة. وبالنظر لوضع منطقة آسيا الوسطى وأمنها القومي وأمن الطاقة بها، فإن الصين بحاجة لتقوية وتوسيع وجودها بثبات في المنطقة. فآسيا الوسطى قريبة جغرافيا جدا من الصين ولديها اتصالات مباشرة معها تاريخيا. لكنها كانت جزءا من الإمبراطورية الروسية والإتحاد السوفيتي السابق لما يزيد عن مائة عام. وأن الدول المستقلة ظهرت فقط منذ عشر سنوات لذا وفى هذا الإطار فإن العلاقات المباشرة بين الصين ومنطقة آسيا الوسطى مازالت حديثة. فتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون يمكن أن يوفر إطارا مؤسساتيا مميزا للتعاون بين الصين ومجموع هذه الدول. ومن خلال مثل هذا التعاون يمكن للصين أن تستأنف وتطور علاقات قوية مع دول آسيا الوسطى. ذلك لأن مصادر النفط في آسيا الوسطى هي مصادر واعدة للصين أكثر من نفط روسيا، حيث أن احتياطات دول بحر قزوين المتوقعة جد هامة، تقدر

[1] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص 206.

حسب المحللين الأمريكيين بأكثر من 200 مليار برميل، لكن البعض الآخر من المحللين يعطونها تقديرات أكثر واقعية بأنها لن تتجاوز 90 مليار برميل كأقصى طاقة لها[1].

كما تمت الإشارة إليه سابقا، فان أهمية آسيا الوسطى بالنسبة للصين تكمن أساسا في قربها الجغرافي منها، ما يعني أن وارداتها الطاقوية من المنطقة من الناحية العملية أقل عرضة للخطر وأكثر أمنا من أن تتعرض لتهديد أمريكي محتمل. فبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى منافسا قويا على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، إلا أن التواجد الأمريكي في المنطقة لا يهدد أمن الطاقة الصيني بصورة مباشرة، لأن قدرة الشركات الأمريكية على منافسة نظيراتها الصينية للاستفادة من حقوق الاستثمار فيها تبقى محدودة. و الدليل على ذلك افتكاك شركة CNPC الصينية لمجموعة كبيرة من الاستثمارات من شركات نفط أمريكية لاستكشاف حقول النفط في كازاخستان خصوصا.

ولتجنب التهديد الأمريكي، تركز الصين بصورة كبيرة على كازاخستان لتزويدها بالنفط عن طريق الأنابيب، حيث تم البدء سنة 2004 بإنشاء خط أنابيب طوله حوالي 1300 كلم يربط كازاخستان مباشرة بالصين. والذي من شأنه تزويد الصين بما يقارب 20 مليون طن من النفط سنويا.

وفي إستراتيجيتها الطاقوية المتعلقة بالمنطقة، تسعى الصين إلى تمديد خطوط أنابيبها البرية في آسيا الوسطى من كازاخستان وتركمانستان وصولا إلى شمال إيران[2].(حوالي 250 كيلومتر). وبذلك تضمن الصين طريقا استراتيجيا قاريا لنفط الشرق الأوسط[3].

2/الشرق الأوسط

لقد ظلت ومازالت الصين تولي اهتماما بالغا لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط، رغبة منها في توسيع وتوطيد دائرة علاقاتها الدولية، والشروع في أخذ مكانتها الدولية. فالصين قوة لا تزال في مرحلة التكوين، ولم تتبن بعد سياسة الهيمنة والإستغلال، لذا فإنها بحاجة إلى تطوير بنيتها الداخلية، بالسعي إلى تأمين الموارد والإمكانات الملائمة لتنفيذ سياساتها قبل دخول باب المنافسة الدولية، وتحمل الأعباء السياسية الناتجة عن ذلك. وعليه فإن

---

[1] G. Kemp, R. Harkavy, **Strategic Geography and the Changing Middle East**, Carnegie Endowment for International Peace, (Washington DC, 1997), p 131.
[2] Xiaojie Xu, **The Oil and Gas Links Between Central Asia and China: A Geopolitical Perspective**, OPEC Review, Vol 17, No.1, (March 1999), p 48.
[3] G. Cristoffersen. ,**China's Intentions for Russian and Central Asian Oil and Gas**, The National Bureau of Asian Research., vol. 9, no. 2, p12.

مسعى الصين لبلوغ مرتبة مهمة على صعيد الهرمية الدولية، جعلها تطور سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، لأن حاجة الصين إلى الأسواق ومصادر الطاقة صارت ملحة أكثر من أي وقت مضى.

بالنسبة إلى إيران، فإن النفط بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية في الحاضر والمستقبل يحتل مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بينها وبين الصين، ويشكل دعامة أساسية لها، وتلعب الإعتبارات المحلية والإقليمية والدولية دورها في ترقية هذه المكانة وتنميتها. في هذا السياق تبرز دلالة توقيع البلدين لإتفاق طاقة ضخم يمتد لمدة 25 عاما في أكتوبر 2004 بقيمة 70 مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال ، والنفط وتتولى مجموعة " سينوبك " الصينية ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط، تطوير حقل "يدافاران" الإيراني العملاق للنفط جنوب غرب البلاد، والذي تقدر احتياطياته بنحو ثلاثة مليارات برميل. تشتري الشركة الصينية بموجب الإتفاق 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى ما بين 25 – 30 سنة من إيران ، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة "بندر عباس" جنوب إيران في خلال ثلاث سنوات ابتداءا من 2004 [1]. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاتفاقات تأتي في وقت تبرز فيه الحاجة الإيرانية الكبيرة للاستثمارات الخارجية، لا سيما بعد تباطؤ وتيرة الإستثمارات الغربية في صناعة النفط الإيرانية. وتعول إيران بصفة خاصة على تنمية وتطوير علاقاتها التاريخية مع الصين لإعتبارات سياسية واقتصادية ، ومزيد من التقارب لمصلحة البلدين، وتعزيز التعاون المشترك. للوصول إلى شراكة إستراتيجية بينهما يكون محورها النفط الإيراني والسلاح الصيني عالي التقنية[2].

تعد إيران حاليا ثاني أكبر مصدر للنفط للصين، حيث تؤمن حوالي 13 % من النفط الصيني المستورد من الخارج، وتشارك الشركات النفطية الصينية في الإستثمار بالمشاريع النفطية في إيران. ويظهر الحرص الإيراني على ترقية وتنمية العلاقات مع الصين عبر إنشاء لجنة للتجارة مع الصين، تهدف لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وإقامة العلاقات الثنائية على أساس مؤسساتي متجسدا في اللجنة الاقتصادية الإيرانية – الصينية المشتركة، والتي تعقد اجتماعاتها بصورة منتظمة، وتعمل على تطوير العلاقات

[1] Robert S. Ross, **The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-First Century**, International Security, Vol 23, no 4, (Spring 1999), p 96.

[2] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 74.

الشاملة وتوقيع وثائق التعاون في مجال الطاقة والتجارة والاقتصاد والتسـويق والخـدمات الفنية والزراعة والسياحة والمعلوماتية.

بسبب الطاقة تضاعفت المبادلات الاقتصادية بين الصين وإيران في السنوات الأخيرة فمع حاول سنة 2005، أصبحت الصين خامس أكبر مستورد منها وسابع أكبر مصدر لهـا وتجاوز حجم المبادلات التجارية بينهما 10 مليار دولار[1]. تستورد الصين من إيران أساسا النفط والغاز الطبيعي والمواد البتر وكيماوية، وتصدر لها الأسلحة، الأجهـزة الالكترونيـة والمعدات الصناعية.

ومنه فإن السبب الأهم الذي يشد الصين إلى إيران هو الطاقة. فإيران تسـيطر علـى واحد من أكثر المواقع حساسية في خرائط النفط والغاز العالمي، ليس فقط لتحكمهـا فـي حقول ضخمة على بحر قزوين والخليج العربي، بل أيضا بسبب موقعها الجغرافـي الـذي يسمح للصين بإيجاد بدائل برية ممكنة للطرق البحرية الغير آمنة. بما يساعد الصين علـى إيجاد ممرات بديلة تجنبها خطر مرور إمداداتها عبر الطرق التي تسيطر عليها الولايـات المتحدة في حال وقوع مشاكل في العلاقات بينهما[2]. بالإضافة إلى ذلك فـإن إيـران تمـد الصين بنحو 13 % مما تستهلكه الصناعات الصينية من النفط، وهي أكبر مـورد للطاقـة إلى الصين بعد السعودية.

من جهة إيران، فإن من مصلحتها تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع الصين بشكل وثيق . فإيران التي ينصب اهتمامها على تطوير برنامجها النووي، الأمر الذي سبب لها مشاكل سياسية مع الدول الغربية، هي بحاجة إلى كسب حلفاء بحجم الصين، وكذلك الأمر بالنسبة للصين لتحقيق مصالحها خصوصا في مجال تأمين الطاقة. رغم أن إيران تمثـل امتحانـا صعبا للسياسة الخارجية الصينية، فمن جهة، الصين لديها استثمارات ضخمة ومصالح نفطية كبيرة في إيران يجب حمايتها بالتقرب إلى الجانب الإيراني ودعمه، لكن من جهـة أخرى، الصين يتوجب عليها عدم التصادم مباشرة مع الدول الغربيـة الكبيـرة الرافضـة للمشروع الإيراني، خصوصا الولايات المتحدة، نظرا لضرورة حماية الصـين لعلاقاتهـا معها.

[1] James tang, **Energy security and Chinese foreign policy in the Hu Jintao era**, the Brookings institution, (Washington DC, October 2006), p 21.
[2] Robert S. Ross, op.cit, p 108

أما بالنسبة للدول العربية الشرق أوسطية، فتعد أكبر مصدر للصين بالنفط، فالإعتماد على النفط يعني بطبيعة الحال الاعتماد على الشرق الأوسط الذي يضم حوالي 70% من حجم الاحتياطيات المؤكدة في العالم. والصين تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط المستورد من المنطقة العربية. حيث بلغت نسبة استيراد الصين من البترول العربي نحو 51% من إجمالي استيرادها من البترول الخام، وهو ما يعادل 47% من إجمالي صادرات الدول العربية إلى الصين، فقد تزايد حجم الاستيراد من 7 آلاف برميل يوميا عام 1990 إلى 31.7 ألف برميل عام 1997، وقد انعكس ذلك إيجابا على مشاركة الصين في المشروعات البترولية والاستكشافات في الدول العربية[1]. فالمنطقة العربية تتوفر على احتياطات من النفط تكفي لسد الحاجات المتزايدة من الطلب العالمي عامة، وبضمنه الصيني[2]. وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى تطوير السياسة الخارجية الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط. إذ أن منطقة الشرق الأوسط توفر حاليا حوالي 45% من إجمالي واردات الصين من النفط. وبحلول سنة 2015 فإن حوالي 70% من واردات الصين سوف تأتيها من المنطقة[3] .

نتيجة لذلك احتلت مجموعة من الدول العربية مكان الصدارة من حيث حجم التبادل التجاري مع الصين، وهي السعودية، سلطنة عمان، والإمارات على الترتيب وذلك بسبب زيادة صادراتها من البترول إلى الصين[4]. فبالنسبة للتعاون بين الصين والسعودية في مجال الطاقة، هناك مشروعان كبيران للسعودية في الصين في مجالي البترول والبتروكيماويات بإجمالي 700 مليون دولار[5]. كما تم الإتفاق خلال الجولة الآسيوية التي زار خلالها الملك السعودي عبد ا ، الصين في بداية سنة 2006، على تعاون المملكة والصين لإنشاء خزانات للنفط في الصين تسع 100 مليون طن[6].

إن الدليل على أهمية العلاقات مع السعودية بالنسبة للصين هو توجه الرئيس الصيني " هو جينتاو"، ومباشرة من العاصمة الأمريكية "واشنطن" إلى العاصمة السعودية في 22

[1] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، العلاقات العربية-الآسيوية، مرجع سابق ، ص 149.

[2] خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية**، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط01، 2004، ص ص 183 -184.

[3] John Calabrese, **The Risks and Rewards of China's Deepening Ties with the Middle East,** Jamestown Foundation , China Brief, Vol. 5, Issue 12 (May 2005), p 3.

[4] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، العلاقات العربية-الآسيوية، مرجع سابق، ص 147.

[5] نفس المرجع، ص 148.

[6] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 75.

أفريل 2006، في زيارة استمرت ثلاثة أيام لتطوير العلاقات الثنائية بين الصين وأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. وهي الزيارة الأولى للرئيس الصيني بعد أشهر قليلة من زيارة الملك عبد ا إلى بكين، والتي كانت أيضا الزيارة الأولى من نوعها التي يقوم بها ملك السعودية، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1990، وخلال الزيارة تم التوقيع على عدة اتفاقيات كبرى بين الصين والمملكة العربية السعودية أهمها، اتفاقية للتعاون بين شركة النفط السعودية " أرامكو "، وثاني أكبر شركات النفط الصينية "سينوبك" في مجال الكشف عن احتياطيات الغاز في صحراء "الربع الخالي" بالمملكة[1].

وعليه، فإن اعتماد الصين على النفط وحاجتها المتزايدة إليه جعلا منها لاعبا نشطا على ساحة الشرق الأوسط، ذلك أن حوالي 45 إلى 50٪ من وارداتها من هذه المادة تأتي من هذه المنطقة. وهذا ما دفع الصين إلى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، وكذلك مع إيران التي تصدر إلى الصين (150 ألف برميل من النفط في اليوم ولمدة 25 سنة وفق اتفاق وقع بينهما العام 2004، زائد 250 مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل ولمدة 30 سنة).

المطلب الثاني: إفريقيا

خلال السنوات الأخيرة، قامت الصين بتكثيف نشاطاتها ومبادراتها الساعية إلى تأمين حاجاتها الطويلة المدى لمصادر الطاقة، في واحدة من أهم المناطق الطاقوية في العالم وهي قارة إفريقيا.

إن العلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول إفريقيا، ليست جديدة تماما. فمنذ قيامها سنة 1949، عملت الصين الشعبية على تقديم نفسها إلى شعوب العالم النامي، خاصة في إفريقيا، على أنها مجرد إحدى دول العالم الثالث، وعلى أنها تمثل حلقة مهمة في النضال لمقاومة الإستعمار والهيمنة، وكنموذج لقدرة حركة تحريرية شعبية على تأكيد الهوية الوطنية والإستقلال. وقد استلهمت بعض حركات التحرير الإفريقية مثال الصين، خاصة التأكيد على البعد الاشتراكي وسيطرة الدولة والتأميم وإلغاء الامتيازات الأجنبية وإتباع سياسة وطنية[2]. لكن بعد انتقال الصين إلى ما يشبه النظام الرأسمالي في الإقتصاد

[1] John Calabrese, op. cit, p 05.

[2] أحمد حجاج، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد 163، جانفي 2006، ص 139.

وانفتاحها على العالم، أصبحت أكثر براغماتية في تعاملاتها الخارجية، وأقل تركيزا على الجوانب الإيديولوجية. ولما كانت قارة إفريقيا جد غنية بمصادر الطاقة، وسوقا استهلاكية كبيرة، أولتها الصين أهمية خاصة في تعاملاتها الخارجية.

إن علاقات الصين بالقارة الإفريقية قديمة، تعود إلى ما بعد خروج الاستعمار في مطلع عقد الستينيات، لكنها في تلك الفترة كانت تحمل طابعا يساريا ولهجة أيديولوجية واضحة لكن مع الإندفاعية الجديدة للصين تجاه إفريقيا في العقد الماضي فإن اللهجة تغيرت وأصبح التركيز على الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تحفل بها القارة، وكانت في السابق مقتصرة على الدول الغربية وشركاتها. وذلك بسبب تحول الصين إلى الإهتمام بالإقتصاد أكثر من الأيديولوجيا. و لتحقيق مصالحها، تعتمد الصين في إدارة علاقاتها مع إفريقيا على إستراتيجية القوة الناعمة، التي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة، كالصحة والتعليم، دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية إلى جانب أن الصين في حاجة متزايدة للمواد الأولية، وهذا ما يجعل اقتصادها مكملا نسبيا إلى العديد من اقتصادات الدول الإفريقية[1].

إن النشاطات الصينية الخارجية في إفريقيا في السنوات الخيرة هي في غالبيتها موجهة لإشباع حاجة الصين المتنامية إلى تأمين مصادر الطاقة. فبعد تولي الرئيس الصيني "هو جين تاو" السلطة أصبحت الصين أكثر فأكثر تلعب دورا نشطا في إفريقيا، في المجالين الإقتصادي والسياسي. الشيء الذي أدى إلى إقامة الصين اتفاقات مع الدول الإفريقية في مجالي النفط والغاز. أهم هذه الدول هي السودان، أنجولا ، نيجيريا، تشاد والغابون. ما جعل واردات الصين من النفط الإفريقي ترتفع إلى 25% من إجمالي وارداتها سنة 2005، و الذي بدوره أهل دول القارة لأن تصبح ثاني أكبر مصدر بالنفط للصين بعد منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل 45% من إجمالي وارداتها النفطية.

إن حوالي 25% من واردات الصين النفطية، تأتيها فقط من إفريقيا[2]، وتقوم الإستراتيجية الصينية الرامية إلى جلب مصادر الطاقة من القارة على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون شروط سياسية مسبقة. بهدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، وتعزيز الروابط التجارية والثقافية معها، وللمساعدة على تسهيل وتطوير

[1] مصطفى عبد الحافظ، **الصين و دبلوماسية الصحة في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد 163، جانفي 2006، ص 141.
[2] Jean Christophe Servant, **La Chine a l assaut du marche Africain**, Le Monde Diplomatique, (Mai 2005), p 05.

العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الإفريقية. فقامت الصين بتأسيس منتدى التعـاون الصيني-الإفريقي(China-Africa Cooperation Forum) سنة 2000، وذلك بهـدف العمل على التشاور الثنائي، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتـين أواصـر الصـداقة وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمـة الإقتصادية. والسعي نحو توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون. وتم الإتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتنـاوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء[1]. وخلال أربع سنوات من إقامة هذا المنتـدى عقـد مؤتمران وزاريان في كل من بكين في أكتوبر 2000، وأديس أبابا فـي ديسـمبر 2003. كذلك تبادل زعماء الطرفين أكثر من 180 زيارة، وتضاعف حجم التجارة بـين الجـانبين الصيني والإفريقي 4 مرات خلال هذه الفترة، حيث تجاوز حجم التجارة بين الطـرفين 10 مليار دولار العام 2000، وبعد أربع سنوات تقريبا ارتفع حجم التجارة ليصل إلى حـوالي 40 مليارا العام 2006[2]. لتصبح الصين ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيـا بعـد الاتحـاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ومنه فإن اهتمام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية، يفهم من زاويـة سـعي الصين للوصول إلى الأسواق العالمية، لتسويق منتجاتها الاقتصادية، لكن مـن وراء ذلـك تسعى الصين من خلال استغلال نفوذها الاقتصادي إلى تحقيق الوصول إلى المزيـد مـن مصادر رخيصة للطاقة والمواد الخام لتحافظ على مستوى النمو في اقتصادها، وهـو مـا يتضح من كون أن الدول الإفريقية المنتجة للطاقة مثل أنجولا، نيجيريا، والسودان، تعد من الشركاء التجاريين للصين في القارة[3].

إن أبرز الدول التي تستورد منها الصين النفط هي السودان، انغولا وتشـاد. وتسـعى الصين إلى اختراق خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة على الاسـتثمارات النفطية. وبالفعل نجحت في وضع موطئ قدم لهـا فـي أنجـولا، ونيجيريـا، والغـابون وغينيا الاستوائية. كما استغلت بكين خروج الولايات المتحدة مـن السـودان عـام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يـذهب إلى الصين وفقا لأرقام عام 2004. وتمكنت شركة النفط الوطنية الصـينية CNPC مـن

[1] رضا محمد هلال، **الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا:الفرص و التحديات**، مجلة السياسة الدولية،عدد 163، جانفي 2006، ص 143.
[2] James tang, op.cit, p 14.
[3]Ibid, p 14.

شراء 40% منم أسهم شركة "النيل الأعظم" النفطية في السودان، والتي تضخ 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة "سينوبيك" الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء "بورسودان" على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين[1].

وبسبب استثماراتها النفطية الضخمة في السودان، أصبحت الصين تولي اهتماما بالغا للأوضاع في هذا البلد. ويعود تطور العلاقات بين البلدين بشكل بارز سنة 1995، حين زار الرئيس السوداني "عمر البشير" الصين، وقام إثرها باستدعاء شركة الصين الوطنية للبترولCNPC، لمشاركة شركة النيل الأعظم للبترول السودانية، للتنقيب عن النفط. هذه الشراكة تمت بصورة فعلية سنة 1996. ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات الصينية السودانية منحى جديدا، وأصبحت السودان تعتبر منطقة نفوذ صيني، كما أصبح النفط السوداني يلبي حوالي 7% من احتياجات الصين الخارجية الإجمالية. أما بالنسبة للسودان، فتعتبر الصين أكبر مصدر لها بالأسلحة، فمنذ 1999، تستقبل السودان سنويا 500 مليون دولار أمريكي من الصين مقابل نفطها، 80% من هذا المبلغ تذهب إلى الواردات السودانية من الأسلحة الصينية[2].

لقد اتجهت الصين أيضا إلى تطوير العلاقات مع دولة تشاد، حيث حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في "نجامينا" كانت له علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلو على مبدأ الصين موحدة التي تتمسك به بكين، وتضعه معيارا حاكما لعلاقاتها الدولية[3]. من جهة أخرى، تلجأ تشاد إلى الصين لتقوم بملء الفراغ الذي تركته الشركات الأمريكية عبر إحدى شركاتها، مثل الشركة النفط الوطنية الصينية التي تنشط في السودان المجاور، كما في مناطق أخرى من القارة الإفريقية. وما يوحي بذلك هو الإجراء الذي قامت به تشاد وقطعت بموجبه علاقتها الدبلوماسية مع تايوان، وهو ما يمهد الطريق إلى علاقات متنامية ببعدها النفطي بين بكين ونجامينا. فلتشاد احتياطي نفطي مؤكد في حدود 900 مليون برميل وفق إدارة معلومات

---

[1] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 89.

[2] James tang, op. cit, p 13.

[3] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 89.

الطاقة الأمريكية، وبلغ متوسط إنتاجها العام الماضي 250 ألف برميل يوميا يذهب الجـزء الأكبر منها للتصدير[1].

إن هذا الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تمركز النفط في إفريقيـا، جـاء نتيجة إستراتيجية على عدة محاور، منها أن الصين تلعب دور المورد للسلاح لإفريقيا بعد الرفض الأمريكي لتصدير الأسلحة للقارة، كما استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون الصيني-الإفريقي[2]. وهو ما يشير إلى عنصر صراع مـن نوع آخر بين أكبر دولتين مستهلكتين للطاقة لتأمين مواقع الإمدادات لصالحها.

إنه ورغم كون الطاقة ذات أهمية محورية في توجيه السياسة الخارجية الصينية تجاه قارة إفريقيا، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى الاهتمام الصيني بإفريقيا. من بـين هـذه العوامل، التغيير الذي حدث لموقع الصين في العلاقات الدولية، فخلال الثمانينات من القرن العشرين، كانت الصين منشغلة بضرورة استمرار إصلاحاتها الإقتصادية، لـذلك أعطـت الأولوية لتطوير علاقاتها مع الدول الغربية الكبرى، على حساب الدول الأخرى. لكن خلال التسعينات، وبالإضافة لكونها أصبحت معتمدة على مصادر الطاقة الخارجية، فإن الصـين عانت من عزلة فرضها عليها العالم الغربي، نتيجة لأحداث ساحة "تيانان من" سنة 1989. فلجأت الصين إلى إعادة الاهتمام بتطوير علاقاتها مع إفريقيـا[3]. وهنـاك أيضـا العامـل الاقتصادي، والاعتبارات الإستراتيجية، مثل كسب تأييد أكبر عدد من الدول لتدعيم مركزها الدولي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي اتسمت بانفراد الولايـات المتحـدة بـالقوة وأيضا كسب تأييد دول القارة في معركتها السياسية المتعلقة بقضية تايوان.

-التوجه الصيني نحو الجزائر

إن الجزائر، وبصفتها دولة منتجة ومصدرة لمصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، وأيضا باعتبارها سوقا استهلاكية واستثمارية واعدة. قد أصبحت محل اهتمام مكثف لصناع القرار في السياسة الخارجية الصينية. حيث أن الصين وفي إطار دبلوماسيتها للطاقـة قـد بدأت في السنوات الأخيرة بالدخول إلى الأسواق الجزائرية بصورة مكثفة فقامت بتصـدير

---

[1] Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Chad_Cameroon/pdf.pdf

بتاريخ :17-02-2008.

[2] خالد حنفي علي، مرجع سابق ، ص 89.

[3] Ian Taylor**, China's foreign policy towards Africa in the 1990's,** The journal of modern African studies, (1998) p 446.

منتجاتها المختلفة إلى الجزائر وبأسعار تنافسية، كما قامت بإطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف الميادين والقطاعات خصوصا في مجال البنى القاعدية والمشاريع الكبرى، كبناء الطرقات، الجسور، الشركات وغيرها. كل هذا مهد لبدء الصين بالدخول في المنافسة على مصادر الطاقة الجزائرية. على الرغم من أن الصين لم تصبح بعد مستوردا ومنافسا قويا على الطاقة في الجزائر، التي تذهب غالبية كمياتها إلى أوربا الغربية. لكن الحضور الصيني في الجزائر في مجال الطاقة يتطور تدريجيا، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات الصينية-الجزائرية في قطاع الطاقة والمحروقات في السنوات الأخيرة، وتعزز بذلك حضور الشركات الصينية تدريجيا في قطاع النفط والغاز الجزائري. ففي سنة 2002 اشتركت شركة Sinopec الصينية مع شركة سوناطراك الجزائرية Sonatrach في لستثمار حوالي 525 مليون دولار أمريكي لتطوير حقول في الصحراء الجزائرية. كما قامت شركة CNPC الصينية في جويلية 2003 بتوقيع عقد بقيمة 350 مليون دولار لاستيراد النفط من الجزائر. وقامت هذه الأخيرة في ديسمبر 2003 بإقامة عقد شراكة مع شركة سوناطراك تقوم الشركة الصينية بموجبه باستثمار حوالي 31 مليون دولار خلال 3 سنوات للتنقيب عن البترول والغاز في الجزائر[1].

بالنظر إلى حاجة الصين الملحة لمصادر الطاقة وباعتبار الجزائر دولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فان هذا القطاع يمكن أن تستغله الجزائر كمدخل لتطوير العلاقات مع الصين باعتبارها قوة اقتصادية و سياسية متنامية، وأيضا كشريك وبديل استراتيجي مهم وسند يعطي الجزائر هامشا أكبر للمناورة والتفاوض في المجال الخارجي كما هو الحال بالنسبة لإيران والسودان على سبيل المثال. هذا إضافة إلى أن الصين تقدم مساعداتها بدون فرض الشروط والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية. كما أن الصين وبسبب تعطشها للطاقة تقدم فرصا تعاونية أكبر أساسها المصلحة المتبادلة، بعيدا عن سياسة الهيمنة وتقديم الاملاءات.

[1] Energy Security, **China's Oil rush in Africa**, LCDR Cindy Hurst, July 2006, p 12: http//:www.army.mil/fmso/documents/**china**in**africa**.pdf

بتاريخ: 28-04-2008.

المطلب الثالث:أمريكا اللاتينية

لقد كثفت الصين في السنوات الأخيرة من نشاطاتها الدبلوماسية في أمريكـا اللاتينيـة حيث تعددت الزيارات والعلاقات بين الطرفين، وتنامى دور الصين فـي المنطقـة. هـذا الدخول الصيني في منطقة النفوذ الأمريكي المباشرة، تم النظر إليه بحـذر مـن طـرف الولايات المتحدة، مما يجعل من قارة أمريكا اللاتينية، منطقة مرشحة لتصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة.

تركز الصين أكثر اهتمامها على فنزويلا، باعتبارها دولة غنية بالطاقة، وكذلك لكـون الزعيم الفنزويلي" شافيز" من أبرز القادة المناهضين للسياسة التي تتبعها الولايات المتحـدة في العالم[1]. فالرئيس الفنزويلي هوجو شافيز لديه أهداف إقليمية تتمثل في تـزعم أمريكـا اللاتينية، والوقوف ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، وهو يستخدم النفط لتحقيق أهدافـه السياسية الإقليمية والدولية، خاصة في علاقاته مع الولايات المتحـدة الأمريكيـة[2]، ومنـه فالصين تعتبر حليفا قويا، وبديلا استراتجيا لفنزويلا عن الولايات المتحدة.

إن العلاقات بين الصين ودول أمريكا اللاتينية، تتجلى خصوصا في مجـال تـدريب وتأطير القوات المسلحة في عدد من دول أميركا اللاتينية، إضـافة إلـى ذلـك، تكثيـف المحادثات حول القضايا السياسية والاقتصادية، التي تعد جديدة مـن نوعهـا، تعقـد بـين الطرفين وتخصص لأميركا اللاتينية فقط. هذا التوجه الجديد للسياسة الخارجيـة الصـينية يعكس التأثير المتزايد الذي باتت تمتلكه الصين باعتبارها قوة عالمية ومستهلكا كبيرا للطاقة وموارد طبيعية أخرى. ومنه فإن قوة الصين المتنامية وتعطشها إلى الطاقة والمعادن ومواد خام أخرى لتلبية احتياجات اقتصادها المتطور بوتيرة سريعة أديا إلى ارتفاع كبير في حجم استثماراتها وتجارتها في أميركا اللاتينية، رافقه ربط علاقات عسكرية، وذلك ضمن تزايد النفوذ الصيني الآخذ في الإتساع بالمنطقة. حيث إن الزيارات المكثفة التي قام بهـا القـادة الصينيون إلى أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، تم وصفها بأنها غيـر مسـبوقة فـي السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة.

إن انشغال الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب واحتلال العراق، قد ساعد الصين على تقوية نفوذها في أمريكا اللاتينية، وتكثفت الزيارات الرسمية التي قام بها المسـؤولون

---

[1] James Tang, op. cit, p17.

[2] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 74.

الصينيون، في مقدمتهم الرئيس "هو جنتاو" الذي زار خلال الفترة ما بين 23 جـانفي و 3 فيفري 2005 كلا من المكسيك وبيرو وفنزويلا وترينيداد و توباجو وجامايكا، وذلك تلبيـة لدعوة من حكومات هذه الدول[1].

هذا النشاط المكثف للعلاقات الدبلوماسية بين الصين ودول أمريكا اللاتينية، أدى إلـى تأسيس "منتدى التعاون الإقتصادي والتجاري بين الصين ودول البحر الكاريبي" الذي يبحث في شتى مجالات التعاون بين الطرفين، ويعقد مرة كل ثلاث أو أربع سنوات بالتناوب بين دول البحر الكاريبي والصين. وقد تضاعف حجم العلاقات الاقتصـادية والتجاريـة بـين الصين وقارة أمريكا اللاتينية كلها 06 مرات خلال السنوات العشر الأخيرة، فقد بلغ إجمالي الحجم التجاري بين الصين ودول أمريكا اللاتينية 36.4 مليار دولار أمريكي، من جـانفي حتى نوفمبر2004 [2]. وبالتالي أصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجـاري لـدول أمريكـا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، تبذل الصين جهودا حثيثة لمد جسور سياسية وإستراتيجية مع الأنظمة الجديدة المعادية لواشنطن، لتكسب الصين أرضا جديدة تقاوم من خلالهـا النفـوذ الأمريكي[3].

تعتبر فنزويلا أهم مصدر ومتعامل مع الصين في مجال الطاقة، في أمريكا الجنوبيـة خصوصا في ظل الخلاف الفنزويلي الأمريكي، والذي استفادت منه الصين لبسط نفوذهـا والحصول على المزيد من نفط هذا البلد، وفي هذا الخصوص صرح الـرئيس الفنزويلـي هوغو شافيز في خطابه الموجه لرجال أعمال صينيين سنة 2004: " إننا ننـتج ونصـدر النفط منذ أكثر من 100 سنة. لكنها كانت 100 سنة من الهيمنة المفروضة علينا من طرف الولايات المتحدة. لكن الآن نحن أحرار، و لهذا فإننا نضع هذا النفط تحت تصرف دولـة الصين العظيمة[4].

نتيجة لتطور العلاقات بين الصين وفنزويلا، تم في سـنة 2005، السـماح لشـركة CNPC الصينية بالتعاون مع الشركة الفنزويلية Petroleos De Venzuela SA (PDVSA) للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، كما تم الإتفاق الصيني مع فنزويلا علـى

---

[1] رضا محمد هلال، **الثورة البيضاء و تراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية..المؤشرات و الدلائل**، مجلة السياسة الدولية،عدد 164،أفريل 2006، ص 187.

[2] نفس المرجع، ص 187.

[3] نفس المرجع، ص 187.

[4] David Zweig, The Foreign Policy of a Resource Hungry State,p16:
http://www.westminsterenergy.org/events_archive/downloads/China20051201/zweig.pdf
بتاريخ : 10-01-2008.

تولي الصين تشغيل حقول النفط في فنزويلا والإستثمار في مصافي نفط جديدة. وإحياء 15 حقلا لإنتاج أكثر من مليار برميل إضافي. وذلك في إطار سياسة فنزويلا لتنويع زبائنها من مستوردي النفط، وتقليل التركيز على السوق الأمريكية[1].

هذا وقد تعهدت فنزويلا في فيفري 2006 بشحن 300000 برميل من النفط الخام يوميا إلى الصين، بعد أن كانت الكمية لا تتعدى 160000 برميل يوميا في السابق. كما أعلنت وسائل الإعلام الصينية أن الصين توصلت إلى اتفاق مع الإكوادور تحصل بموجبه على ما يعادل 1.4 مليار من النفط. ومن جهة ثانية، تعهد الرئيس الصيني "هو جينتاو" خلال الجولة التي قام بها في المنطقة في نوفمبر 2005 وقادته إلى كل من الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكوبا، بإنفاق عشرات المليارات من الدولارات لتحسين البنى التحتية بالمنطقة.

[1] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق ، ص ص 74 -75.

المبحث الثاني:أثر الطاقة على التنافس الصيني_الأمريكي

لقد دفعت التطورات العالمية المتسارعة، على صعيد الوصول إلى مصـادر الطاقـة وضمان إمدادات منتظمة منها، الصين إلى البحث عن أنجع الطرق لبناء جسور متينة مـع الدول المصدرة للنفط، خاصة في قارتي آسيا وإفريقيا، لضمان استقرار وثبـات إمـدادات الطاقة. تسببت هذه الظاهرة بإثارة قلق أمريكي، سرعان ما أخذ طابعا استراتيجيا، مع بدء الحديث عن ضرورة أن تتمتع الصين باستقلال على صعيد مصادر الطاقة.

تندرج المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في نطاق ما يسمى بالمنافسة الجيوبوليتيكية ، وهي نوع من التنافس بين الدول على الأراضـي والمصـادر الطبيعيـة والمعالم الجغرافية الحيوية[1].

إن الصين وباعتبارها أصبحت دولة مستوردة لمصادر الطاقة، وتعتمد اعتمادا كبيـرا على النفط المستورد، معنى ذلك أن أمن الطاقة الصيني هو عامل مهـم يمكـن للولايـات المتحدة استغلاله للضغط على الصين، خصوصا وأنها تسيطر علـى الممـرات البحريـة الممتدة من الخليج الفارسي إلى غاية بحر الصين الجنوبي، وهي الممرات التي تنقل عبرها الصين ما تستورده من نفط الشرق الأوسط وإفريقيا، لذلك فإن الصين قلقة مـن احتمـال حدوث أي استخدام أمريكي لقوتها العسكرية المتفوقة في المنطقة لإعاقة تـدفق الـواردات النفطية الصينية. إذ أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى سياسة احتواء الصين اقتصاديا بعرقلة وصول الطاقة، واستعمالها كورقة ضغط لمراقبة الصين. فالرؤية الصينية تكمـن فـي أن الشركات الأمريكية التي تحتكر أسواق النفط والغاز العالمية سوف تسعى إلى إعاقة وصول الشركات الصينية إلى هذه المصادر[2]. هذا على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تسـتعمل بعد سياسة الاحتواء هذه، إلا أن الصينيين يرون في هذا السيناريو متوقـع الحـدوث فـي المستقبل. ولذلك ولتجنب هذا الاحتمال وما قد يسببه من مخاطر على الصين، فإنها تسـعى لتنويع مصادر إمداداتها بتكثيف علاقاتها الدبلوماسية، والبحث عن خطوط نقل أكثر أمانـا وفعالية ضد المخاطر.

---

[1] فوزي درويش، مرجع سابق، ص 42.

[2] Jaffe Amy, Lewis Steven W, **Beijing oil diplomacy survival**, The international Institute for Strategic Studies, vol 44, n 01,(London, 2002), p 127.

إن الصين صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وثاني مستورد للنفط، ترى في الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر خطر يهدد أمنها الطاقوي. فالولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم من جميع الجوانب العسكرية، الإقتصادية، والتكنولوجية. والصينيون يرون بأن الولايات المتحدة غير راضية عن تنامي القوة الصينية، وبأنها سوف تعيق نمو الصين باعتبارها قوة منافسة ومعادية، والدليل على ذلك أنه من بين أهم المبادىء التي ينص عليها مشروع دليل التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، ضرورة أن تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية كافة الوسائل اللازمة لمنع أي دولة منافسة من التطلع إلى دور دولي أو إقليمي. مع اعتبار أن الصين وروسيا تمثلان الخطر المحتمل[1]. يضاف إلى ذلك مجموعة المواقف الأمريكية من السياسات الصينية، بدءا بالإنتقاد المتواصل لأوضاع حقوق الإنسان في الصين، ودعم تايوان سياسيا وعسكريا، وتقوية العلاقات مع اليابان، العدو التاريخي للصين، إضافة إلى بعض الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة، كقصف السفارة الصينية في بلغراد. كل هذه العوامل وغيرها تؤكد على أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أساس أنها قوة معادية وتخشى من صعودها. رغم أن الرؤية الأمريكية حول الصين هو أنها ما تزال بعيدة عن التحول إلى قوة عالمية، فعلى الرغم من نموها الهائل خلال العقد الماضي، وما حققته من مستويات لا مثيل لها في الاستثمار الأجنبي، فإنها ستبقى ضمن الدول التي تحتل مكانة أقل من حيث متوسط دخل الفرد، ولاشك أن الصين تعد قوة مهيمنة ناشئة في المنطقة -على أقل تقدير- وهو ما يعني أن أي تنامي لهذه القوة لابد وأن يلقى كل عناية من أمريكا[2].

إضافة إلى ذلك، تطور هذا الشعور الصيني بعدم الأمان تجاه الولايات المتحدة الأميركية، خصوصا بعد ظهور مقالات صحفية أميركية تدعو إلى احتواء الإقتصاد الصيني، أو اعتبار الصين تهديدا عسكريا، من قبل بعض أعضاء الكونغرس، فعلى سبيل المثال جاء في صحيفة "الواشنطن بوست الأمريكية Washington Post" في أفريل 2006 ما يلي: 'بما أن الصين والولايات المتحدة تتنافسان على المزيد من النفط، فهذا سوف يؤدي إلى إمكانية حدوث مقاطعة دبلوماسية'[3]. هذا ما عزز شعورا بالخوف لدى

[1] عبد الحفيظ ديب، **التحديات و الرهنات الجديدة للأمن القومي العربي في ظل التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة**، جامعة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2006-2005، ص 265.

[2] سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية:ثلاثية الثروة، الدين، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة ، مكتبة الشروق، ط 01، 2003، ص ص 82، 83.

[3] James Tang, op.cit, p02.

الصين من أن تقوم الولايات المتحدة بوقف مشترياتها مـن المـوارد الطبيعيـة، لإربـاك استقرارها وزعزعته. فسارعت إلى بناء شبكة علاقات تضمن مصالحها المستقبلية.

نتيجة لما سبق، فإن قضية الإمدادات بالطاقة وتأمين مصادرها تمثل قضـية رئيسـة وإستراتيجية بالنسبة لمستقبل الصين التي تتطلع إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي ما بين 9-10%، ولذا فإن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مناطق تمركز الاحتياطـات الدولية من النفط والطاقة، يشكل تهديدا حقيقيا بالنسبة لمستقبل الصـين ولمسـتقبل أمنهـا الاقتصادي. من هنا يمكن تفهم مواقف الصين التي قوامها الممانعة والتناغم في آن واحـد مع إستراتيجية الولايات المتحدة. وعليه يمكن القول بأن حاجة الصين لكميات كبيـرة مـن النفط والغاز تعد ورقة ضغط على الصين، ونقطة ضعف في دورها الإقليمـي والـدولي. ولتجنب ذلك، سعت الصين إلى الإنتشار في المناطق المنتجة للطاقة، مما أشعل المنافسـة بينها وبين الولايات المتحدة.

المطلب الأول: التنافس الصيني-الأمريكي على الطاقة في آسيا

إن النشاطات الصينية لتأمين الطاقة تهدف أساسا إلى التقليص من وقـوع إمـداداتها الخارجية تحت السيطرة الأمريكية. فالإهتمام الصيني بالاستثمار في، وتطـوير اسـتخراج مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وحوض قزوين، يفسر بكون هذه المنـاطق أكثـر أمنـا وابتعادا عن الخطر الأمريكي المباشر، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط والممرات المتصـلة بها. ومن جهة أخرى، فإن الصين كثفت من دبلوماسية الطاقة في منطقة الشرق الأوسـط لضمان وصولها المباشر إلى نفط المناطق التي تقع تحت دائـرة النفـوذ الأمريكـي، لأن الصين تسعى إلى مواجهة الخطر الأمريكي على أمنها الطاقوي بتوسيع شـبكة علاقاتهـا الثنائية، خصوصا مع جيرانها[1].

1-الشـرق الأوسـط

لقد توسع التوجه الصيني نحو الشرق الأوسط في المجالات الاقتصـادية والسياسـية والإستراتيجية خلال السنوات الأخيرة، ومنذ نهاية التسعينات من القرن العشرين، أصبحت السياسات الصينية في المنطقة أكثر ارتباطا بأهداف وسياسات شركاتها الطاقويـة، لتـأمين

[1] James Hsiung, **Chinas Omni-Directional Diplomacy**, Asian survey, vol 35, n 06, (June 1995), p 586.

الوصول إلى حاجاتها من النفط والغاز كهدف رئيسي. حيث أنه ابتداءا من سنة 2002 أصبحت منطقة الشرق الأوسط، أهم منبع تسعى الصين من خلاله ضمان حاجتها الملحة من مصادر الطاقة، عن طريق الاستثمار المباشر، بدلا من الإعتماد على العائدات التي توفرها الأسواق العالمية، التي تتحكم فيها الشركات الغربية. ومنه فمن المؤكد أن الصين سوف تواصل التركيز في سياستها الخارجية على الشرق الأوسط. هذه السياسة أشعلت المنافسة بين الصين، والولايات المتحدة على النفوذ في المنطقة[1].

هذه السياسات المكثفة التي تتبعها الصين تجاه المنطقة، أثارت بعض المواقف الأمريكية، لتخوفها من أن تصبح الصين مستقبلا، البديل الإستراتيجي عن الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي، وخاصة في السعودية، ويطرحون عددا من الأسباب منها:

أولا: أن السعودية بدأت تشعر -وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر- بضغوط أمريكية غير مسبوقة، وأن الولايات المتحدة باتت تنتقد السعودية بشكل غير مسبوق.

ثانيا: أن الأمريكيين قد هددوا مرارا وعبر دعايات وترويجات رجال سياسة ودين وعسكريين بضرب المملكة العربية السعودية، وهو ما قد يدفع المملكة مستقبلا إلى التفكير جديا بالحصول على غطاء غير أمريكي. وقد تكون الصين حاضرة بقوة في تلك المرحلة ومستعدة لإبداء تعاون غير مشروط وغير مسبوق للمملكة في إطار الحاجة إلى نفطها.

ثالثا: إن الصين مستعدة لتقديم كل التكنولوجيا الموجودة لديها عسكريا وصناعيا لمساعدة المملكة على التطور بشكل غير محدود، وهو ما لا تقدمه الولايات المتحدة للمملكة إلا بشروط تعجيزية إذا حصل ذلك. وعليه قررت المملكة العربية السعودية التوجه أكثر نحو الصين كخيار استراتيجي مستقبلي، يضمن لها الحصول على المعدات العسكرية والأسلحة والتكنولوجيا المرافقة، إضافة إلى كسب الصين كحليف قوي في المنطقة[2].

لقد أخذ التقارب الصيني- السعودي، الذي بلغ ذروته بعد زيارة الملك عبد ا إلى الصين في بداية سنة 2006، يثير قلقا متزايدا في الولايات المتحدة. فبعد مرور أكثر من 16 سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1990، بدأت دوائر القرار السياسي والاقتصادي في الصين والسعودية تتفهم بشكل واضح أن دائرة واسعة من

[1] Flynt Lverett , Jeffery Bader**, Managing China-Us competition in the Middle East ,** The Washington Quarterly(Washington DC, winter 2005-06), p 188.
[2] Flynt Lverett , Jeffery Bader, op.cit, p 195.

المصالح تربط بينهما. والدليل على ذلك، التوجه السعودي الخليجي نحو الشـرق، والـذي ترجم في الجولة الآسيوية للملك عبد ا والتي زار خلالها كلا من الصين وماليزيا والهنـد وباكستان في بداية 2006[1]. وقد وعدت السعودية، التي أصبحت تخشى النوايا الأمريكيـة بعد أحداث سبتمبر 2001، بتأمين إمدادات نفط كافية للصـين وفتحـت أمامهـا أبـواب الاستثمار في قطاع الطاقة وغيره. كما أعلن السـعوديون اسـتعدادهم لزيـادة الكميـات المصدرة للصين من النفط من 450 ألف برميل يوميا حاليا إلى500 ألف برميـل، وإلـى مليون برميل يوميا متى كان ذلك ممكنا، وأشاروا إلى إمكانية إسهام المملكـة فـي بنـاء الإحتياطي النفطي الاستراتيجي الصيني البالغ 100 مليون طن والمقرر تخزينه في جزيرة "هاينان"[2]. حيث أن شركتي "سينوبك" الصينية و"أرامكو" السعودية تستثمران ما بين سـتة وثمانية ملايير دولار لبناء مصاف نفطية في الصين. كما أعلن أخيرا عـن إنشـاء تكتـل شركات صينية وسعودية برأسمال قدره ستة ملايير دولار لإنشـاء مصـانع ومجمعـات ضخمة لإنتاج البتروكيماويات. وتسعى الصين حاليا إلى إقناع السعودية بإزالة الفروقـات بين أسعار النفط المصدر إلى الولايات المتحدة وأوروبا وذلك المصدر إلى الصـين، فيمـا تسعى السعودية إلى إقناع بكين بزيادة وارداتها غير النفطية من المملكة.

لقد أثبتت السياسات التي تتبعها الصين حيال منطقة الشرق الأوسط، لتـأمين الطاقـة مدى خطورتها على المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث زادت توجهـات العديـد مـن حكومات دول المنطقة، وكذلك رؤوس الأموال التي تراكمت لدى هذه الدول نحو الشـرق خاصة نحو الصين[3]، التي يتوقع أن يتحول إليها زخم النمو الاقتصـادي العـالمي خـلال السنوات القادمة.

لكن وعلى الرغم من أهمية الشرق الأوسط الطاقوية، إلا أنـه وبسـبب الاضـطراب السياسي والأمني الذي تعرفه، فإن المسؤولين في الصين ينتابهم القلق حول نفس المخاوف التي تراود صناع السياسة الأمريكيين، حول الإعتماد على نفط الشرق الأوسط، ولكن لديهم سبب آخر للقلق يتمثل في أن الولايات المتحدة هي التي تسيطر على هذه المنطقة [4].

---

[1] مغاوري شلبي علي، مرجع سلبق، ص 75.

[2] Flynt Lverett , Jeffery Bader, op.cit, p 189.

[3] مغاوري علي شلبي ، مرجع سابق، ص 70.

[4] فوزي درويش، مرجع سابق، ص 58.

2- آسيا الوسطى وبحر قزويـن

إضافة إلى منطقة الشرق الأوسط، يبرز التنافس الصيني الأمريكي علـى مصـادر الطاقة أيضا في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، الذي يعتقد أنها تحتوي على احتياطات مهمة من النفط والغاز الطبيعي. وعلى الرغم من أن دول هـذه المنطقـة الكثيـرة تأمـل بالإستفادة من تطوير هذه الاحتياطيات، إلا أن مجموع هذه الدول يلفها الغمـوض بسـبب الإضطراب الإثني والسياسي الذي تعانيه المنطقة، مما يفسح المجال أمام الـدول الكبـرى للتنافس على السيطرة على هذه المصادر، خصوصا الصين، روسيا والولايـات المتحـدة وبما أن الطلب العالمي على الطاقة آخذ في الإرتفاع، والصراع من أجل السـيطرة علـى احتياطات قزوين يشتد، فإن المنطقة ستواجه الخطر المتزايد للتنافس الشديد.

وبالفعل، لقد أدت المزايا الإستراتيجية الكامنة في آسيا الوسطى إلى اندلاع سباق دولي أساسه محاولة القيام بدور سياسي واقتصادي حاكم في تلك المنطقـة، سـواء لإسـتغلال مواردها الطبيعية أو التأثير في تطورها السياسي والإقتصادي والتحكم في نمط تفاعلاتهـا الإقليمية. وقد شمل هذا التنافس القوى الدولية : روسيا والولايات المتحدة والصين[1]. ففـي إطار التنافس بين الصين والولايات المتحدة على مصادر الطاقة، هناك تخوف أمريكي من حدوث أي تطور في العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى، الذي قد يؤدي إلـى تمـدد النفوذ الصيني إلى دول بحر قزوين، خصوصا أن هذه المنطقة جد إسـتراتيجية وواعـدة بالنسبة للولايات المتحدة، التي ترى فيها بديلا استراتيجيا يمكنه تعويضها عن نفط الخليج.

وفي إطار التنافس الشديد بينها وبين الولايات المتحدة في بحر قزوين، ركزت الصين على تطوير استثماراتها الطاقوية في المنطقة، ومنافسة الشركات الأمريكية على اسـتغلال أهم الحقول النفطية فيها. ولقد لعبت كازاخستان دورا مهما في سياسـة الصـين المتعلقـة بالطاقة. وتلقت كازاخستان الشطر الأكبر من الاستثمارات الصينية، وأهمها الحصة الأكبر في شركة "Aktbemuniagas"، من جانب شركة الصين الوطنية للبتـرول " CNPC "[2]. وللتفوق على العروض التي قدمتها الشركات الأمريكية، دفعت شركة الصين الوطنية مبلغا قـدره 4.3 مليـار دولار للحصـول علـى حصـة مقـدارها 63% مـن شـركة Aktbemuniagas. والتزمت الصين كذلك بتقديم استثمارات إضافية للبنية التحتية، تشمل

[1] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، العلاقات العربية-الآسيوية، مرجع سابق، ص 283.
[2] فوزي درويش، مرجع سابق، ص 59.

بناء خط أنابيب طوله 3700 كلم، يمتد من "أكتوبينسك" إلى شواطئ الصين[1].

من جهة أخرى، فإن اكتشاف الاحتياطات الجديدة في بحر قزوين قد أسرع في وصول الولايات المتحدة كلاعب رئيسي في المنطقة، فالقادة الأمريكيون الساعون وراء التقليل من الإعتماد الأمريكي على نفط الخليج قد أبرزوا الأهمية الشديدة لتطوير موارد الطاقة القزوينية، ولتحقيق ذلك كان لابد للولايات المتحدة من التواجد العسكري المباشر في المنطقة، فعززت من قواتها العسكرية في المنطقة خصوصا في أفغانستان. مما أثار قلقا شديدا لكل من الصين وروسيا بالخصوص. لذلك فالتحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى يتمثل في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته، حربا على الأنابيب بين دولة تريد توجيه النفط شرقا، وأخرى تريد تحويله إلى الغرب. وهاتان الدولتان، الولايات المتحدة والصين، هما أكبر المستهلكين للنفط في عالم اليوم. وقد أشار "كليفمان" في كتابه " الدم والنفط في آسيا الوسطى " إلى المقابلات التي أجراها مع رؤساء شركة CNPC الصينية في كازاخستان، والذين أعربوا له فيها أن الولايات المتحدة حين تزرع قواعدها في آسيا ترهب حكومات هذه المنطقة من أن تبرم صفقات مستقبلية لإستخراج ونقل النفط مع شركات غير أمريكية، وبصفة خاصة مع شركات صينية[2].

إن أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة للصين تكمن في كونها قريبة جغرافيا منها والإستفادة من مصادرها الطاقوية، يوفر عليها تكاليف النقل العالية من الشرق الأوسط وإفريقيا، وأمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى كونها أضمن من الناحية الأمنية، وبالتالي فإن التواجد العسكري الأمريكي القوي قرب مجالها، يسهم في تهديد الأمن الصيني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتسعى الصين جاهدة لمنافسة الولايات المتحدة للإستفادة من أكبر قدر ممكن من مصادر الطاقة في المنطقة، وبالتالي السيطرة على الاحتياطات الإستراتيجية. وتأمين خطوط نقل النفط والغاز إليها. ولهذا السبب فهناك تخوف أمريكي من تمدد النفوذ الصيني في دول بحر قزوين[3].

وخلاصة لما سبق، فإن الصين التي أصبحت تنافس الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين، تود أن يكون لها نصيب جيوبوليتيكي خاص بها، فالصين

[1] نفس المرجع، ص 59.
[2] عاطف عبد المجيد، مرجع سابق، ص 80.
[3] هذى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، العلاقات العربية-الآسيوية، مرجع سابق، ص286.

كانت تقتصر على مجرد بيع بعض الأسلحة وتكنولوجيا الصواريخ لكل من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، كما كانت تحتفظ ببعض العلاقات مع جمهوريات بحر قزوين. لكن الصين كقوة صاعدة ذات اقتصاد يتنامى بسرعة، أصبحت متعطشة للطاقة المستوردة. لذلك وجدت الصين نفسها قد دخلت منافسة مع كل من واشنطن وموسكو في هذه المنطقة. وشأنها شأن منافسيها الآخرين، عمدت بكين على إيجاد علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع المنتجين المحليين في المنطقة[1].

المطلب الثاني:التنافس الصيني-الأمريكي في إفريقيا

لعل أكثر ما يقلق الولايات المتحدة، هو حجم الحضور الصيني القوي في إفريقيا. ففي السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وبعد انتقال الصين إلى ما يشبه النظام الرأسمالي في الاقتصاد والإنفتاح الكبير على العالم، بدأت بكين تتخلى عن سياسة تقديم المساعدات لأغراض سياسية في إفريقيا، وأصبحت تركز على العلاقات التجارية. وشهدت صادراتها إلى دول إفريقيا طفرة قوية، ففيما وصل الحجم الإجمالي للتجارة البينية الصينية- الإفريقية عام 2000 إلى 10.6 بليون دولار[2]. قفز حجم التبادل عام 2005 ليبلغ نحو 29.46 بليون دولار.

كما هو الحال مع الولايات المتحدة، فإن علاقات الصين مع دول القارة الإفريقية متعددة الجوانب، سياسية، واقتصادية، وعسكرية. هذه العلاقات يتم توظيفها لخدمة المصالح النفطية الصينية، حيث تقوم الصين بالحصول على النفط، مقابل تزويد هذه الدول بالسلاح والمنتجات الكهربائية والإليكترونية، فضلا عن مشاركتها في مشروعات البنية الأساسية بعدد من دول القارة. ولا يجب أن ننسى أن علاقات الصين السياسية بالقارة الأفريقية قديمة، حيث ساندت بكين العديد من الدول في صراعها ضد الاستعمار، كما دعمت الكثير من حركات التحرر الأفريقية[3].

إن الصين لها جاذبية خاصة لدى الأفارقة بسبب سياساتها الغير تدخلية، والتي تختلف عن السياسات الغربية والأمريكية، التي تفرض على دول القارة معايير خاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تبرر لها التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عما قامت به الصين على

[1] فوزي درويش، مرجع سابق، ص 55.
[2] Shuxun Chen, Charles Wolf, op.cit, p 265.
[3] James Tang, op.cit, p 16.

مدى عقود من تنفيذ العديد من المشروعات الناجحة للبنية الأساسية في دول القارة، وتزويد الكثير من الدول باحتياجاتها من الخبرات الفنية والمهنية، واهتمامها بدعم التعاون الثقـافي وتبادل البعثات معها، وكذلك تشجيعها لرجال الأعمال الصينيين على الاستثمار في الأسواق الأفريقية.

تقدم الصين قروضا غير مشروطة بالدولار للوصول إلى إمكانيات إفريقيا الكبيرة من المواد الأولية، مما يجعل من لعبة السيطرة الكلاسيكية التي تمارسها الولايات المتحدة عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غير مؤثرة وفي هذا المجال جاء في التقرير الذي أعده مجلس العلاقات الخارجية الصيني سنة 2005 ما يلـي " إن المسـاعدات والاسـتثمارات الصينية في إفريقيا لها الأفضلية لدى الدول الإفريقية لأنها تقدم بدون شروط متعلقة بطبيعة الحكم أوالشروط الجبائية، وهي أمور تشترطها المساعدات الغربية "[1]. فالـدول الإفريقيـة سوف تتجه أكثر فأكثر إلى عدم الرضوخ للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي مقابل مساعداته، لأن الصين تقدم لهم شروطا تفضيلية، وتبني إضافة إلى ذلك الطرق والمدارس ومشاريع البنية التحتية.

وتحقيقا لذلك عقدت الصين في سنة 2006 قمة استثنائية لزعماء أربعين دولة إفريقية استقبلت قادة بلدان مثل الجزائر ونيجيريا ومالي وأنغولا وجمهوريـة إفريقيـا الوسـطى وزامبيا وجنوب إفريقيا. وترغب الصين بعقد اتفاقية نفطية مع أكبر دولة نفطية في القـارة أي نيجريا. حيث ستستورد شركة النفط الصينية الوطنية CNPC النفط من نيجريا، بمـا يقدر بـ 175 ألف برميل نفط يوميا في العام 2008. وهي صفقة تبلغ 2.27 مليار دولار تقدم لشركة النفط الوطنية الصينية بمقتضاها نسبة 45 % من إنتاج حقل نفط كبير في المياه الإقليمية النيجيرية. وهو ما أزعج الولايات المتحدة، التي وحتى الآن تعتبر نيجيريا منطقة نفوذ لشركاتها النفطية[2] .

لقد اندفع الصينيون منذ عام 2004 نحو التنقيب عن النفط على طول ساحل نيجيريـا وفي موريتانيا والسودان والغابون وأنغولا. وتعد الصـين اليـوم المسـتورد الأول للـنفط السوداني والأنغولي، وهي تستورد نحو 25% من حاجاتها النفطية من إفريقيا، وهـذا مـا يجعلها في حالة صدام مع الولايات المتحدة التي تطمح إلى تقليص اعتمادهـا علـى نفـط

[1] Michael Elliott, **China:Dawn of a new dynasty**, Encyclopedia Britannica Almanac 2008, p 218.
[2] James Tang, op.cit, p15.

الشرق الأوسط. والاتجاه نحو مناطق أخرى مثل إفريقيا. رغم أن القـادة السياسـيين فـي البلدين يستبعدون وصول التنافس بين البلدين حول الطاقة، إلى مرحلة الصراع والصـدام المباشر. ففي ديسمبر 2004 صرح كاتب الدولة الأمريكـي للطاقـة "أبراهـام سبنسـر" Spencer Abraham في الصين، بأنه يرى أنه من غير المحتمل حدوث أي صدام بـين الولايات المتحدة والصين حول الموارد الطاقوية، لأن ذلك حسبه سوف يؤدي إلى نقص في الإمدادات العالمية، وارتفاع الأسعار، الشيء الذي يعيق النمو الإقتصادي لكلا البلدين[1].

لقد رفعت الصين من وتيرة علاقاتها بأفريقيا في السنوات الأخيرة، فهي تعتمد علـى هذه القارة بتزويدها حاليا بما تحتاجه من النفط الخام. لذلك بدأت بتعزيز علاقتهـا بـبعض الدول الإفريقية، ما بدا وكأنه بداية التحدي لتأثير الولايات المتحدة الأميركية ودورها الكبير في القارة السوداء. فالصين هي المنافس الأقوى للولايات المتحدة علـى الـنفط الإفريقـي لاسيما أن حاجتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضـع الحـالي بحلـول 2030 وتستورد بكين أكثر من 25% من وارداتها النفطية من القارة السمراء[2]. ولزيادة نفوذها في القارة، انطلقت الصين في تقديم مجموعة من المبادرات الهادفة لضـمان وصـولها علـى المدى البعيد إلى مصادر المواد الأولية في القارة الإفريقية. فحاليا ليس هنالك مادة أوليـة تحظى بأولوية لدى الصين تفوق أولوية النفط الذي تريد ضمان إمدادها به علـى المـدى البعيد. وهذا يفسر سلسلة مكثفة من المبادرات الدبلوماسية الصينية في إفريقيا، والتي أقلقت الولايات المتحدة قلقا كبيرا.

وتعتبر دارفور، أبرز منطقة يتجلى فيها الخلاف الصيني-الأمريكي في إفريقيـا. فالصـين ولتغطية الزيادة الهائلة لطلبها على النفط من أجل تغذية نموها الهائل، ولحماية استثماراتها الضخمة هناك، انخرطت في سياسة نشطة داعمة الموقف السوداني، وهو ما يتعارض مع رغبة الولايات المتحدة، بعزل السودان دوليا، وفرض عقوبات عليها.

بذلك تكون الصين قد دخلت في عملية جغرافية-سياسية فعالة لتأمين الـنفط. تضـر بالمصالح الأمريكية وأهدافها في المنطقة. حيث أصبحت اليوم ثاني مستورد للنفط الإفريقي بعد الولايات المتحدة وتعتمد في استيرادها على مجموعة كبيرة من الدول الإفريقيـة فـي

[1] Angie Austin, **Energy and power in China: Domestic Regulation and Foreign Policy**, foreign policy center,(London;2005), p 28.

[2] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 89.

مقدمتها السودان وأنغولا[1]. وهو ما يعتبر تحديا حقيقيا للمصالح النفطيـة الأمريكيـة فـي إفريقيا.

ترتبط الصين بشراكة نفطية متميزة مع السودان، حيث حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية على حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة بالسودان عام 1995. وبعد ذلك بعامين، وعندما قطعت واشنطن علاقاتها مع السودان، أسرعت الصين على الفـور لمـلأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة، وعملت على توطيد علاقاتها النفطية مـع السـودان وأصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين. وتمكنت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC من شراء 40 % من أسـهم شـركة النيـل الأعظـم النفطيـة (Gnpoc) في السودان، والتي تنتج 300 ألف برميل يوميا[2]. كما قامت شركة "سـينوبك" الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء "بورسودان" على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين.

إن شركة النفط الصينية الوطنية هي أكبر مستثمر أجنبي للنفط في السـودان، بمبلـغ قدره نحو 5 مليار دولار موظف في تطوير حقول النفط. ومنـذ عـام 1999، اسـتثمرت الصين 15 مليار دولار على الأقل في السودان. وهي تمتلك 50 % من مصفاة للنفط تقـع بالقرب من العاصمة السودانية "الخرطوم" بالمشاركة مع الحكومة السودانية. وبما أن آبـار النفط السودانية تتركز في الجنوب، في إقليم دارفور، وهو مسرح لحـرب أهليـة جـرى الإعداد لها منذ وقت طويل، وتمولها الولايات المتحدة الأمريكية سرا، تهدف إلى انفصـال الجنوب عن الشمال[3] . فقد عارضت الصين هذه المساعي الأمريكية، لأن شركاتها النفطية خصوصا شركة CNPC . تمتلك استثمارات في حقول النفط بدارفور، قرب الحدود مـع تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. ولذلك، فليس هنالك منطقة نفطية، أكثـر مركزيـة فـي النزاع النفطي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من السودان، حيث توجد دارفور.

يبرز التنافس الصيني الأمريكي حول مصادر الطاقة الإفريقية، أيضا في دولة تشـاد فالشركات النفطية الأمريكية، خصوصا شركة Chevron، كانت تتحكم في نفط هذا البلـد عن طريق البنك العالمي، الذي مول خطوط الأنابيب الناقلة للنفط من تشاد إلـى سـواحل

[1] Valérie Niquet, **la stratégie Africaine de la chine**, politique étrangère, n 01, (fevrier 2006), p 367.
[2]Ibid, p 370.
[3]William Engdahl, **le Darfour. C'est une affaire de pétrole, idiot…**, p 02 : http://www.nonalaguerre.com/articles/article449.pdf
بتاريخ: 13-01-2008.

الكاميرون. لكن الرئيس التشادي Idriss Deby، عارض السياسة الأمريكية الساعية إلى احتكار النفط التشادي، والتي كانت تحظى بغالبية الفوائد، وطالب بتخصيص فوائد أكبر لصالح بلده المنتجة لهذا النفط، وهو ما طالب به البرلمان التشادي رسميا سنة 2006 للإستفادة من مداخيل النفط لتسليح الجيش التشادي. عندها مارست الولايات المتحدة ضغوطاتها بواسطة البنك العالمي. بإصدار الرئيس السابق للبنك العالمي Paul Wolfwitz قرارا بتعليق المساعدات المالية نحو تشاد. لكن بعد إعادة انتخاب Idriss Deby مجددا. قام بإنشاء شركة نفطية تشادية(SHT)، وهدد بطرد شركة Chevron الأمريكية. وطالبت الحكومة التشادية بضرورة سيطرتها على 60% من إجمالي قطاع النفط في البلد[1]. في هذه الظروف ظهرت الصين، كمساند لتشاد وبديل عن الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت بتقديم مساعدات مالية لتشاد. وتم استدعاء وزير خارجية تشاد إلى الصين في أوت 2006 للمحادثات حول استئناف العلاقات الدبلوماسية التي انقطعت سنة 1997.

لقد ظلت ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية المتحكم الأول في أسواق الطاقة العالمية، بما تمتلكه من شركات عالمية قوية وقواعد عسكرية في أغلب المناطق الحساسة حول العالم. لكن ظهور الصين في السنوات الأخيرة كلاعب أساسي ورقم جديد في معادلة الاستهلاك العالمي للطاقة بتعداد سكاني ضخم ونمو اقتصادي كبير، قد أصبح عامل تهديد للمصالح الأمريكية، بالأخص في إفريقيا. فتاريخيا لم تكن إفريقيا أبدا محل اهتمام صيني مباشر ولا دائرة نفوذ، لكن اليوم هناك توجه صيني مكثف غير مسبوق نحو إفريقيا، حيث أنها أصبحت(إفريقيا) مصبا لحجم كبير من الاستثمارات الصينية في جميع المجالات. فأصبحت بذلك تحتل موقعا مميزا في أجندة السياسة الخارجية الصينية.

إذا كانت التقديرات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستورد حوالي ربع 4/1 احتياجاتها النفطية من إفريقيا بحلول سنة 2025. فذلك يعني أن المنافسة بينها وبين الصين سوف تشتد في السنوات القادمة على النفط الإفريقي. هذه المنافسة التي ظهرت معالمها فعليا في السودان وتشاد ونيجيريا. هذه الأخيرة التي تزود الولايات المتحدة بـ ـ

[1] Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Chad_Cameroon/pdf.pdf
بتاريخ:17-02-2008.

7% من إجمالي وارداتها من النفط الخام، قد بدأت تنسج علاقات نفطية مع الصين، ما يشكل تهديدا غير مباشر للمصالح الأمريكية في المنطقة.

إن معادلة التنافس هذه لا تؤدي بالضرورة إلى وقوع صدام مباشر بين القوتين. فالصين حتى الآن تنتهج سياسة براغماتية أساسها الصعود السلمي في القوة وتجنب قدر الإمكان الدخول في صراعات مع الدول الأخرى. لهذا فالصين تسعى لتحقيق مصالحها باللعب حول ورقة المنافسة الشريفة التي تضمنها قواعد السوق الرأسمالية. حيث أنها تركز دائما على أنها تسعى إلى الحصول على الاستثمارات النفطية في إفريقيا وخارج إفريقيا باستخدام القدرة التنافسية لشركاتها أمام الشركات الأخرى، والذي لا يمنع بدوره الاستعانة بالنشاطات الدبلوماسية المساعدة والمكملة لنشاط تلك الشركات.

إن التنافس الصيني-الأمريكي على منابع النفط في العالم، له مبرراته لكل من الطرفين، ففي حين ينتاب الصينيين شعورا، قد يكون مبررا، بأن الولايات المتحدة تعمل على التضييق عليهم في محاولاتهم الحصول على مصادر الطاقة من الخارج، لكبح نموهم الإقتصادي وتطوير قدراتهم العسكرية. جاءت على سبيل المثال، قضية منع شركة النفط الوطنية الصينية من شراء شركة " يونوكال " الأمريكية سنة 2005 لتؤكد هذا الشعور[1].

وكان لتدعيم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، خصوصا بعد احتلال العراق، والسيطرة على منابعه النفطية، أن عمق ذلك الشعور. كما أن ما يروج له بعض المفكرين الأمريكيين من أن " الحرب الباردة " المقبلة قد تكون آسيوية، غذت هذه المخاوف الصينية. إضافة إلى أن الصينيين يراقبون بقلق تدعيم العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة واليابان، وقيام طوكيو بزيادة المصاريف العسكرية بنسبة 20 % (خصوصا في المجال الباليستي) وتنامي المشاعر الوطنية اليابانية المتطرفة تجاه الصين. لذلك فالصينيون يؤكدون أن سبب تعاونهم مع بعض الدول النفطية التي تنظر إليها الولايات المتحدة بعدم الرضى، هو كون الولايات المتحدة تسعى إلى السيطرة على أهم منابع الطاقة في العالم واحتكار ثرواتها، مما يؤدي بالصين حتما، إلى السعي نحو بسط نفوذها ومنافسة الولايات المتحدة في بلدان تعتبرها حيوية لأمن الطاقة عندها.

[1] Valérie Niquet, op.cit, p 368.

أما من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد دفعتها هذه السياسة الخارجية الصـينية المرتبطة بالطاقة، إلى إطلاق الاتهام للصين بأنها تحاول «ضمان مصادر النفط لنفسـها» وهو هدف للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية.

وتتهم الولايات المتحدة الصين بأنها تعمل على احتكار الموارد عن طريق إبرام اتفاقات طويلة الأمد تضعف زبائن آخرين محتملين، وخصوصا عندما يتعلق الأمر باتفاقات تعقد مع شركات عمومية قد لا تضطر إلى التقيد بمبادئ السوق. وأكثر ما يثير قلق الولايات المتحدة، هو الحضور الصيني، في كل من الشرق الأوسط، خصوصا السعودية وإفريقيا، بالإضافة إلى السياسات الصينية الحديثة والنشطة في فنزويلا التي تزود الولايات المتحدة بنحو 60% من نفطها، ذلك أن الرئيس الفنزويلي "هوجو شافيز" ذو توجهات يسارية، ويجهر بعدم ثقته في الولايات المتحدة، كما أن حكومته تسعى إلى تنويع قاعدة زبائن نفطها.

المبحث الثالث: الإنعكاسات الإستراتيجية لسعي الصين العالمي لتأمين الطاقة

إن حاجة الصين المتزايدة لمصادر الطاقة، وسعيها لتكييف سياستها الخارجيـة بمـا يقتضيه أمنها الطاقوي، أدى بها لأن تصبح رقما مهما في الأسواق العالمية للطاقة، ولاعبا أساسيا في التنافس الجيوبوليتيكي على المناطق المنتجة والمصدرة للطاقة. كذلك أدى سعيها لتأمين الطاقة بها إلى التركيز على تقوية العلاقات الخارجية مع هذه الدول، بغض النظـر عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة لها ، وطبيعة علاقتها مع الـدول الغربيـة الكبـرى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك نتج عنه آثارا إسـتراتيجية هامـة علـى مستوى العلاقات الدولية، بتصاعد حدة التنافس العالمي بين القـوى الكبـرى المسـتهلكة واستعمال كافة الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية، وحتى العسكرية لضمان الأمن الطـاقوي للدولة، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، التي تضم حوالي 70% من موارد النفط فـي العالم، هذه المنطقة التي هي بدورها موضع اهتمام مكثف لصانعي السياسة الصينيين.

إن اعتماد الصين المتنامي على مصادر الطاقة الخارجية له مجموعة انعكاسات فـي مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية والعسكرية. في الداخل وفي الخارج. فالاعتماد على الطاقة المستوردة ساهم في اختراق العقيدة الماوية القائمة على مبدأ "الاعتماد على الـذات" وهو المبدأ الذي قاد التخطيط الاستراتيجي الصيني خلال سنوات الستينات والسبعينات. لكن وبسبب تسارع الأحداث العالمية، وانفتاح الصين على الخارج، وبعد ذلك اعتمادهـا علـى الطاقة الخارجية، تم تعديل هذا المبدأ من الاعتماد على الذات، إلى التحكم والأخـذ بزمـام المبادرة في التعاملات الخارجية[1].

المطلب الأول:أثر الطاقة على المواقف الصينية من القضايا الدولية المعاصرة

إن سعي الصين في طلب حاجاتها من الموارد المختلفة، وفي جميع أنحاء العالم، مـن الدول المختلفة - حتى تلك التي ينظر إليها الغرب عموما والولايات المتحـدة خصوصـا كدول مارقة (Rogue States) خلق كما من المشاكل المعقدة بينهما، ليس بسبب التنافس على الموارد فقط، إنما أيضا بسبب الإخلال بالسياسة التي تعتمدها الولايات المتحـدة فـي

[1] Kenneth Lieberthal, **Governing China: from revolution to reform**, WW, Norton Company , (New York, 1995), p 77.

فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وسياسية على بعض الحكومات التي تعتبرها دولا مارقة كإيران، وفنزويلا والسودان والعراق سابقا. وهي الدول التي تسعى الصين لتقريبها لتحقيق مصالحها الطاقوية، مما يؤدي إلى إفشال جهود الولايات المتحدة لعزل هذه الدول. وحتـى السعودية، على الرغم من أن لها علاقات تاريخية وطيدة مع شركات النفط الأمريكية، بدأت تتوجه تدريجيا نحو الصين لاعتبارات إستراتيجية، حيث أصبحت اليوم أكبر مـدعم لهـا بالنفط[1].

لمواجهة هذه الآثار التي تترتب عن سعي الصين العالمي لتأمين مصادر الطاقة حـذر تقرير أصدرته لجنة المراجعة الإقتصادية والأمنية الأمريكية-الصينية سنة 2002، وهـي مجموعة شكلها الكونغرس لرصد العلاقات الأمريكية-الصينية، من أن الصين تقدم بصورة متزايدة تكنولوجيا وقطع سلاح لإيران والعراق وسوريا، وأن هذا الإتجار يشـكل تهديـدا متزايدا للمصالح الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسـط. ويخلـص التقريـر إلـى القول:"إن اعتماد الصين على النفط الأجنبي لتحريك عجلة نموها الاقتصادي، هو محـرك مهم لعلاقاتها مع الحكومات الراعية للإرهاب، ويتوقع لهذا الاعتماد أن يزداد فـي العقـد القادم" [2].

لذلك، فإن الصين، حسب تصور الدول الغربية، وسعيا منها لتحقيق أمن الطاقة، تدعم أنظمة حكم شمولية مثل سوريا وإيران، بالتكنولوجيا والعناصر اللازمـة لصـنع أسـلحة التدمير الشامل ومنظومات إطلاقها، حيث أن خطر تهريب الأسلحة إلى هذه الأنظمة يشكل تهديدا متزايدا للمصالح الأمنية الأمريكية في الشـرق الأوسـط، ويـدلل الإسـتراتيجيون الأمريكيون على أن الخلاف والصراع على الموارد، تجعل من الصعوبة التعايش بسـلام بين القوى العظمى. يضاف إلى ذلك ما جاء في تقرير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2006، بأن الصين في حين أنها تزعم بأنها تسلك مسلكا سلميا في سياستها الخارجية فإنها في نفس الوقت تسعى لتحقيق أهداف عدوانية قديمة، وحدد هذا التقريـر 3 أهـداف صينية يراها عدوانية هي[3]:

_استمرارها في تطوير وتوسيع قدراتها العسكرية بطرق سرية وغير شفافة.

الهدفان الآخران، كلاهما متعلق بسعي الصين لتأمين الطاقة وهما:

---

[1] James Tang, op.cit, p 02.

[2] ريتشارد هاينبرغ،مرجع سابق،ص 96.

[3] The National Strategy, March 2006, The White House (Washington DC, 2006), p46.

_توسيع وتوظيف تجارتها الخارجية توظيفا يمكنها من جلب واستغلال الموارد الطاقوية من مختلف دول العالم، لتوجيه أسواقها وليس لفتحها.

_ دعم الدول الغنية بمصادر الطاقة، اقتصاديا وسياسيا، دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعـة هذه الدول الشمولية في الداخل، والعدوانية في الخارج.

وعليه فإن تعطش الصين للنفط، يعتقده كثير من المحللين الاستراتيجيين الأمـريكيين خطرا يهدد الولايات المتحدة، وهؤلاء يبنون فرضيتهم على واقع الخبرة التاريخية اليابانيـة حيث يقولون إنه منذ سبعين عاما، بدأت اليابان التي عانت في ذلك الوقت من نقص شـديد في النفط، تنفيذ سياسة توسعية عدوانية كان الغرض منها تأمين احتياجاتها المتزايـدة مـن النفط، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى دخول اليابان ساحة حرب عالمية، وأن تعطـش الصين للنفط هو خطوة أولى للحرب العالمية القادمة لأن الصين بلد يعيش فيه حاليا حوالي مليار و300 مليون نسمة، ويمتلك اقتصادا يحقق نموا استثنائيا بمعدل سنوي كبير ما بـين 8-10%، الشيء الذي أدى إلى أن تعتمد الصين اعتمادا متزايدا علـى الـنفط المسـتورد وأصبحت بذلك ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. ولقـد أدى تزايـد احتياجاتها من الطاقة إلى إشعال التنافس العالمي في هذا المجال، لدرجة وصـفها بعـض المعلقين بأنها مقدمة لحرب باردة جديدة[1].

ولذلك فهناك مشاعر قلق واضحة لدى الولايات المتحدة. بسبب قيام الصـين بشـراء النفط في دول ليست صديقة للغرب، ما يؤدى من جهة إلى إغلاق الباب أمام الاحتكـارات الغربية، وإلى التأثير في سياسة الصين الخارجية تجاه هذه الدول من جهة أخرى.

تستورد الصين ثلثي وارداتها النفطية من الشرق الأوسط، وهو – كما أشرنا - يشكل تهديدا لأمنها القومي بسبب الهيمنة الأمريكية وحالة عدم الاسـتقرار التـي تعـاني منهـا المنطقة. فالنفط الذي تستورده الصين يمر عبر الطرق البحرية التي تفصل بـين شـنغهاي ومضيق هرمز الواقع تحت سيطرة قوات البحرية الأمريكية. وهذا ما يفسر سعي الصـين لتجنب الوقوع تحت الضغوطات الأمريكية، عبر إقامة علاقات وثيقة مـع دول نفطيـة لا تتسم علاقاتها بالود تجاه واشنطن وأيضا لفتح مزيد من نقاط العبور عبر ممرات لا تسيطر عليها الولايات المتحدة كلية، كما هو الحال في آسيا الوسطى.

[1] جمال مظلوم،، مرجع سابق، ص60.

إن الصين تسعى إلى بسط نفوذها في منطقة الشـرق الأوسـط، لمنافسـة الوجـود الأمريكي من جهة، والوصول إلى مصادر الطاقة والأسواق من جهة أخرى، ما يعنـي أن الصين تسعى لتواجد وحضور اقتصادي، بينما دول الشرق الأوسط تتطلع في الواقع إلـى دور سياسي صيني فاعل وردعي للسلوك الأمريكي. لأن اعتماد الصين على النفط، يعنـي الإعتماد على الشرق الأوسط الذي يضم 70% من حجم الاحتياطات المؤكدة. و60% من واردات الصين النفطية تأتي من الشرق الأوسط، وهذا هو سبب السعي الصـيني بتشـكيل موطئ قدم لها في المنطقة، وربما يفسر ذلك مواقف الصين الإيجابية تجاه القضايا العربية وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تدعوا الصين إلى استمرار التفاوض السلمي في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة بخصوص مشاكل الشرق الأوسط، ووفقا لمبدأ مبادلة الأرض بالسلام الذي أصدره مؤتمر مدريد[1]. هذا إضافة إلى المواقف الايجابية الصينية الأخرى، مثل رفضها الحصار على العراق وليبيا في السابق. وكذلك قيام الصـين بتقديم المساعدات المالية والفنية للدول العربية، حيث ساهمت فـي تمويـل العديـد مـن مشروعات البنية الأساسية في الدول العربية[2].

ومنه فإن سعي الصين لتأمين مصادر الطاقة له دور بارز في محاولة الصين التـدخل في مختلف القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط وسعيها لأن يكون لها دور بارز وفعـال فـي المنطقة، خصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي_الإسرائيلي حيث أوضحت الصين موقفهـا من حل مشكلات هذا الصراع وفقا للتحولات الجارية في أوضاع المنطقة، واتخذت موقف "التجاوز عن التفاصيل". ولا يحمل هذا الموقف صبغة إيديولوجية كما تراه الصين، بل هو تعبير عن سياسة مناسبة وواقعية حسب قدرة الصين وحدود إمكانية تأثيرها فـي المنطقـة ومسعاها للمحافظة على علاقات سياسية جيدة وتعاون اقتصادي مقبـول مـع كافـة دول المنطقة[3].

إن من الانعكاسات المباشرة لسعي الصين نحو تأمين الطاقة، هي تدعيمها لإيران بتكنولوجيا الأسلحة الصينية، في ظل معادلة البترول الإيراني في مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية الصينية، وهي المعادلة المسيطرة على التوجه الخارجي الإيراني من ناحية، وما تحتله وتلعبه التكنولوجيا من دور مهم في السياسة الخارجية خاصة في الحالة

---

[1] لي وي جيان، **العلاقات بين الصين و دول الشرق الأوسط**، ترجمة:وو قن فو، مجلة السياسة الدولية، عدد 145 ، جويلية 2001، ص 71.
[2] هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، **العلاقات العربية- الآسيوية**، مرجع سابق، ص 140.
[3] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص 185.

الإيرانية، من ناحية أخرى. من جهة أخرى، تتضح حقيقة أن الدبلوماسية والمواقف السياسية الخارجية الصينية متسمة بالسعي وراء الطاقة، حيث تنتهج الصين لما يعرف "بدبلوماسية الطاقة" التي ترمي إلى توثيق العلاقات مع الدول النفطية التي يتم استيراد النفط منها، وتتمركز هذه الدبلوماسية حول جيران الصين، ومن الأهمية بيان أن سياسة الاحتواء المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الأمريكية ضد إيران والتجاوب الذي أبدته الدول الغربية في تنفيذها كانت سببا رئيسيا في نمو العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين إيران والصين خلال الأعوام الثلاثة والعشرين الماضية. خاصة حين بدأت العقوبات الإقتصادية الأمريكية على إيران منذ عام 1996، ثم مدد الكونجرس الأمريكي العمل بقانون"داماتو" لمدة خمس سنوات أخرى بدءا من أوت 2001، رغم أن إدارة الرئيس جورج والكر بوش قد اقترحت تقليص فترة العقوبات إلى سنتين بدلا من خمس سنوات إلا أن الكونجرس رفض هذا الاقتراح، في ضوء تزايد معارضة وانتقادات الشركات البترولية الأمريكية التي اعتبرت أن مثل هذه العقوبات تفوت عليها فرصا كبيرة في الاستثمارات النفطية بإيران التي تستحوذ على كميات ضخمة من احتياطي النفط في العالم.

لذلك، فقد اتجهت الصين نحو دعم إيران في مواجهة الضغوط الدبلوماسية والسياسية التي تمارس عليها من قبل واشنطن وأوروبا على خلفية تفاقم مشكلة الملف النووي الإيراني، إذ تعلن بكين رفضها منطق استخدام القوة العسكرية ضد طهران، بل تدعو إلى الحوار والدبلوماسية كبديل. وهو ما أدى إلى اتهام القادة الصينيين بأنهم يقومون بحماية إيران من الضغوطات الغربية لوقف برنامجها النووي[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيران وافقت على تزويد الصين بـ 250 مليون طن من الغاز الطبيعي، بقيمة إجمالية مقدارها 70 مليار دولار، كانت قد تمت بموجب اتفاقية أبرمت عام 2004، إضافة إلى أن 14% من احتياجات الصين النفطية يتم تأمينها من إيران، في الوقت الذي تتطلع فيه شركة "سينوبك" الصينية العاملة في مجال الطاقة لتطوير حقول "يادفارن" النفطية الإيرانية كما ذكرنا سابقا، هذا وتقوم الصين بإبرام اتفاقيات مع طهران دون أي شروط سياسية، الأمر الذي يلقى قبولا وتفضيلا من قبل طهران وهذا ما يفسر التوجه الإيراني نحو بكين.

إن هذه العلاقات التي بدأت تنسجها الصين مع دول غير صديقة للغرب أخذت تثير مخاوف واشنطن التي تخشى أن تترجم تلك العلاقات إلى تحالفات سياسية ضدها. وأكثر ما

[1] James Tang, op cit, p 21.

يثير قلق الولايات المتحدة في هذا الشأن هو العلاقات الصينية مع إيران. فوسط هذا التنافس المتزايد بين الصين والولايات المتحدة، لم يكن مستغربا أن تعارض بكين فرض عقوبات على طهران، حيث أنه وعلى الرغم من عدم رضى الدول الغربية، فإن الإستثمار النفطي الصيني متواصل وبصفة متزايدة في إيران والسودان، وذلك لعدم وجود منافسين للصين في هذه الدول، بسبب العقوبات الاقتصادية[1]. فيما تعد أوساط الإدارة الأمريكية أن هذه النشاطات الصينية، خصوصا فيما يتعلق بإيران، يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في منطقة الخليج، ويشجع إيران على التصلب في مواقفها، ما يسهم بدوره في رفع أسعار النفط إلى مستويات عالية.

في إفريقيا، انعكس سعي الصين لتأمين الطاقة، على تزويدها لبعض الدول الإفريقية بالأسلحة، الشيء الذي أدى إلى تعزيز العلاقات بين المسؤولين الصينيين وبعض القادة الأفارقة، للاستفادة من الإستثمار في مصادر الطاقة بإفريقيا، وكسب أسواق متنوعة. وما ساعد على هذا التوجه هو كون السياسة الخارجية الصينية أصبحت براغماتية في تعاملاتها أكثر من أي وقت مضى. ولا تولي اهتماما بالغا لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتهم بها بعض الأنظمة الإفريقية من طرف الدول الغربية. وعليه فإن الصين مستعدة لبيع الأسلحة والمعدات العسكرية لكل الدول بغض النظر عن طبيعة أنظمتها، بما تقتضيه مصالحها في المنطقة. لأن الصين تنظر إلى إفريقيا على أنها مصدر مهم يساعد على تأمين حاجاتها الطاقوية من جهة، وسوقا متنامية لمنتجاتها العسكرية والإقتصادية من جهة أخرى. ففي أنغولا مثلا تقوم الصين ببيع الأسلحة للقوات الثلاث المتصارعة فيها، وهي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(MPLA) ، والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA) ، والإتحاد الوطني للاستقلال الكامل في أنغولا (UNITA). وبهذا تسعى الصين إلى مضاعفة مبيعاتها من الأسلحة من جهة. لتأمين الموارد المالية التي تمكنها من استيراد نفط هذه الدولة[2].

كذلك أدى الاستثمار الصيني النشط في النفط الإفريقي إلى الحاجة إلى ضمان وتأمين منشئاتها النفطية في إفريقيا، عن طريق إرسال قادتها العسكريين لتأهيل وتدريب القوات العسكرية في بعض الدول الإفريقية، وأيضا إرسال قوات تتمركز في مواقع

---

[1] International Energy Agency, **Chinas World Wide Quest for Energy Security**, p 64.
[2] Chung lian jiang, **la chine, le pétrole, et l Afrique**:
http://www.geopolitis.net/GEO%20ENERGIE/CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pdf
بتاريخ: 18 .02 .2008.

الاستثمارات الصينية لحمايتها.

كذلك، فقد تدخلت الصين في الأمم المتحدة لمعارضة قرار يدين السودان بتقويض جهود الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الصناعة البترولية السودانية، والتي يعود الفضل في تطويرها للصين التي تفتخر أنها حولت السودان إلى بلد مصدر للنفط. وأن الصين بذلك تساهم في تطوير الدول النامية وتحافظ على رفع مستوى العيش في عالم يتطور ومن خلال هذا النقطة بالذات (أي الحاجة إلى الطاقة) يمكن فهم الموقف الصيني الرافض لمساعي أوروبا والولايات المتحدة نحو فرض عقوبات ضد الخرطوم أيضا. فشركة الصين الوطنية للبترول، تمتلك استثمارات ضخمة في حقول النفط الواقعة في إقليم دارفور حيث بدأت بالإنتاج فعليا سنة 2004، ومنه فحماية لمصالحها في المنطقة حذرت الصين دوما من استخدامها لحق الفيتو ضد أي قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات على السودان من جراء مشكلة دارفور.

أما في آسيا الوسطى، لقد كان للمنافع الإقتصادية التي يمكن أن تحققها العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى، خصوصا في مجال الطاقة، دور كبير في اعتراف الصين المبكر باستقلال هذه الدول، حيث استفادت من بناء خطوط أنابيب لنقل النفط من جمهوريات آسيا الوسطى إلى المدن الصناعية الصينية[1]. والذي بدوره أمن المزيد من ارتباط تلك الجمهوريات بالصين.

كما انعكس سعي الصين العالمي لتأمين مصادر الطاقة على تطوير العلاقات الإستراتيجية بينها وبين روسيا، فلقد شهدت العلاقات الصينية-الروسية تطورا ملموسا في السنوات القليلة الماضية، نبع من تقارب مصالح الدولتين، خاصة في منطقة آسيا الوسطى فهذه المنطقة تعتبر جزءا من المجال الحيوي لروسيا، كما تشترك الصين مع دولها في حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلومتر، وتتفق الدولتان على وجوب التصدي للوجود المتصاعد للولايات المتحدة في هذه المنطقة نتيجة لاستثماراتها الكبيرة، خاصة في الدول الغنية بالبترول مثل كازاخستان، بالإضافة إلى وجودها العسكري. وقد أثمر التعاون بين الدولتين في هذا المجال، الاهتمام بتفعيل منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي[2]. هذه المنظمة التي سوف تساعد الصين إلى حد كبير في تحقيق مصالحها الإستراتيجية، خصوصا في

[1] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص 108.
[2] جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 60.

مجال الطاقة، حيث إنه من مصلحة الصين الحصول على النفط والغاز من روسـيا ودول آسيا الوسطى لقرب المسافة من جهة، ولضمان تعدد مواردها النفطية من جهة أخرى.

إن سعي الصين إلى تأمين الموارد الطاقوية. له أبعاد إستراتيجية أخرى. فبالإضافة إلى أهمية دول آسيا الوسطى وروسيا وإيران والخليج العربي كدول منتجة ومصدرة للطاقة. يرى الإستراتيجيون الصينيون أن أفضل رد جيوسياسي فعال بوجه الائتلاف الثلاثي الذي يضم أمريكا وأوربا واليابان، ربما يكون بالسعي لتشكيل حلف ثلاثي يربط الصين مع إيران في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ومع روسيا في منطقة الاتحاد السوفيتي السابقة، سيكون هذا مثل الائتلاف مغناطيسا قويا للدول الأخرى غير الراضية بالأمر الواقع[1].

إن انتهاج الصين لدبلوماسية الطاقة التي ترمي لتوثيق العلاقات الخارجية للحصـول على الطاقة. قد انعكس على علاقاتها مع تايوان، فالخلافات السياسية بينهما لم تمنع تسرب أنباء عن احتمالات توقيع اتفاقية استثمار مشترك بين شركات النفط والغاز الصينية وشركة تايوانية للبدء باستكشاف النفط والغاز في مضيق تايوان الذي يعـد إحـدى أبـرز النقـاط السياسية والعسكرية الساخنة في شرق آسيا. ومن المتوقع أن يكون النفط عامل استقرار في العلاقة بين الصين وتايوان بعد أن أعطت كلتا الحكومتين الموافقة على هذه الشراكة سـنة 2003 ، والتي تخدم مصالح الطرفين، لأنه ليست الصين وحدها متعطشة للنفط. فتـايوان تستورد 90% مما تستهلك منه. وستغطي منطقة الاستكشاف المشترك الصيني التـايواني مساحة حوالي 15.400 كم مربع[2].

كما أن حاجة الصين إلى مصادر الطاقة انعكست على سياستها تجـاه منطقـة بحـر الصين الجنوبي، وتعزيز وجودها العسكري في هذه المنطقة المتنازع عليها، مـن طـرف الصين وتايوان والفلبين وفيتنام وماليزيا واندونيسيا. نظرا لما تتوفر عليها من احتياطـات طاقوية، وكذلك كون مجموعة من بلدان شرق آسيا، بما فيها اليابان وكوريا الجنوبية تعتمد اعتمادا حيويا على إمدادات الطاقة الواقعة في أماكن أخرى، والتي يجب أن تشـحن كلهـا

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى:الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي و العشرين**، ترجمة:مالك فاضل، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط 01، 1998، ص 172.

[2] Ingolf Kiesow, **Chinas Quest for Energy: Impact upon foreign and security policy**, Swedish defense research agency, (Stockholm, November 2004), p 63.

تقريبا بالسفن من خلال بحر الصين الجنوبي[1] . هذه الأهمية التي تتميز بها المنطقـة، أدت إلى صدامات بين القوى البحرية للدول المتجاورة، هذه التفجرات نشأت إلى حد كبير عـن الادعاءات المتنافسة بالحق في أرخبيل "سبراتلي Spratly"، وهـو سلسـلة طويلـة مـن الأرصفة البحرية والمياه الضحلة، والجزر التي تمتد مئات الأميال عبـر المنطقـة، ولأن امتلاك الجزر يمكن استخدامه لإضفاء الشرعية على الادعاءات بالحق في المياه المحيطـة وبالموارد في باطنها، فإن الدول المعنية حاولت أن تفرض السيطرة على أكبر عدد ممكـن من هذه الكتل. لقد أقامت خمس دول على الأقل (الصـين وماليزيـا والفلبـين وتـايوان وفيتنام) قواعد عسكرية في جزر "سبراتلي". واندلع القتال في عدة مناسبات عندما سـعت واحدة أو أخرى من هذه الدول إلى طرد قوات الدولة الأخرى[2].

ومنه فالحاجة المتزايدة لمصادر جديدة للطاقة قد دفعت الصين إلى الإصرار علـى أن يكون لها دور بارز في أي استثمار إقليمي في مخزون الحوض البحري في بحر الصـين الجنوبي[3]. حيث أصبحت أكثر حزما في المنطقة، وبدأت سباق تسلح إقليمي. بالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت الحكومة الفلبينية موضع التنفيذ معاهدة الدفاع المشـترك مـع الولايـات المتحدة للحصول على الدعم الأمريكي لأجل المساعي الهادفة إلى طرد القوات الصينية من الجزر التي تدعي مانيلا الحق فيها، وسعت اليابان أيضا إلى تعزيز موقعها فـي المنطقـة فالتمست أيضا الدعم العسكري الأمريكي[4].

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر الصين الجنوبي، بالنسبة للصين، كونه يحتـوي على احتياطات مهمة من مصادر الطاقة، وكذلك كونه منطقة عبور. قد دفع بالصين إلـى التركيز على بسط نفوذها في المنطقة، والسيطرة عليها عسـكريا، ممـا أدى إلـى تفجـر مجموعة من الصدامات بين مختلف الدول المجاورة، ومن المتوقع اشتداد النزاع على بحر الصين الجنوبي، مع ازدياد المنافسة الإقليمية على مخزونات الطاقة الحيوية.

---

[1] مايكل كلير، مرجع سابق، ص 127.
[2] نفس المرجع، ص 127.
[3] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مرجع سابق، ص 206.

[4] مايكل كلير، مرجع سابق، ص 127.

المطلب الثاني:أثر السعي الصيني لتأمين الطاقة على توازنات الأسواق العالمية

لقد أدى سعي الصين العالمي لتأمين الطاقة، وإتباع سياسة الاستثمار المباشر في الدول المنتجة للطاقة، وشراء الحقول النفطية فيها، بدلا من الإعتماد على الكميات التي توفرها الأسواق العالمية، إلى اتهامها من طرف الدول الغربية بمحاولة احتكار وتوجيه الأسواق بما يخدم مصالحها . ففي وثيقة «إستراتيجية الأمن القومي» التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش في سنة 2006 ، خصص جزءا مهما لتوجيه انتقادات للصين التي قال أنها (الصين) "تسعى لتوجيه الأسواق في صورة اصطناعية بدلا من انفتاحها. وتتصرف في مجال الطاقة وكأنها تسعى إلى وضع يدها على مصادر النفط العالمي"[1].

ويرى الخبراء الغربيون أن الصين لا تسعى فقط إلى مجرد شراء إنتاج الحقول لفترة زمنية محددة بل تسعى أيضا إلى شراء حقول النفط بكاملها. كما أن الصين لا تركز جهودها فقط على شراء النفط من الأسواق العالمية وإنما على شراء حصص نفطية في حقول وشركات أجنبية. ويبدو أن الصين مستمرة في هذه السياسة رغم مخاطرها الكبيرة الناجمة عن حالة عدم الاستقرار التي تسود معظم الدول المنتجة للنفط. وقد عانت الصين من هذه المشكلة عندما خسرت عقدا بقيمة أكثر من مليار دولار لتطوير حقل نفطي عراقي مع نظام الرئيس صدام حسين بسبب الغزو الأمريكي على العراق سنة 2003[2].

إن سعي الصين إلى تأمين الطاقة، قد دفع بها نحو التوجه إلى تطوير بدائل أخرى غير الاستيراد المباشر، من بينها التعاون مع الدول المصدرة للنفط في استكشاف حقول جديدة بها، أو إدارة الحقول القديمة القائمة بها، وتطويرها. هذا إضافة إلى الإتجاه باستثماراتها الخارجية إلى مجال النفط في هذه الدول. وهو ما يتوافق مع فكرة التعاون بين منتجي ومستهلكي النفط، وهي فكرة سبق أن نادى بها منتدى الطاقة العالمي. وتتمثل في فكرة أمن الإمدادات الذي تطالب به الدول المستهلكة، وأمن الطلب الذي تنادي به الدول المنتجة للنفط[3].

إن هذه البدائل الإستراتيجية التي تطورها الصين، سببها الأول تخوفها من حدوث بعض الاضطرابات السياسية التي قد تؤثر في استيرادها للنفط الخام من بعض المناطق ومن ذلك التخوف من تداعيات عدم الاستقرار الذي تعاني منه منطقة الشرق الأوسط، على

[1] The National Strategy, op.cit, p47.
[2] Ingolf Kiesow, op.cit, p 41.
[3] خديجة محمد عرفة، مرجع سابق، ص 57.

التأثير في إمدادات النفط من المنطقة، خصوصا في ظل ما أدت إليه الحرب في العراق من ارتفاع في أسعار النفط. كما تخشى الصين من حدوث أي اضطرابات في الإمدادات النفطية القادمة إليها عبر مضيق "ملقا"، خاصة في ظل ما يطرحه باحثون صينيون من أن هذا الأخير يسهل إغلاقه بسهولة. يضاف لذلك أن اعتماد الصين على روسيا وبعض دول آسيا المشاطئة لبحر قزوين، يواجه بتحد آخر يتمثل في الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، الذي تهدف من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق الصين، والحيلولة دون وصولها لدول آسيا الوسطى[1] .

من جهة أخرى، ومن الناحية الجيوستراتيجية، تبقى الأهمية الكبرى بالنسبة للصين لممرات المحيط الهندي. فكل الممرات البحرية التي ينقل عبرها النفط إلى الصين من الشرق الأوسط ومن إفريقيا تقع في المحيط الهندي. هذه الممرات تعرف حركة كثيفة لناقلات النفط من منابعه إلى المستهلكين في شرق آسيا بصفة عامة وإلى الصين بصفة خاصة. فواردات الصين من النفط تمر عبر أربعة مضائق بحرية بالغة الأهمية من الناحية الجيوستراتيجية هي: قناة السويس، مضيق باب المندب، مضيق هرمز، ومضيق ملقا. هذا الأخير الذي يقع بين اندونيسيا وماليزيا هو الأكثر أهمية من الناحية الأمنية بالنسبة للصين لأنه يقع تحت السيطرة البحرية الأمريكية، وفي حال قيام الولايات المتحدة بإغلاق هذا الممر، فإن الواردات الصينية من النفط الإفريقي بالخصوص سوف تتوقف. وهو ما يشكل خطورة بالغة على أمن الطاقة الصيني، لأن مصادر الطاقة الإفريقية هي مصادر واعدة للصين. وعليه، ومن هذه الزاوية أيضا، يمكن فهم التعطش الصيني للطاقة والسعي للبحث عن بدائل إستراتيجية، بتنويع المصادر الخارجية، بغية تجنب الوقوع في أزمة قد تنجم عن تعرض إمداداتها للخطر.

للحد من الآثار التي قد تنجم عن تعطش الصين للطاقة، وما يسببه من زعزعة لتوازنات الأسواق الدولية، وارتفاع للأسعار، تهدف الولايات المتحدة حاليا إلى محاولة إقناع الصين بالتحول عن النفط إلى مصادر الطاقة الأخرى كأنواع الوقود البيولوجي أو أنواع الوقود ذات الأساس الفحمي والهيدروجين والغاز الطبيعي. خاصة لأن البيئة التحتية للطاقة في الصين متخلفة ولم تستثمر في قطاع البيئة التحتية النفطية التي يبلغ حجمها مليارات الدولارات، ومن ثم يمكن أن توافق الصين على تجاوز النفط لمصلحة الجيل الثاني

[1] نفس المرجع، ص 57.

من أنواع الوقود، ولكن الكثير يشكك في إمكانية ذلك. ليصبح الشرق الأوسط ونفطه مصدرا لتنافس محموم بين القوى العالمية الأولى في العالم والقوة المرشحة للتنافس معها[1].

ومما يزيد المخاوف الغربية من إمكانية حدوث اضطرابات في الأسواق العالمية وارتفاع للأسعار. هو أن الصين كما ذكرنا سابقا، تبدو عازمة على تخزين أكثر من 100 مليون برميل نفط مع نهاية العام 2006، وخطة بكين هذه تثير مخاوف إضافية من ارتفاع أسعار النفط، حيث بدأت الصين بتخزين احتياطي استراتيجي من النفط، وتخطط لتخزين نحو 102 مليون برميل نفط.

إن خطط حكومة الصين بشأن المخزون معروفة من قبل.٠أما تبعاتها فمرتبطة بمدى اعتمادها على الواردات من جهة وبسرعة إنجاز خطة التخزين من جهة أخرى.٠ومما يعنيه ذلك أن الخطوة الصينية لن يكون لها تأثير كبير على الأسعار إلا إذا دخلت عوامل أخرى على الخط بشكل مفاجىء وأن الأسعار مرتبطة بتطور الطلب أكثر من ارتباطها بالمخزون. وعلى صعيد آخر. لا تتنافس الصين والولايات المتحدة على النوعية نفسها من النفط. ففي حين تعتمد المصافي الأمريكية على النفط الخفيف. تستطيع المصافي الصينية العمل بالنفط الثقيل كالنفط الذي تصدره دول الشرق الأوسط.

وبذلك تختلف التصورات حول تفسير تبعات السياسة النفطية الصينية فيما يخص الاحتياطي الاستراتيجي، بعضها تشير إلى أن خطة الصين للبدء بعملية التخزين تعود إلى توقعات بانخفاض أسعار النفط الخام، ويرى البعض الآخر أن تنفيذ الخطة ليس له علاقة بالتوقعات وأنه سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. لكن تصريحات المسئولين الصينيين تشير إلى أن الصين ستؤمن المخزون الاستراتيجي من خلال استغلال آبار نفطية جديدة، غير أن التصريحات لا تغير من حقيقة أن اعتماد الصين على النفط المستورد يزداد من سنة إلى أخرى على ضوء نسب النمو العالية التي يشهدها الاقتصاد الصيني. وهو ما سوف يؤثر على أسعار النفط في المستقبل.

انطلاقا من منظور الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية، ورؤيتها لأبعاد السعي الصيني لتأمين الطاقة ونتائجه. فإن هذا السعي سوف يؤدي إلى زعزعة التوازنات في الأسواق الدولية أكثر فأكثر، ويسبب ارتفاع في أسعار النفط، وهو ما قد يؤدي إلى

---

[1] عبدا لعظيم محمود حنفي، **هل تعطش الصين للنفط يهدد سلامة الطاقة في العالم؟** :
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=7166&lang
بتاريخ: 23-02-2007.

صدامات متفاوتة الحدة بين الدول المستهلكة[1]. هذا على الرغم من أن السياسة الصينية سعت دوما لأن تتسم بالابتعاد عن المخاطرة في علاقاتها الخارجية.

يرد المحللون الصينيون على مقولة أن السبب في ارتفاع أسعار النفط العالمية يرجع إلى ازدياد طلب الصين عليه. بالقول أن حجم واردات الصين من النفط لا يمثل حصة كبيرة من إجمالي واردات العالم من النفط. ففي عام 2004، وصلت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام إلى500 مليون طن، واليابان 200 مليون طن، وأوروبا 500 مليون طن، أما الصين فاستوردت 120 مليون طن من النفط فقط، وذلك يمثل6,6 % من حجم واردات جميع الدول من النفط في العالم، لذا فإن السبب في ارتفاع أسعار النفط العالمية يرجع إلى ازدياد طلب الصين إليه غير صحيح تماما. كما تكثف الصين جهودها في التعاون مع روسيا ودول أخرى[2]. مما يتجلى بأهمية عظيمة في تخفيف حدة توتر في عرض الطاقة.

في الواقع تلعب الصين دورا هاما في تحديد توجهات الأسواق العالمية وتقلبات الأسعار بسبب طلبها واستهلاكها المفرط للطاقة(الثانية عالميا في استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة). لكن ارتفاع أو انخفاض الأسعار هو مسألة معقدة ومرتبطة بعدة عوامل تتعلق بكل من العرض والطلب وليس بالطلب فقط. فالأزمات السياسية التي تؤثر في القدرة الإنتاجية للدول وبالتالي اختلال معادلة الطلب القوي مقابل الإنتاج المنخفض يضاف إلى ذلك ضعف الاستثمار في الحقول الجديدة[3]. كلها عوامل ساهمت في زعزعة التوازن في الأسواق الدولية.

إن سعي الصين العالمي لتأمين الطاقة سيعزز استخدامها لممارسة ضغوط سياسية إستراتيجية من طرف الدول المنتجة، خصوصا تلك الدول التي لا ترحب بالهيمنة الأمريكية مثل روسيا، إيران وفنزويلا، من خلال التوجه نحو الصين كبديل استراتيجي ومستهلك رئيسي لمصادرها، مما يقوي من مراكزها التفاوضية.

وعموما يمكن إجمال الآثار الإستراتيجية الناتجة عن سعي الصين العالمي لتأمين الطاقة في ما يلي[4]:

---

[1]James Tang, op. cit, p 02.
[2] Ingolf Kiesow, op.cit, p 33.
[3] Kenneth Lieberthal, Mikkal Heberg, Chinas search for energy security, The National Bureau for Asian studies, vol 17, n 01, (April 2006), p 19.
[4] مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 75.

1_ الحد من الآثار الناجمة عن وضع أحادية القطبية في العالم الذي نجم عن انتهاء الحرب الباردة.

2_ إيجاد مواقع تفاوضية أفضل لبلدان نامية ضعيفة مثل إيران والسودان وفنـزويلا أمـام دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

3_ انتقال جزء أكبر من الثراء المترتب على ارتفاع عوائد النفط إلى الدول المنتجة له.

4_ وضع سوق النفط باستمرار تحت ضغوط سياسية ونفسية، وتراجع الاعتماد على آليـة العرض والطلب في السياسات النفطية للدول المنتجة والمستهلكة على السواء.

5_ فتح موضوع عولمة النفط وتحويله من سلعة إستراتيجية إلى سلعة تجاريـة، وبحـث إمكانية إدخاله ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

خلاصة واستنتاجات

إن الصين وسعيا منها لتأمين حاجاتها المتزايدة من الطاقة قـد طبقـت إسـتراتيجية خارجية أساسها الانتشار العالمي والتواجد حيث وجدت الطاقة. فعززت من تواجدها فـي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كما دخلت إلى مناطق لم يكن لها تاريخيا نفوذ بها فطورت علاقاتها مع الدول الإفريقية. كما أدى بها السعي وراء الطاقة إلى الوصـول إلـى أبعـد المناطق الجغرافية عنها، حيث كثفت من علاقاتها الدبلوماسية مع فنزويلا وبقية دول أمريكا اللاتينية.

ويبقى تأمين الطرق البحرية التي تصل عبرها الطاقة المستوردة إلى الصين أحد أكبر هواجس القيادة الصينية. لاسيما في ظل التواجد الأمريكي الكبير بالقرب من تلك الممـرات البحرية. وتحاول الصين حل هذه المشكلة بتأن لتأمـين وصول الـنفط إليهـا مـن دون مخاوف. بتوطيد شبكة علاقاتها الدولية، واستخدام قوتها الاقتصادية. الشيء الـذي عمـق التنافس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية على الطاقة.

ومن المتوقع أن يزداد التوتر الأمريكي – الصيني في المستقبل بسبب تنافس البلـدين الشديد على مصادر الطاقة. لأن كل التوقعات تشير إلى أن الصين سـوف تعتمـد بشـكل متزايد مستقبلا على الطاقة المستوردة، خصوصا من الشرق الأوسط والتي تعتبر المصدر الأساسي للنفط الأمريكي.

من جهة أخرى فلقد أثر سعي الصين لتأمين الطاقة على مواقفها من العديد من القضايا الدولية العالقة. مثل موقفها من قضايا الشرق الأوسط ومشكلة الملـف النـووي الإيرانـي وكذلك أزمة دارفور بالسودان حيث تهدد الصين باستعمالها حق الفيتو في حال صدور أي قرار أممي بفرض عقوبات على هذه الدول، لأن ذلك سوف يضر بمصالحها الإستراتيجية المتعلقة أساسا بأمن الطاقة.

الخـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـاتمة

الخاتمـــة

منذ الإصلاحات الإقتصادية التي بدأتها الصين سنة 1978 وانفتاحها على العالم الخارجي، بعد أن كانت شبه منغلقة على ذاتها في عهد الزعيم ماوتسي تونغ، أصبحت السياسة الصينية أكثر واقعية وبراغماتية في تعاملاتها الخارجية ولم تعد تولي للجوانب الإيديولوجية أهمية كبرى كما كانت عليه قبل ذلك التاريخ. فلقد أدركت الصين أن نجاحها لصعود سلم الهرمية الدولية مرتبط أساسا بتغليب جانب مصلحتها القومية قبل أي اعتبار آخر.

كما استوعبت الصين طبيعة التحولات الدولية التي عرفها المجتمع الدولي منذ ثمانينات القرن العشرين. فأدركت بأنه في عصر العولمة وما نتج عنها من ترابط وتشابك وتسارع للأحداث الدولية، لم يعد بإمكان أي دولة، مهما كانت قوتها، أن تبقى بمنأى عما يحدث في المحيط الخارجي. كما أن الانغماس في مختلف القضايا الدولية أصبح ضرورة لا بديل عنها لاستكمال مقومات القوة بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

إن فهم الصين لدور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة، سياسيا واقتصاديا في مرحلة ما بعد الباردة، دفع بها إلى ايلاء المزيد من الاهتمام للأبعاد الاقتصادية في سياستها الخارجية منذ بدء الاصلاحات فيها سنة 1978، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة ومدلولاتها الإستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية ووسائل إعمالها وتفعيلها، فإن ذلك يصب في صالح الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة تدفع إلى التفكير بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تداعيات وانعكاسات حول تأثيرها في العلاقات الدولية.

واستنادا إلى حالة الارتباط الوثيق بين درجة التطور الاقتصادي للدول وتحقيق الأمن الطاقوي لها، فإن الحاجة إلى إمدادات إضافية من الطاقة هي أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه القادة الصينيين في العقود القادمة. فالقوة الاقتصادية المتعاظمة، والثروة الوطنية المتنامية، سوف تزود الصين بالأموال اللازمة لمشاريع الطاقة المحلية من جهة، لمحاولة التقليل من الإعتماد الكبير على المصادر الخارجية. لكن من جهة أخرى فالصين ملزمة نتيجة لعدم قدرة مصادرها المحلية عن تلبية طلبات النمو الاقتصادي الكبير من الطاقة، إلى

الإعتماد على الخارج وشراء الإمدادات المستوردة، الأمر الذي انعكس علـى التوجهـات الكبرى للسياسة الخارجية الصينية بانتهاجها مسلكا براغماتيا أساسه الأول تحقيق معادلـة متوازنة بين تصدير المنتجات الاقتصادية والعسكرية من جهة، واستيراد الموارد الطاقويـة من جهة أخرى.

وعلى اعتبار أن الصين سائرة وبخطى حثيثة نحو تبوء مركز الدولة الكبرى الثانيـة المنافسة للولايات المتحدة خلال عقد ونصف العقد. هذا ما تؤكده كـل الأبحـاث المهتمـة بالدولة الأكثر كثافة سكانيا في العالم. ونظرا لحاجتها لتأمين كميات ضخمة مـن مصـادر الطاقة، بغية تحقيق أهدافها الإستراتيجية الكبرى، فإن أمامها ثلاث خيارات رئيسية هي:

أ -زيادة الإنتاج الوطني.

ب-استثمار إمكانيات المناطق البحرية المجاورة.

ج-الإعتماد على النفط المستورد.

بما أن الخيار الأول مقيد بالبنية التحتية والاستثمارات الأجنبية وكـذلك بمـا تنتجـه الحقول الصينية، والتي لم تعد تساير وتلبي الطلب الصيني المتزايد. والخيار الثـاني مقيـد بالاحتكاك بمطالب القوى الإقليمية الأخرى التي على رأسها اليابان، على المناطق البحرية المتنازع عليها. فإن الخيار الثالث هو الخيار المفروض والحتمي والأضمن لتأمين المصادر الطاقوية باستمرار. وهو ما يترجم من خلال توجهات صناع القرار الخارجي الصيني كما عبر عن ذلك "هان وينك" نائب مدير معهد أبحاث الطاقة فـي اللجنـة الوطنيـة للتنميـة والإصلاح الصينية في وصفه للسياسة الخارجية الصينية الراهنة: "بأن الصـين يجـب أن تستغل نفوذها الدولي وقوتها الوطنية الشاملة استغلالا كاملا لتعزيز التعاون الـدولي مـع الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط في مجالات السياسة والاقتصاد والدبلوماسية".

ومن ثم فقد أدركت القيادة الصينية بأن إقامة علاقات ثنائية قوية مع الدول الطاقويـة الغنية سوف يضمن لها تأمين حاجاتها المستقبلية من مصادر الطاقة.

وعموما فإن الطاقة هي مفتاح النمو الاقتصادي الصيني من جهة واستمرارية الحزب الشيوعي الصيني الحاكم. هذا ما يفسر أهمية البعد الطاقوي كبعد أصـيل ومحـوري فـي السياسة الخارجية الصينية، خصوصا في ظل المعطيات التي تشير إلـى أن الصـين قـد أصبحت منذ سنة 2004 ثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحـدة الأمريكيـة. وأنها مع حلول سنة 2010 سوف تعتمد على حوالي أكثر 60% من النفط المستورد.

على ضوء ما تقدم، يمكن القول أن السياسة الخارجية الصينية قد سخرت كل إمكاناتها ومواردها خلال العقد الماضي لنسج علاقات خارجية تؤمن لها الطاقة التي تحتاجها. الأمر الذي انعكس على تطوير جملة من العلاقات المتشابكة مع الدول المنتجة، بما فيها دول لـم تكن مناطق امتداد تاريخي للصين.

إن منطقة الشرق الأوسط وباعتبارها الأغنى عالميا مـن حيـث مسـتويات الإنتـاج والاحتياطي من الطاقة. قد حظيت بأولوية الاهتمام الصيني، الأمر الـذي يفسـره اعتمـاد الصين على النفط وحاجتها المتزايدة إليه، ذلك أن حوالي 45 إلى 50٪ من وارداتها مـن هذه المادة تأتي من هذه المنطقة. ما جعل منها لاعبا نشطا على سـاحة الشـرق الأوسـط وهو الشيء الذي وضعها في حالة تصادم مع المصالح الأمريكية في أكثر من مكـان فـي العالم. هذا التصادم مرشح لأن يصبح أكثر حدة في الشرق الأوسط.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط، فإنه نتيجـة لكونهـا مضطربة وغير مستقرة سياسيا وأمنيا، يضاف إلى ذلك أنها منطقة نفوذ أمريكـي، الأمـر الذي يهدد تأمين إمداداتها النفطية منها، فلقد كثفت الصين تفاديا لأي طارئ من علاقاتهـا الإستراتيجية مع دول آسيا الوسطى، ذلك لأن مصادر الطاقة فيها هـي مصـادر واعـدة للصين، والأهم من ذلك أنها أكثر المناطق الطاقوية أمنا بالنسبة للصين باعتبارهـا قريبـة جغرافيا منها تسمح بنقل الطاقة عن طريق الأنابيب بدل الممرات البحرية.

وكذلك اتجهت الصين، استغلالا منها للمشاكل التي تعرفها العلاقات الروسية مع الدول الأوروبية في ميدان الطاقة، إلى تفعيل العلاقات الطاقوية مع روسيا خصوصا بعد تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، التي وفرت إطارا مؤسساتيا لتمتين العلاقات بين الصين وروسيا من جهة وباقي دول آسيا الوسطى.

لكن رغم ما ذكر، يبقى الأمر الملفت في توجهات السياسة الصينية هو الاتجاه نحـو منطقة إفريقيا كمنطقة اهتمام استراتيجي جديدة بالنسبة للصين، باعتبارها تمثل 25% مـن إجمالي واردات الصين النفطية، فكثفت علاقاتها مع دول هذه المنطقة خصوصا في إطـار ما يعرف بدبلوماسية النفط التي أساسها تقديم المساعدات المالية والتقنية مقابـل الحصـول على استثمارات طاقوية متميزة، بصفة خاصة في السودان وأنغولا.

إن حاجة الصين المستمرة للطاقة قد دفعت بها إلى عدم الاكتفاء بما تـوفره المنـاطق السابقة، من خلال السعي نحو الوصول إلى أبعد المناطق الجغرافية الطاقوية عنها والمتمثلة

أساسا في دول أمريكا اللاتينية عامة، وفنزويلا خاصة، وهو ما يعتبر سـابقة إسـتراتيجية بوصول الصين إلى منطقة النفوذ التقليدية للولايات المتحدة.

إن من أهم الأسباب المؤدية للتركيز على عامل الطاقة في السياسة الخارجية الصينية هو القلق الصيني على الأمن الاقتصادي، خصوصا مع سيطرة الولايـات المتحـدة علـى الممرات البحرية من مضيق هرمز إلى بحر الصين الجنوبي والتي يعبر منها نفط الصـين المستورد. باعتبار أن الرؤية الصينية تكمن في كون الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى احتواء الصين واستغلال نقاط ضعفها البنيوية التي من أهمها حاجتها المتناميـة لمصـادر الطاقة الخارجية.

إن السعي الصيني العالمي لتأمين مصادر الطاقة قد انعكس على مجموعة التصورات والمواقف الصينية لمختلف القضايا الدولية، من خلال استخدامها لما يطلق عليـه الكاتـب الأمريكي "جوزيف ناي" Joseph Nye بالقوة الناعمة التي تعني استخدام مدخلات الإقناع لا أساليب الإكراه باستغلال القوة الاقتصـادية الصـينية، لتقـديم المسـاعدات وتطـوير الاستثمارات المختلفة في الدول المنتجة للطاقة، وذلك لضمان وصولها إلى مصادر الطاقـة عبر الاستثمار المباشر وشراء الحقول بدلا من الاعتماد على عائدات الأسـواق العالميـة بالشكل الذي تحولت معه الصين من دولة تابعة متأثرة بتقلبات الأسواق العالمية إلى دولـة مؤثرة ومساهمة في تشكيل توازنات هذه الأسواق. وتبرز جاذبية الصين بالنسبة إلى الدول المنتجة لكون العلاقات تصاغ وفقا لمبدأ التعاون جنوب- جنوب وهو ما يصب في صـالح الطرفين.

إن المواقف الصينية من قضيتي إيران والسودان تعكس إلى حد كبير الدور الذي يلعبه عامل الطاقة في توجيه السياسة الخارجية الصينية والتحكم في مواقفها، فاعتمـاد الصـين على إيران بتزويدها بحوالي 14 بالمائة من إجمالي نفطها المسـتورد، قـد دفعهـا إلـى معارضة العقوبات المفروضة على طهران بخصوص ملفها النووي، وكسرها للعزلة التـي حاولت الدول الغربية فرضها على إيران، وتهديدها مرارا باستعمال حق الفيتو في مجلـس الأمن الدولي ضد أي قرار أممي هادف إلى تطبيق تلك العقوبات. نفس الشيء ينطبق على السودان التي تزود الصين بحوالي 6% من إجمالي وارداتها النفطية، الأمر الـذي يفسـر العلاقات الجيدة التي تحتفظ بها مع الحكومة السودانية، وهو ما وضعها في موقـع اتهـام غربي بمساندة أنظمة دول مارقة حسب التصنيف الأمريكي، ومحاولـة عرقلـة الجهـود

الأممية الرامية إلى ردع الحكومة السودانية عما تعتبره الدول الغربيـة انتهاكـا لحقـوق الإنسان في إقليم دارفور. ومبرر ذلك هو أن الصين، وحفاظا على مصالحها النفطية فـي السودان، قد هددت لأكثر من مرة باستخدام حق الفيتو ضد أي قرار يقضي بفرض عقوبات على السودان.

في الأخير، واستغلالا للتعطش الصيني لمصادر الطاقة. يمكن للجزائـر وباعتبارهـا دولة غنية ومنتجة، استخدام الطاقة كمدخل بنيوي لتطوير علاقتها مع الصين، بمـا يعـود بالفائدة عليها خصوصا وأن التعاون بين الجزائر والصين سوف يكون في إطار ما يسـمى بتعاون جنوب-جنوب، وهو الذي يحقق المنفعة المتبادلة والمتكافئة بين الطـرفين. الأمـر الذي لا يحققه التعامل مع الدول الشمالية.

فالصين وسعيا منها وراء الطاقة مستعدة لتقديم المساعدات الماليـة وبـدون شـروط سياسية كتاك التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى استعدادها لتمويل مختلف المشاريع من الطرق والمدارس والمجمعات السكنية ومختلف مشاريع البنية الأساسية. كما يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة التنموية الصينية الناجحة. يضاف إلى كل هذا كسـب الصين كحليف سياسي قوي واستراتيجي يرفض سياسة التدخلات الأجنبية بمختلف أشكالها. وعليه فإن استخدام الطاقة لتمتين العلاقات مع الصين جد مهم بالنسبة للجزائر. خصوصـا في ظل التقديرات التي ترجح الصين لأن تكون القوة الاقتصادية الأولى في العالم مستقبلا. فالعلاقة الطاقوية يمكن أن تترجم إلى شراكة إستراتيجية سياسية واقتصادية. بـين منتجـي النفط والصين، وهي علاقة تضمن مصادر طاقة آمنة ومستقرة للصين، وتضـمن تحقيـق المصالح الإقتصادية والسياسية للدول المنتجة.

قائمــة المراجـع

باللغـة العربيــة

الكتــب

01- الرميحي محمد، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، الكويت ، سلسلة عـالم المعرفة ، عدد 52، أفريل 1982.

02- برجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيـع والإعلام، ط 01، 2000.

03- تانزر مايكل، **التسـابق علـى المـوارد:الصـراعات المسـتمرة علـى المعـادن والمحروقات**، ترجمة:حسني زينة، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 1981،01.

04- جوزيف س.ناي، جون د.دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: محمد شريف الطرح ، الرياض، دار العبيكان، ط01، 2002.

05- حسين عدنان السيد، **الجغرافيا السياسة والاقتصادية والسـكانية للعـالم المعاصـر**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، ط01، 1994.

06- دانييل بورشتاين،إرنيه دي كيـزا، **التنـين الأكبـر:الصـين فـي القـرن الواحـد والعشرين**، ترجمة: شوقي جلال، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 271، جويلية 2001.

07-ريتشارد هاينبرغ، **غروب الطاقة:الخيارات والمسارات في عالم مـا بعـد البتـرول**، ترجمة:مازن جندلي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط01، 2006.

08- زايتس كونراد، **الصين:عودة قوة عالمية**، ترجمة: سامي شمعون، أبو ظبي، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 01، 2003.

09- زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العـالم**، ترجمـة:عمـر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004.

10- زبيغنيو بريجنسكي، **الفوضى:الاضطراب العالمي عنـد مشـارف القـرن الحـادي والعشرين**، ترجمة: مالك فاضل، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 01، 1998.

11- زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشـطرنج الكبـرى:الأولويـة الأمريكيـة ومتطلباتهـا الجيوستراتيجية**، ترجمة: أمل الشرقي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 01، 1999.

12- سليم محمد السيد، السيد صدقي عابدين، **آسيا والعولمة**، جامعـة القـاهرة، مركـز الدراسات الآسيوية، 2003.

13- سليم محمد السيد، **آسيا والتحولات العالمية**، جامعـة القـاهرة، مركـز الدراسـات الآسيوية، 1998.

14- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر، دار هومة، ط04، 2002.

15- شينكار أوديد، **العصر الصيني:القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط 01، 2005.

16-ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار الـنفط 2004**، الجزائـر، ديـوان المطبوعـات الجامعية، 2005.

17- عبد الحي وليد وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمـان، دار الشـروق للنشر والتوزيع، ط 01، 2002.

18- عتيقة أحمد علي، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط:المخاطر والفـرص**، بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

19- عطوان خضر عباس، **مستقبل العلاقة الأمريكية-الصـينية**، أبـو ظبـي، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01 ، 2004.

20- كلير مايكل، **الحروب علـى المـوارد:الجغرافيـا الجديـدة للنزاعـات العالميـة**، ترجمة:عدنان حسن، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002.

21- فوزي درويش، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، القاهرة، مطـابع غباشـى، ط01، جانفي 2005.

22- مجموعة مؤلفين، **الطاقة في الخليج:تحديات وتهديدات**، ترجمة:خليل حماد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01، 1997.

23- مجموعة مؤلفين، **مستقبل النفط كمصدر للطاقة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 01، 2005.

24- مجموعة مؤلفين، **هكذا يصنع المستقبل**، أبو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، ط01، 2001.

25- مرقس سمير، **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القـوة، مـن الحـرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة ، مكتبة الشروق، ط 01، 2003.

26- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصـول والنظريـات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

27- مهنا محمد نصر، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركـة**، الإسـكندرية، المكتـب الجامعي الحديث، 2006.

28- هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، **العلاقات العربية- الآسيوية**، جامعة القـاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2005.

29- هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، **قضايا الأمن في آسيا**، جامعة القاهرة، مركـز الدراسات الآسيوية، 2004.

30- وو بن، **الصينيون المعاصرون:التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ترجمـة: عبد العزيز حمدي، الكويت، عالم المعرفة ، عدد 210، جوان 1996.

المجلات والدوريات

01- أفضلي سيد حسين مير، **النفط سبب الحرب**، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، العدد 33، أفريل 2003.

02- المنيف ماجد عبد ا ، **النفط والعولمة الاقتصادية**، مجلة السياسة الدولية، عـدد 142، أكتوبر 2000.

03- الشيخ نورهان، **روسيا والاتحاد الأوربي:صراع الطاقة والمكانـة**، مجلـة السياسـة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

04- جين ليانج تسيانج، **الطاقة أولا:الصين والشرق الأوسط**، مجلة ترجمـات، القـاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، عدد 10، أكتوبر 2005.

05- حجاج أحمد، **الصين تعيد اكتشاف إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد 163، جـانفي 2006.

06- خديجة عرفة محمد، **الصين وأمن الطاقة:رؤية مستقبلية**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

07- دانيل يرجين، **تأمين الطاقة**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2003.

08- ديب عبد الحفيظ، **ملامح النظام الدولي الجديد ودور الـنفط فـي تبلـوره**، جامعـة الجزائر، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

09- شلبي السيد أمين، **هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحـدة؟**، مجلـة السياسـة الدولية، عدد 165، جويلية 2006.

10- عبد الحافظ مصطفى، **الصين ودبلوماسية الصحة في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد 163، جانفي 2006.

11- عبد الحميد عاطف، **أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحـر قـزوين**، مجلـة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

12- عبد الحي وليد، **التحولات البنيوية في السياسة الصينية**، جامعة الجزائـر، المجلـة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثاني، 1996.

13- عبد السلام محمد، **الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام السلاح النووي**، مجلة السياسـة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

14- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسـيا**، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، جوان 2001.

15- عبد ا حسين، **أزمة النفط الحالية..تداعياتها ومستقبلها**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

16- علي خالد حنفي، **النفط الإفريقي:بؤرة جديدة للتنافس الدولي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

17- علي مغاوري شلبي، **أوبك ومستقبل أمن الطاقة**، مجلة السياسة الدولية، عـدد 164، أفريل 2006.

18- كشك أشرف محمد، **أمن الخليج في السياسة الأمريكية**، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد164، أفريل 2006.

19- لي وي جيان، **العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط**، ترجمة: وو فن فو، مجلة السياسة الدولية، عدد 145، جويلية 2001.

20- مظلوم جمال، **التعاون الصيني-الروسي في إطار منظمة شنغهاي**، مجلـة السياسـة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

21- هدى عوض، **الصين وتأمين الطاقة**، مجلة السياســة الدوليــة، عــدد 164، أفريــل 2006.

22- هلال رضا محمد، **الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا:الفرص والتحديات**، مجلة السياسة الدولية، عدد 163، جانفي 2006.

23- هلال رضا محمد، **الثــورة البيضــاء وتراجــع النفــوذ الأمريكــي فــي أمريكــا اللاتينية..المؤشرات والدلائل**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

24- **الصين وبدائل الطاقة**، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، أفريل 2006.

الرسائل الجامعية

01- العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية(الجزائر-ليبيا)**، جامعــة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

02- ديب عبد الحفيظ، **التحديات والرهنات الجديدة للأمــن القــومي العربــي فــي ظــل التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة لنيل شــهادة دكتــوراه دولة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-.2005

03- شاعة محمد، **السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب البــاردة:1991-2000**، جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001 - 2002.

2/باللغــة الأجنبيــة

الكــتــب

01- Angie Austin, **Energy and power in China: Domestic Regulation and Foreign Policy**, foreign policy center, (London, 2005): http// fpc.org.uk/fsblob/448.pdf (06-12-2007)

02- Denis Fred Simon, Hong Pyo Lee, **Globalization and Regionalization of China's Economy**, The Sejong Institute, (Seoul, 1995).

03- Erica Downs, **Energy Security series: China**, the Brooking Foreign Policy Studies, The brooking Institution, (Washington DC, December 2006): http// www3.brookings.edu/fp/research/energy/2006china.pdf (12-11-2006)

04- G. Cristoffersen. ,**China's Intentions for Russian and Central Asian Oil and Gas**, The National Bureau of Asian Research, vol 9, no 2, (1999).

05- G Kemp, R Harkavy, **Strategic Geography and the Changing Middle East**, Carnegie Endowment for International Peace, (Washington DC, 1997).

06- Jaffe Amy, Lewis Steven W, **Beijing oil diplomacy survival**, The international Institute for Strategic Studies, vol 44, no 01, (London, 2002).

07- James tang, **Energy security and Chinese foreign policy in the Hu Jintao era**, the Brooking institution, (Washington dc, October 2006): http// www.brookings.edu/fp/cnaps/papers/tang2006.pdf (23-07-2006).

08- John Calabrese, **The Risks and Rewards of China's Deepening Ties with the Middle East,** Jamestown Foundation , China Brief, vol 05, Issue 12, (May 2005).

09- Joseph S. Nye, **Soft Power: The means to success in World politics**, Public affairs, (NY, 2004).

10- Kenneth Lieberthal**, Governing China: from revolution to reform**, WW, Norton Company, (New York, 1995).

11- Ian Taylor**, China's foreign policy towards Africa in the 1990's,** The journal of modern African studies, (1998).

12- Maxime Lefebvre , **précis des relations internationales**, (paris, 1997).

13- Paul McDonald**, China: is the Open Door about to close?**, World Today, vol 57, no 7, (July 1995).

14- Robert S. Ross, **The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-First Century**, International Security, vol 23, no 4, (Spring 1999).

15- Shuxun Chen, Charles Wolf Jr, **China, the United States, and the Global Economy,** Rand corporation, (Santa Monica , 2001): http// www.rand.org/pubs/monograph_reports/2006/MR1300.pdf (22-06-2007).

16- Xiaojie Xu, **The Oil and Gas Links Between Central Asia and China: A Geopolitical Perspective**, opec review, vol 17, no 1, (March 1999).

المقالات والدوريات

01- David Zweig**, Chine 1998-2000:la dernière vague de reforme en panne**, politique étrangère, no 01, (janvier, Mars 2001).

02- Dingli shen, **La République Populaire de la Chine:défense antimissile et sécurité nationale,** politique étrangère, n 04, (décembre 2001)

03- Flynt Lverett , Jeffery Bader**, Managing China-Us competition in the Middle East,** The Washington Quarterly, (Washington DC, winter 2005-06)
04- Frederic Bobin,**l' insatiable appétit de la Chine**, Le Monde, (08 Septembre 2005).
05- James Hsiung, **China's Omni-Directional Diplomacy**, Asian survey, vol 35, no 06, (June 1995).
06- Jean Christophe Servant, **La Chine a l' assault du marche Africain**, Le Monde Diplomatique, (Mai 2005).
07- Knut Dethlefsen, **China's Foreign Policy in Transition** Dialogue on globalization, (May 2004).
08- Paul McDonald**, China: is the Open Door about to close?,** World Today, vol 57, no 07, (July 1995).
09-Thomas Moore, **China and Globalisation**, Asian Perspective, vol 23, no 04, (1999).
10- Valérie Niquet, **la stratégie Africaine de la chine**, politique étrangère, no 01, fevrier 2006.
11- You Ji, **l'armée et le pouvoir en Chine**, politique étrangère, no 01, (Mars 2001).

التقـاريـ ـر

01- Energy Information Administration**, Annual energy outlook 2006: with projections to 2030**, U S Department of energy(Washington D.C February 2006).
02- Energy information administration, **international energy outlook 2005**, (Washington DC, July 2005)
03- Energy Policy Act 2005, **National Security Review of International Energy Requirements** , The US Department of Energy , section 1837,(February 2006).
05- International Energy Agency**, Oil Crises and Climate Changes**, OECD, (Paris, 2004).
06- International energy agency**, world energy outlook 2005: middle East and Africa insight**, (Paris, octobre 2005),
07- The National Strategy, March 2006, The White House (Washington DC, 2006).

الموسوعات

01- Michael Elliott, **China: Dawn of a new dynasty**, Encyclopedia Britannica ALMANAC 2008.
02- Pierre trolliet, **Chine:géographie humaine et économique**, Encyclopédie Universalis 2000.

المواقع الاليكترونية

01- عبد العظيم محمود حنفي، **هل تعطش الصين للنفط يهدد سلامة الطاقة في العالم؟** :
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=7166&lang

02-Chung lian jiang, **la chine, le pétrole, et l Afrique**
http://www.geopolitis.net/GEO%20ENERGIE/CHINE%20PETROLE%20AFRIQUE.pdf

03- David Zweig , Bi Jianhai, **China's Global Hunt for Energy** , Foreign Affairs:
http://www.foreignaffairs.org/20050901faessay84503/david-zweig-bi-jianhai/china-s-global-hunt-for-energy.html

04- David Zweig, **The Foreign Policy of a Resource Hungry State** :
http://www.westminsterenergy.org/events_archive/downloads/China20051201/zweig.pdf

05- Development Research Center of the State Council, **Overview of the National Energy strategy**:
http:// www.efchina.org/documents/Draft_Natl_E_Plano311.pdf

06- Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Algeria/pdf.pdf

07- Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Chad_Cameroon/pdf.pdf

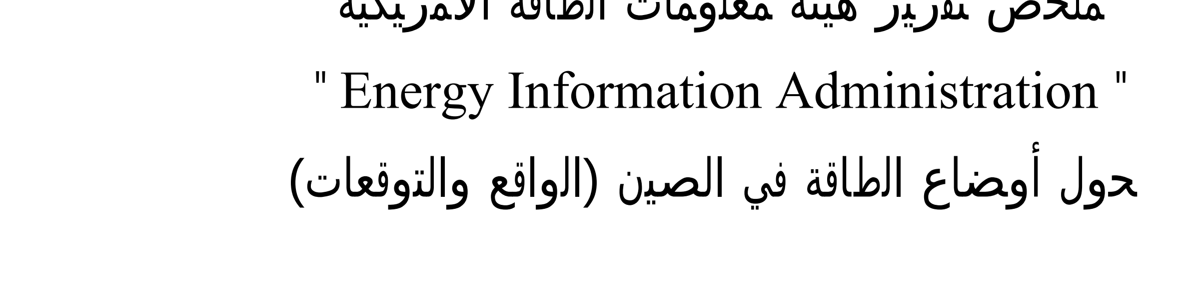
08- Energy Information Administration:
http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china/energy.gif

09- Mehmet Ögütçü, **China’s Energy Security: Geopolitical Implications for Asia and Beyond**:
http://www.gasandoil.com/ogel/samples/freearticles/article_15.htm

10- Pablo Bustelo**, China and the Geopolitics of Oil in the Asian Pacific Region**, Working Paper 2005:
http://www.nautilus.org/aesnet/2005/NOV3005/RIE_Bustelo.pdf

11- William Engdahl, **le Darfour. C'est une affaire de pétrole, idiot…**:
http://www.nonalaguerre.com/articles/article449.pdf

الملاحق



ملخص تقرير هيئة معلومات الطاقة الأمريكية

" Energy Information Administration "

حول أوضاع الطاقة في الصين (الواقع والتوقعات)

المصدر:

(04-03-2008)http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/China/pdf.pdf

Energy Information Administration www.eia.doe.gov

COUNTRY ANALYSIS BRIEFS

China

Last Updated: August 2006

Background

The People's Republic of China (China) is the world's most populous country and the second largest energy consumer behind the United States. Rising oil demand and imports have made China a significant factor in world oil markets.

China is the world's most populous country and has a rapidly growing economy. China's real gross domestic product (GDP) is estimated to have grown at 9.9 percent in 2005, down slightly from the 2004 rate of 10.1 percent. Economic forecasts remain strong for China, with real GDP expected to increase 9.9 percent in 2006. Inflows of foreign direct investment (FDI) into China totaled $86.1 billion in 2005, a new record and roughly double the level of 2001. China's merchandise trade surplus soared to $102 billion in 2005, its largest surplus ever and roughly three times larger than the 2004 figure.



Together with strong economic growth, China's demand for energy is surging rapidly. EIA forecasts that China's oil consumption will increase by almost half a million barrels per day in 2006, or 38 percent of the total growth in world oil demand. China is the world's third-largest net importer of oil behind the United States and Japan, an important factor in world oil markets.

Economic development has proceeded unevenly in China, with urban coastal areas experiencing more rapid economic development than in other parts of the country. As strong growth continues unabated, the Chinese government has taken measures to cool the economy. In August 2006, the central bank raised interest rates by 0.27 percent to bring lending rates to 6.12 percent, the second rate increase in four months. The central bank also raised the reserve requirement for commercial banks by 0.5 percent in June and July 2006, bringing the requirement to 8.5 percent. These moves serve to take money out of the money supply to help ward off possible economic overheating.

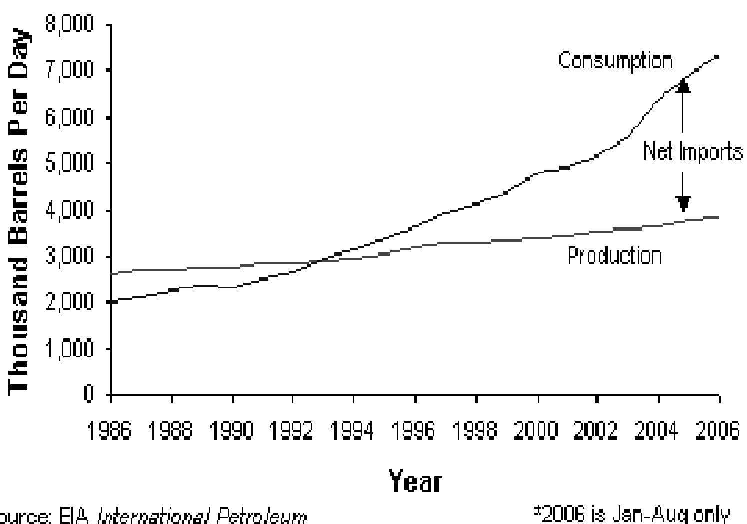
Breaking with previous policy, China delinked its currency, the renmimbi, from the U.S. dollar in July 2005, resulting in an initial devaluation of 2.1 percent. The renminbi now floats within a very narrow 0.3 percent band against a basket of currencies from the country's major trading partners. Since the devaluation, the renminbi has remained well within the narrow band and has appreciated about 1.4 percent against the U.S. dollar as of mid-July 2006.

With China's entry into the World Trade Organization (WTO) in November 2001, the Chinese government made a number of specific commitments to trade and investment liberalization which, if fully implemented, will substantially open the Chinese economy to foreign firms. In the energy sector, this will mean the lifting or sharp reduction of tariffs associated with imports of some classes of capital goods, and the eventual opening to foreign competition of some areas such as retail sales of petroleum products.

Oil

China is the world's second-largest consumer of oil behind the United States, and the third-largest net importer of oil after the U.S. and Japan. China also produces a significant amount of oil and contains sizeable proven oil reserves.

According to *Oil & Gas Journal (OGJ)*, China had 18.3 billion barrels of proven oil reserves as of January 2006, flat from the previous year. EIA estimates that China will produce 3.8 million barrels per day (Mmbbl/d) of oil in 2006, slightly higher than the previous year. Of this, 96 percent is expected to be crude oil. EIA estimates that China will consume 7.4 Mmbbl/d of oil in 2006, representing nearly a half million barrels per day increase from 2005. For 2006, EIA data forecasts that China's increase in oil demand will represent 38 percent of the world total increase in demand.

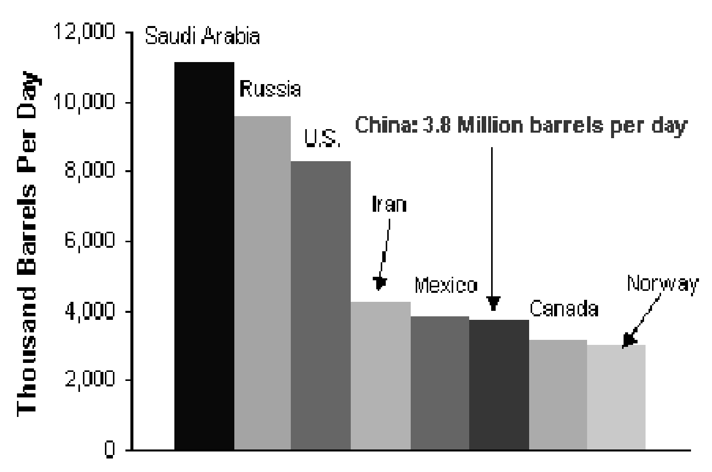


Sector Organization

China's petroleum industry has undergone major changes over the last decade. In 1998, the Chinese government reorganized most state owned oil and gas assets into two vertically integrated firms: the China National Petroleum Corporation (CNPC) and the China Petroleum and Chemical Corporation (Sinopec). Each of these companies operates a range of local subsidiaries. The other major state sector firm is the China National Offshore Oil Corporation (CNOOC), which handles offshore exploration and production and accounts for roughly 15 percent of China's domestic crude oil production. CNPC, Sinopec, and CNOOC all carried out initial public offerings (IPOs) of stock between 2000 and 2002. However, the government maintains a majority stake in each through state-owned holding companies bearing the same name.

In general, CNPC and its affiliates tend to dominate in the north and west, Sinopec companies in the south, and CNOOC in offshore regions. Historically, CNPC has focused mainly on oil and gas exploration and production while Sinopec had been engaged in downstream activities such as refining and distribution. This pattern still somewhat exists, however restructuring during the 1990s helped to reduce this trend. CNPC and Sinopec operate virtually all of China's oil refineries and the domestic pipeline network.

The intention of the restructuring and IPOs was to make these state-owned firms more like vertically integrated international oil companies (IOCs) elsewhere. In connection with this process, the firms have been spinning off or eliminating many unprofitable ancillary activities. In early 2000, CNPC separated out most of its high quality assets into a subsidiary called PetroChina, and carried out its IPO of a minority 15 percent interest on both the Hong Kong and New York stock exchanges in April 2000. Sinopec also offered a 15 percent stake in its operations in its October 2000 IPO on the Hong Kong and New York stock exchanges. In February 2001, CNOOC held its IPO of a 27.5 percent stake after an earlier attempt in September 1999 was cancelled. In all of these stock offerings, only minority stakes were sold and the IPOs did not offer foreign companies a major voice in corporate governance.



Source: EIA *International Petroleum Monthly*

As a net oil importer since 1993, China's petroleum industry is focused on meeting domestic demand. Retail prices for petroleum products are regulated, with variations based on location and the type of consumer. The Chinese government maintains domestic price ceilings on finished petroleum products which, despite several decisions to increase domestic prices over the last couple years, have not kept pace with price increases in international markets. The Chinese government provides refiners with subsidies to ease the gulf between low domestic rates and high international oil prices. The eventual goal is to eliminate subsidized prices, but given the dependency of vulnerable segments of the Chinese population on cheap fuels, particularly in agriculture, it will likely take at least several years to accomplish this goal.

Exploration and Production

China's largest oil producing fields are mature and production has peaked, leading oil exploration activities to focus on developing largely untapped reserves in the western interior provinces and offshore fields.

Roughly 85 percent of Chinese oil production capacity is located onshore. China's largest oil producing field, CNPC's Daqing field in northeastern China, accounts for more than 900,000 bbl/d, or one quarter of China's total crude oil production. Daqing is a mature oil field, and production levels have been reduced since 2004 while CNPC works to extend the life of the field. In April 2004, Chinese authorities announced several new oil discoveries in the existing Shengli field in northeastern China. These finds helped make Shengli, which is operated by Sinopec, the country's second-largest oil producing field, supplying more than 500,000 bbl/d according to *OGJ's* most recent estimate. CNOOC also produces more than 500,000 bbl/d from its offshore oil fields in the Bohai Bay and South China Sea.

Major Chinese Oil Fields by Production, January 2006

Field	Production (bbl/d)
China National Petroleum Corporation (CNPC)/PetroChina	
Daqing	929,268
Liaohe	256,991
Xinjiang	222,524
Changqing	162,422
China Petroleum and Chemical Corporation (Sinopec)	
Shengli	535,531
Sinopec Star	78,567
Zhongyuan	67,092
China National Offshore Oil Corporation (CNOOC)	
Total offshore	519,108

Source: *Oil & Gas Journal*

Many foreign companies have been contracted to undertake oil exploration and production activities in China. According to Chinese law, however, China's national oil companies are entitled to take a majority (51 percent) stake in any commercial discovery, although they can choose to take a minority stake if they wish. The national oil companies can also take over field operations once the contracted firm has recovered its development costs. In offshore zones, CNOOC reserves the right to take over operations at any new discoveries, although certain shallow water locations such as the Zhao Dong field in the Bohai Bay are exempt. The Chinese government typically mandates a royalty fee of 12.5 percent for foreign companies involved in the oil sector, although discounts have been offered for development and exploration in more remote onshore areas, such as the western provinces of Qinghai and Xinjiang.

Recent oil exploration efforts have centered on developing onshore oil and natural gas fields in the western provinces of Xinjiang, Sichuan, Gansu, and Inner Mongolia as well as offshore fields in the Bohai Bay, Pearl River Delta, and South China Sea. In July 2006, PetroChina announced that it would open nine blocks in the Tarim basin in northwestern China's Xinjiang Uygur Autonomous Region for foreign companies to explore. The nine blocks cover more than 42,000 square miles and according to CNPC hold an estimated 43.9 billion barrels of potential oil reserves. Despite the lure of large potential reserves, previous bidding rounds in the Tarim basin received a tepid response from foreign companies, because potential bidders thought that its remote location and difficult geological structures would make exploration and development difficult.

Recently, offshore oil exploration in China has been the greater focus of the oil majors. CNOOC has initiated several Production Sharing Contracts (PSCs) with international oil companies for exploration and development in the Bohai Bay region. ConocoPhillips holds the largest acreage in the area, with total discovered reserves estimated at 732 million barrels. ConocoPhillips has a 49 percent stake in the Bozhong 11/05 block and has produced 30,000 bbl/d of crude oil from its Peng Lai 19-3 field since 2002, which it expects will eventually produce 140,000 bbl/d. Other companies involved in oil exploration and production activities in the Bohai Bay region are Kerr-McGee, Apache, Chevron, and Royal Dutch Shell. Some independent analysts estimate that the Bohai Bay area holds more than 1.5 billion barrels of recoverable oil reserves.

CNOOC holds a 51 percent stake in the CACT Operators Group, which includes Eni and Chevron that produces 110,000 bbl/d from five offshore fields in the South China Sea. Several other oil exploration and production projects are underway in the South China Sea and Pearl River Delta area. Husky Energy, Devon Energy, and Kerr-McGee established a joint venture with CNOOC in December 2005 for deepwater oil and gas exploration in the South China Sea. CNOOC officials have announced that deepwater exploration is a major priority for the offshore oil company. CNOOC is also involved in exploration activities in the East China Sea, although territorial disputes with its neighbors have so far limited large-scale development of fields in the region.

Overseas Acquisitions

Much attention has been given to China's national oil companies investing in oil exploration and production assets overseas. However, so far these acquisitions have contributed relatively little to China's oil imports.

With China's expectation of growing future dependence on oil imports, the country has been acquiring interests in exploration and production abroad. CNPC has acquired exploration and production interests in 21 countries spanning four continents. During 2005, CNPC announced its intentions to invest a further $18 billion in foreign oil and gas assets between 2005 and 2020. In Sudan, CNPC has invested more than $8 billion in the country's oil sector, including investments in a 900-mile pipeline to the Red Sea. In October 2005, CNPC finalized the purchase of PetroKazakhstan, whose assets include 11 oil fields and licenses to seven exploration blocks. In December 2005, this purchase was complemented by the completion of the 600-mile Sino-Kazakh oil pipeline that will deliver 200,000 bbl/d of crude oil to China by the end of 2006. In 2005, some of CNPC's other overseas investments included purchasing Encana's oil and gas assets in Ecuador and PetroCanada's oil and gas assets in Syria.

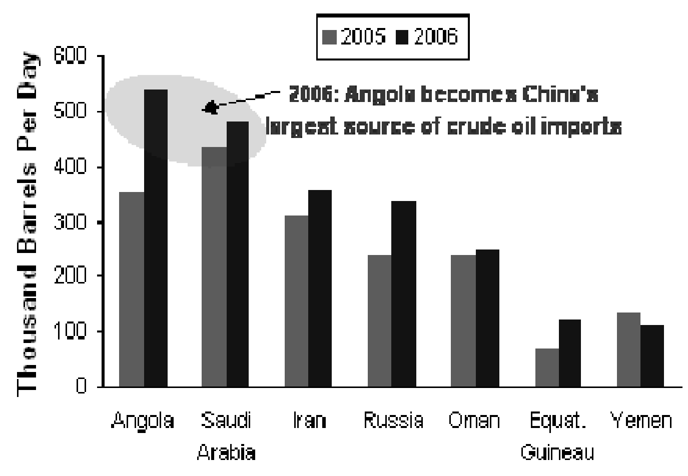
Sinopec has also looked overseas for oil exploration and production opportunities. In June 2006, Sinopec acquired a 97 percent stake in Udmurtneft, a mid-sized unit of BP's Russia vehicle TNK-BP, for $3.5 billion. Udmurtneft produces 120,000 bbl/d of crude oil and holds 1 billion barrels of proven reserves in Russia. In October 2004 Sinopec signed a Memorandum of Understanding (MOU) with the Iranian government to acquire a 51 percent stake in the large Yadavaran oil field, which industry reports suggest could produce 300,000 bbl/d. Both China and Iran are still considering the possible $70 billion deal, which would reportedly also include a commitment by China to import liquefied natural gas (LNG) from Iran. Sinopec has also acquired a 40 percent stake in Synenco Energy's $4.5 billion Northern Lights oil sands project in Canada. The company expects the project to produce a total of 100,000 bbl/d of synthetic crude oil in 2010 when

commercial operations are scheduled to begin.

CNOOC is also working to expand its international oil production and exploration assets. In August 2005, CNOOC withdrew its $18.5 billion bid to acquire Unocal after facing scrutiny from U.S. politicians. In 2005, CNOOC purchased Repsol-YPF's oil field interests in Indonesia, making CNOOC the largest operator in the offshore Indonesian oil sector. In January 2006, CNOOC acquired a 45 percent stake in an oil and gas field in the Niger Delta for $2.3 billion. CNOOC has also reached smaller deals for exploration and development rights in Equatorial Guinea and Kenya, among other countries.

Taken together, these activities represent only a sample of the patchwork of international partnerships and acquisitions that Chinese oil and gas firms have made in recent years. While Chinese purchase of oil and gas assets abroad has received much attention, their total contribution to Chinese oil imports in mid-2005 was less than 300,000 bbl/d, or 8.5 percent of total oil imports at that time. It is not clear if new Chinese investment in oil exploration and production assets overseas during the last year has increased this percentage.

Angola surpassed Saudi Arabia as China's largest source of crude oil imports in February 2006. According to one industry report, in May 2006 China imported 750,000 bbl/d of crude oil from Angola, a 70 percent increase from the same month in 2005. According to the same report, between January and May 2006 China received 46 percent of its crude oil imports from the Middle East and 32 percent from Africa, while its neighbors in the Asia-Pacific region only supplied 5 percent of China's imports.



Source: FACTS, Inc. *China Oil and Gas Monthly*
*2006 data is January through June only

Pipelines and Shipping

China inaugurated its first transnational oil pipeline in May 2006 when it began receiving Kazakh and Russian oil from a pipeline originating in Kazakhstan.

Given the soaring demand for oil and petroleum products in China, the country is firmly committed to improving its oil and gas transport infrastructure.

Domestic Pipelines

China has a large expanse of domestic oil pipelines, although the large national oil companies are working to establish a more integrated and complete oil pipeline network to better satisfy growing demand. CNPC's PetroChina currently owns and operates more than 6,000 miles of crude oil pipelines and more than 1,200 miles of refined product pipelines, with plans to build several new systems in the coming years. In 2005, less than half of the crude oil transported domestically by CNPC traveled via pipeline, while the rest typically traveled by rail. Among other plans, in January 2006 PetroChina received government approval for two trans-China pipelines. One will start from Lanzhou, in northwest China's Gansu province, with a capacity of 160,000 bbl/d and the second will begin at Jinzhou, in the northeastern Liaoning province, with a capacity of 80,000 bbl/d. Both pipelines will converge in Zhengzhou in central Henan province with a total projected cost of $1.5

billion. PetroChina also hopes to begin operations in August 2006 at a new, 1,200-mile pipeline bringing 400,000 bbl/d of crude oil from Urumqi in the Xinjiang Uygur Autonomous Region in the west to Lanzhou.

Sinopec, China's largest oil refiner, is also actively expanding its pipeline network. In June 2006, the company announced plans to construct a 140-mile crude pipeline connecting its storage terminals at Tianjin's Nanjiang port with its petrochemical complex in Beijing. In October 2004, Sinopec began constructing a 600-mile crude oil pipeline that will eventually connect Yizheng with Changling. The first phase of the project, which connects Yizheng and Jiujiang, began operations in May 2006. Once completed, the final pipeline is expected to supply 540,000 bbl/d of oil to Sinopec's five refineries along the Yangtze River. It will also link up with Sinopec's pipeline network in northeastern China.

Transnational Pipelines

In July 2006, China began receiving crude oil imports from its first transnational oil pipeline. The new pipeline spans 620 miles, connecting Atasu in northern Kazakhstan with Alashankou in the Xinjiang Uygur Autonomous Region. The pipeline was developed by the Sino-Kazakh Pipeline Company, a 50:50 joint venture between CNPC and Kazakhstan's KazTransOil. The project has an initial capacity to transport 200,000 bbl/d of crude oil, with plans to double the capacity by 2010. Half of the imported oil comes from Kazakhstan and half from Russia.

Russia's Far East may also one day be a source for Chinese crude oil imports. Russian state-owned oil giant Transneft began construction in April 2006 on a pipeline that will reportedly span 2,500 miles from the Russian city of Taishet to the Pacific Coast (see Russia Country Analysis Brief). According to Transneft officials, the first 1500-mile stretch is expected to be completed in 2008 and reach Skovorodino, which is only 30 miles from the Chinese border. The second stretch of the Eastern Siberia-Pacific Ocean (ESPO) pipeline will presumably reach the PacificCoaston Russian soil, although no final decision on end-points has been made. Likely candidates are Perevoznaya or Nakhodka, and Russian officials say they favor a route that would allow oil shipments to both China and Japan. Once completed, the project is expected to carry 1.6 million bbl/d of crude oil. News reports suggest that the first phase of the ESPO to Skovorodino will include a spur to Daqing, carrying as much as 600,000 bbl/d to one of China's major downstream oil centers. Russia's Eastern Siberia region has 7 billion barrels of proved oil reserves, with one exploration company in the area reporting that it contains 75 billion barrels of potential reserves.

In April 2006, China's National Development and Reform Commission (NDRC) reportedly approved a feasibility study to construct a new crude oil pipeline from Myanmar to China. As Myanmar does not produce significant amounts of crude oil, the pipeline is envisioned as an alternative transport route for crude from the Middle East and Africa that would bypass the choke point of the Strait of Malacca. Contradictory news reports have suggested that Chinese planners do not consider the Myanmar-China route economically attractive and so far have no plans to build such a pipeline.

Shipping

According to official data, Chinese-owned ships carried only 9 percent of the crude oil the country imported in 2005. For its overall market size, China's tanker fleet is relatively small, with 18 very large crude carriers (VLCCs), most of which are older than other countries' fleets. Chinese planners reportedly want to expand the country's tanker fleet in hopes of ensuring security of supply.

Downstream/Refining

Recent attention has been given to building new facilities and upgrading existing plants so they can process heavier and more sour grades of crude oil from Middle Eastern countries.

According to *OGJ*, China had 6.2 Mmbbl/d of crude oil refining capacity as of January 2006. Sinopec and CNPC are the two dominant players in China's oil refining sector. The expansive sector is undergoing modernization and consolidation, with dozens of small refineries shut down in recent years and larger refineries expanding and upgrading their existing facilities. Domestic price regulations for finished petroleum products have hurt Chinese refiners because of the large difference between current high international oil prices and low domestic rates. According to the BP Statistical Review of World Energy, refinery utilization in China increased from 67 percent in 1998 to 94 percent in 2004. As China seeks to bring additional refining facilities online to meet growing demand for finished petroleum products, BP forecasts that the country will increase refining capacity by 1.8 Mmbbl/d between 2004 and 2008, a 32 percent increase in total capacity.

Major Chinese Oil Refineries	
Refinery	**Capacity (bbl/d)**
China National Petroleum Corporation (CNPC)/PetroChina	
Dalian	410,000
Lanzhou	250,000
Fushu	200,000
Heilongjiang	160,000 and 120,000
Liaoyang	200,000
Total CNPC/PetroChina: 2,415,000	
China Petroleum and Chemical Corporation (Sinopec)	
Zhenhai	403,000
Ningbo	320,000
Maoming	270,000
Nanjing	270,000
Guangzhou	260,000
Shanghai	226,000 and 176,000
Zibo	210,000
Total Sinopec: 3,095,000	
West Pacific Petrochemical Corporation	
Dalian	160,000
Total China: 6,246,000	
Source: *OGJ*; FACTS, Inc. *China Oil and Gas Monthly*	

China's national oil companies are currently planning or building several new refineries and upgrading existing plants. In July 2006, PetroChina completed the expansion of its Dalian refining center, raising the plant's capacity from 210,000 bbl/d to 410,000 bbl/d, making it the largest refinery in China. Also in July 2006, Sinopec completed the construction of a new 160,000-bbl/d refinery at Hainan. The unit is expected to begin commercial operations by year-end 2006, and will be capable of producing diesel and gasoline that meets Euro III standards. In May 2006, Sinopec finished an upgrade at its Guangzhou refinery, increasing the system's capacity from 154,000 bbl/d to 260,000 bbl/d and adding additional petrochemical units.

In April 2006, the NDRC approved a joint PetroChina/Kuwait Petroleum Corporation (KPC) grassroots refinery at Nansha in the coastal city of Guangzhou. The project is anticipated to cost $5 billion and have a final capacity of 300,000 bbl/d. In August 2005, CNPC began building a 200,000-bbl/d refinery in the city of Dushanzi, located in the Xinjiang Uygur Autonomous Region. The facility is scheduled to be completed by 2007, with a co-located 1 million tons per year (Mmt/y) ethylene cracker to come onstream in 2008. In July 2005, Sinopec reached an agreement with ExxonMobil and Saudi Aramco to expand the capacity at its Quongang refinery in Fujian from 80,000 bbl/d to 240,000 bbl/d. CNOOC, which has historically focused on offshore exploration and development, has recently moved into downstream sector. In December 2005, CNOOC and Royal Dutch Shell began construction on a joint $4.3 billion refining and petrochemical complex at Huizhou in Guangdong province. Expected to be complete in 2008, the site will have a 240,000-bbl/d crude oil refinery as well as a 2.3 Mmt/y petrochemical facility.

A major issue for the Chinese downstream sector is the lack of adequate refining capacity suitable for heavier Middle Eastern crude oil, which makes up a large share of Chinese crude imports. Several existing refineries are being upgraded to handle heavier and more sour grades of crude oil. With consumption of petroleum products rising so rapidly, some interest is being rekindled in the construction of more modern greenfield refineries.

Strategic Petroleum Reserve

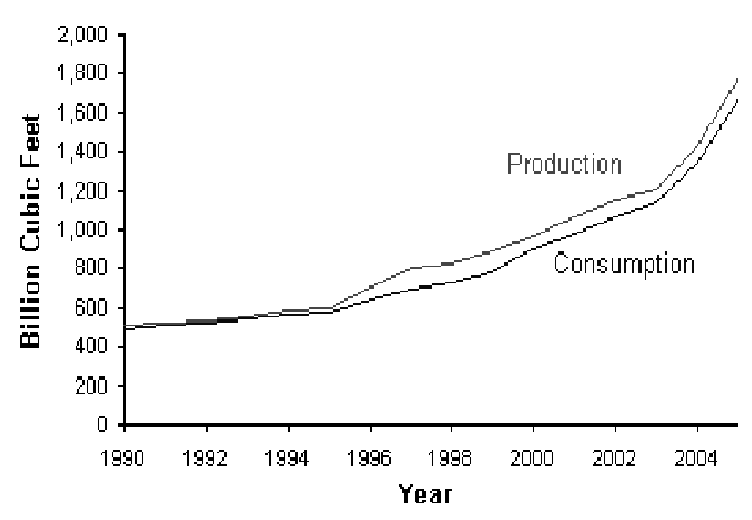
In China's tenth 5-Year Plan (2000-2005), Chinese officials raised the possibility of building a national strategic petroleum reserve (SPR). The first of these facilities, located in Zhenhai, is expected to be complete by August 2006 and have the capacity to store 32 million barrels

(Mmbbl) of oil. The NDRC has selected three other sites to have strategic oil reserves: Dalian (20 Mmbbl), Huangdao (25 Mmbbl), and Daishan (25 Mmbbl). There have been contradictory news reports regarding the overall capacity of the total SPR network, the anticipated storage tank filling rate, and numerous other project details. Chinese officials have variously indicated that the SPR system will eventually hold oil stockpiles covering 30 and 90 days supply.

Natural Gas

In 2004, natural gas accounted for only 3 percent of China's energy consumption. However, natural gas production and consumption is expected to rise in the coming years.

Historically, natural gas has not been a major fuel in China, but its share in the country's energy mix is increasing. *Oil & Gas Journal (OGJ)* estimates that China's domestic proven reserves of natural gas stood at 53.3 trillion cubic feet (Tcf) as of January 2006. Other sources have put reserves much higher. Cedigaz estimates that China held 83 Tcf of proved natural gas reserves as of January 2006. EIA figures show that China consumed 1.3 Tcf of natural gas in 2004, almost doubling the level of natural gas consumption from five years prior. In 2004, natural gas accounted for only around 3 percent of total energy consumption in China, although this figure is expected to rise in the coming years. Until recently, natural gas was used primarily as a feedstock in chemical fertilizer production and an energy source at oil and gas fields.



Source: 1990-2004: EIA; 2005: FACTS, Inc *China Oil and Gas Monthly*

Sector Organization

As with oil, the natural gas sector is dominated by the three large state-owned oil and gas holding companies: CNPC, Sinopec, and CNOOC. CNPC operates primarily through its chief subsidiary PetroChina, and all three companies operate numerous local subsidiaries. CNPC is by a considerable margin the country's largest natural gas player in terms of production and reserves. CNPC data shows that the company produced 1.3 Tcf of natural gas in 2005, a 28 percent year-over-year increase. Sinopec reports that in 2005 the company produced a total of 222 Bcf of natural gas, a 7 percent increase from the previous year. And finally, CNOOC operating data shows that the company produced 142 Bcf of natural gas in 2005, a 7 percent increase from 2004.

One major hurdle for natural gas projects in China is the lack of a unified regulatory system. Currently, natural gas prices are governed by a patchwork of local regulations. The Chinese government is in the process of drafting a new legal framework for the natural gas sector, but the process has been slow, and there are still considerable uncertainties regarding price regulation and taxation issues dealing with natural gas sales.

Exploration and Production

The country's largest reserves of natural gas are located in western and north-central China. Several recent discoveries of natural gas, if successfully developed, promise to significantly increase China's natural gas production in the coming years. In July 2006, Sinopec officials revealed that the company had uncovered three new natural gas fields in northeast China holding an estimated 2.1 Tcf of recoverable reserves. In April 2006, Sinopec confirmed a much larger

discovery at the Puguang natural gas field in the southwestern province of Sichuan. The Puguang field holds proven recoverable reserves of 8.9 Tcf, according to an official reserves assessment by China's State Ministry of Land and Resources. The company expects that commercial operations at the field will begin in 2008, initially producing about 140 Bcf per year, rising to 280 Bcf by 2010. In another significant move, PetroChina announced at the end of 2005 that it had discovered an additional 3.5 Tcf of recoverable natural gas reserves at the existing Daqing oil and gas field in northeast China's Heilongjiang province.

The discovery of the Puguang natural gas field makes it one of the largest natural gas fields in China. The largest find to date is the Sulige field in the Ordos basin in the Inner Mongolia Autonomous Region, with proven recoverable reserves of 18.9 Tcf. In March 2006, PetroChina and Total signed a PSC to jointly develop the South Sulige block. Another large natural gas field, the Kela-2 field in the Tarim basin, holds proven reserves of 8.9 Tcf. PetroChina declared that it expects to produce 85 Bcf from the Kela-2 field in 2006, eventually raising output to more than 700 Bcf annually in 2010 to supply the company's West-East natural gas pipeline. CNPC, which includes PetroChina, reported that at the end of 2005, the company held total proven recoverable natural gas reserves of 81.6 Tcf.

In June 2006, CNOOC and Husky Energy announced a new natural gas discovery with estimated possible reserves of 6 Tcf in the South China Sea. CNOOC representatives emphasized that the discovery still needs to be verified and accurately assessed, but if it materializes the find would be China's first deepwater natural gas discovery.

Pipelines

China has a fragmented system of different pipelines and distribution networks. Until recently, much of China's natural gas consumption was limited to local natural gas producing regions. For example, Sichuan province in the southwest, which holds a large percentage of China's proved reserves, has China's most sophisticated natural gas distribution network. In the past, this local network only had limited connectivity to outside regions. As natural gas demand has grown in recent years, complemented by new natural gas discoveries, China has undertaken an effort to increase its natural gas transport infrastructure and improve the connections between networks. This is especially true since many of China's largest natural gas fields lay in remote basins in the western part of the country and must be piped to eastern population centers.

On the heels of its large Puguang natural gas discovery, Sinopec is looking to build a cross-country natural gas pipeline originating in Sichuan province. News reports indicate that the company originally planned for a route traveling to Jinan in Shandong province, but that the NDRC has encouraged that the pipeline extend to Shanghai instead. Sinopec is studying different options, and it has not announced a formal decision. Shanghai already receives piped natural gas from PetroChina's West-East Gas Pipeline and other regional lines, but independent analysts believe Sinopec may choose to build the planned pipeline to Shanghai because of growing demand.

PetroChina's West-East natural gas pipeline, which began operations in January 2005, represents CNPC's main natural gas backbone. The 2,500-mile pipeline originates in the Xinjiang region in the west, with the main branch line ending in Shanghai. The West-East pipeline has a capacity of 1.2 Bcf/d and contains numerous regional spurs along the main route, which has improved the interconnectedness of China's natural gas transport network.

Transnational Pipelines

In addition to expanding upon the domestic pipeline infrastructure, China is looking to establish transnational natural gas pipelines with several neighboring countries. In February 2005, Kazakhstan's state-owned KazMunaiGas (KMG) was reportedly conducting a feasibility study of a natural gas pipeline to China in partnership with CNPC. If such a pipeline were built, KMG officials have said that it could be operational by as early as 2009 and also supply natural gas from Turkmenistan and Uzbekistan.

Another proposed international pipeline project would link the Russian natural gas grid in Siberia to China, and possibly South Korea, via a pipeline from the Kovykta natural gas fields near Irkutsk. The cost of the project has been estimated at $12 billion with a total planned capacity of 2.9 Bcf/d, of which China would consume 1.9 Bcf/d and Kogas, South Korea's main natural gas company, would consume 1 Bcf/d. Both CNPC and Kogas signed letters of intent for the project in November 2003, although several independent analysts have expressed doubts that the project will come to fruition. During talks between Russian President Putin and Hu Jintao in April 2006,

the two leaders reportedly agreed to move ahead with the proposed Kovykta pipeline by 2011, although as of July 2006, no formal decision has been made on whether or not to proceed with the project.

Liquefied Natural Gas

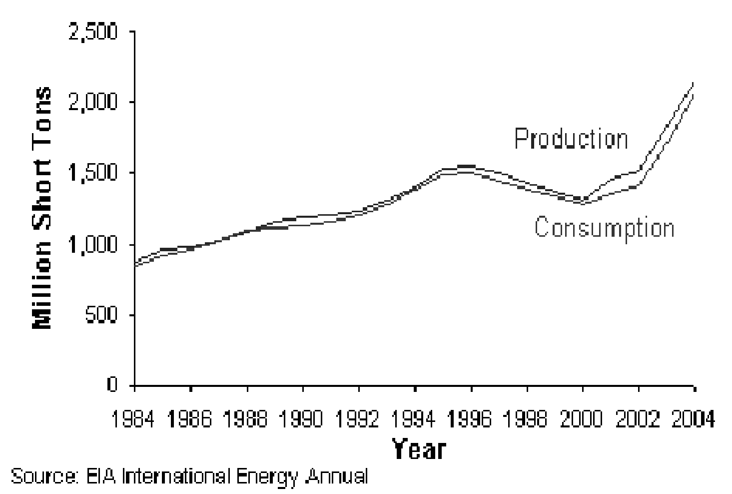
With natural gas use on the rise in China, and uncertainties surrounding the potential of piped Russian natural gas, LNG has increasingly been considered by Chinese companies. In a joint venture with BP and local firms, CNOOC built China's first LNG import terminal in Guangdong province, which received its first 60,000 ton shipment of LNG in May 2006. The facility has a capacity to handle 3.7 million tons per year (Mmt/y) of LNG, with a planned second phase that would double capacity in the future. CNOOC awarded a 25-year, 3.3 Mmt/y LNG supply agreement to Australia's Northwest Shelf consortium to supply the new import terminal. CNOOC is currently building another LNG import terminal in Fujian province, which is scheduled to be complete in 2007 and have a capacity of 3 Mmt/y. The Fujian project will receive LNG from BP's Tangguh consortium in Indonesia.

As many as a dozen other LNG terminals are either planned or proposed. CNPC, Sinopec, and CNOOC are all considering new LNG facilities, but recent LNG price increases have delayed some plans while the companies try to negotiate long-term LNG supply agreements. Planned or proposed LNG projects not yet under construction include: CNOOC projects at Ningbo in Zhejian province, Qingdao in Shandong province, and Shanghai; CNPC/PetroChina projects at Tangshan in Hebei Province, Jiangsu Province, and Dalian inLiaoningProvince; and Sinopec projects in Shandong and an island off the southeastern city of Zuhai.

Coal

China is the largest producer and consumer of coal in the world, and many of China's large coal reserves have yet to be developed.

Coal makes up 69 percent of China's total primary energy consumption, and China is both the largest consumer and producer of coal in the world. China holds an estimated 126.2 billion short tons of recoverable coal reserves, the third-largest in the world behind the United States and Russia. Northern China, especially Shanxi Province, contains most of China's easily accessible coal and virtually all of the large state-owned mines. Coal from southern mines tends to be higher in sulfur and ash, and therefore unsuitable for many applications. In 2004, China consumed 2.1 billion short tons of coal, representing more than one third of the world total and a 46 percent increase since 2002. Coal consumption has been on the rise in China over the last five years, reversing the decline seen from 1997 to 2000.



Source: EIA International Energy Annual

China's coal industry has traditionally been spread out among large state-owned coal mines, local state-owned coal mines, and thousands of town and village coal mines. In February 2006, the NDRC revealed a plan to restructure China's coal sector and reduce the fragmentation in the industry, with the goal of establishing five to six giant conglomerates in China's main coal-producing provinces and closing down all small coal mines by 2015. Under the NDRC's directives, the Chinese government would look to aggregate the coal industry into large state-owned holding companies and seek to raise capital through international stock offerings, much

Profile

Country Overview

President	Hu Jintao (since March 2003)
Premier	Wen Jibao (since March 2003)
Location	Eastern Asia, bordering the East China Sea, Korea Bay, Yellow Sea, and South China Sea, between North Korea and Vietnam
Independence	221 BC (unification under the Qin or Ch'in Dynasty); 1 January 1912 (Manchu Dynasty replaced by a Republic); 1 October 1949 (People's Republic established)
Population (2005E)	1,306,313,812
Languages	Standard Chinese or Mandarin (Putonghua, based on the Beijing dialect), Yue (Cantonese), Wu (Shanghaiese), Minbei (Fuzhou), Minnan (Hokkien-Taiwanese), Xiang, Gan, Hakka dialects, minority languages (see Ethnic groups entry)
Religion	Daoist (Taoist), Buddhist, Muslim 1%-2%, Christian 3%-4% note: officially atheist (2002 est.)
Ethnic Group(s)	Han Chinese 91.9%, Zhuang, Uygur, Hui, Yi, Tibetan, Miao, Manchu, Mongol, Buyi, Korean, and other nationalities 8.1%

Economic Overview

Exchange Rate (August 8, 2006)	1 Chinese Yuan Renmimbi = 0.125 USD
Inflation Rate (2004E, 2005E, 2006F)	3.9%, 1.8%, 2.2%
Gross Domestic Product (2005E)	$2.23 trillion
Real GDP Growth Rate (2004E, 2005E, 2006F)	10.1%, 9.9%, 9.9%
Unemployment Rate (2005E)	4.2%
External Debt (2005E)	$252.8 billion
Exports (2005E)	$779.7 billion
Exports - Commodities	machinery and equipment, plastics, optical and medical equipment, iron and steel
Exports - Partners (2004E)	US 22.8%, Hong Kong 16.2%, Japan 12.4%, South Korea 4.4%, Germany 4%
Imports (2005E)	$649.7 billion
Imports - Commodities	machinery and equipment, oil and mineral fuels, plastics, optical and medical equipment, organic chemicals, iron and steel
Imports - Partners (2004E)	Japan 16.1%, Taiwan 10.9%, South Korea 10.4%, US 7.7%, Hong Kong 7.4%, Germany 5.4%
Current Account Balance (2005E)	$160.8 billion

Energy Overview

Proven Oil Reserves (January 1, 2006E)	18.3 billion barrels
Oil Production (2006E)	3,806.2 thousand barrels per day, of which 96% was crude oil.
Oil Consumption (2005E)	6,899.6 thousand barrels per day
Crude Oil Distillation Capacity (2006E)	6,246 thousand barrels per day

خطـــة البحـــث